Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 178 - 13أكتوبر - Octobre 2015/ 2965 الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

أمينة ابن الشيخ
تتوج بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية

الأمم المتحدة
تدعو المغرب إلى الإقرار الفوري للقانون التنظيمي للأمازيغية

Masin Ferkal
Président de Tamazgha

L'Etat marocain pratique une politique raciste d'éradication de l'amazighité

الكردي عبد السلام عثمان
رئيس منظمة أوروبا لتيار المستقبل الكردي في سوريا
في حوار مع «العالم الأمازيغي»

أمينة ابن الشيخ

مرة بعد مرة

عجيب وغريب أمر رئيس الحكومة المغربية الذي يتصرف كما لو أنه مجرد رئيس جمعية صغيرة للأعمال الاجتماعية، إذ ينأى بنفسه عن كل القضايا والملفات الكبرى في مختلف المجالات، ويلقي بالمسؤولية بلا تردد على من يسميها تارة وبشكل غير مباشر بالجهات العليا، وتارة أخرى بشكل مباشر المؤسسة الملكية، وأحيانا على قوى التحكم...

رئيس الحكومة يركز جهوده على أمور بسيطة في المجال الاجتماعي من قبيل دعم الأرامل، ويبتعد عن القضايا الكبرى سواء في المجال ذاته أو بقية القطاعات، وليس ذلك غريبا على مسؤول ينتمي لحزب إسلامي بنى كتلته الانتخابية وقواعده التنظيمية بالاعتماد على شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية أو التنموية، ولأن الفقر كان هو الورقة الرابحة في يد الإسلاميين لم يحاول رئيس الحكومة البحث بشكل جدي معالجة جذرية لمشاكل الفقر والبطالة أي المشاكل الاجتماعية الحقيقية، بل على العكس من ذلك لا يتردد في تجميد الأموال الموجهة للاستثمار وتجميد الأجور وتقليص مناصب الشغل، ولا يقدم دواء للمشاكل الإجتماعية الكبرى للشعب بل يستعمل مسكنات رخيصة يسهل عليه الحصول عليها، من دون الدخول في صراع مع محتكري ثروات الشعب وخيراته، لهذا مثلا ظل ينفخ في إنجازات محدودة جدا وإن لا زالت على الورق كدعم الأرامل، محولا هذا الأمر البسيط إلى إنجاز ضخم وهائل وعظيم، بل جعله قضية سياسة واستغله في حملته الانتخابية حين زعم أن ثمة من طلب منه عدم الحديث عن ذلك الإنجاز العظيم لكي لا يكسب الأصوات، ومن يدري فربما يخوض بنكيران حملة حزبه للإنتخابات البرلمانية المقبلة بتوظيف تحت شعار دعم الأرامل قضية وطنية أولى، فهو كإسلامي يعلم جيدا كيف يمكن لكيس من الدقيق أو قنينة زيت أو خروف العيد أن يكسبه الأصوات فما بالك بدعم الأرامل ببضعة دريهمات لا ترد بردا ولا تقي حرا ولا تشبع بطنا.

إن السيد بنكيران الذي ظل طويلا يهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور من يسميهم بالمفسدين والتماسيح والعفاريت، لم يترك أي فرصة تمر دون أن يطبع معهم، وبينما كان يلوح بيسراه مهددا إياهم في العلن، يمد يمناه سرا للمصالحة معهم، ليترك الأمور تستمر على ما كانت عليه مسبقا، في سبيل حلاوة سلطة لا تدوم خوفا من عواقب المغامرة عليه وعلى حزبه عند محاولته القيام بتغيير حقيقي.

الورقة الوحيدة الرابحة في يد السيد بنكيران كانت هي تفعيل التعديلات الدستورية الجديدة، لكنه تركها مرمية لسنوات وعمل على تمرير القوانين التنظيمية التي لن تزعج أحدا، وبقي بعيدا عن المشاريع الإستراتيجية الكبرى للدولة، وترك للمجهول أهم القوانين التنظيمية إلى نهاية الولاية الحكومية، رغم أنها تكتسي طابع الأهمية القصوى ورغم أولويتها على بقية القوانين، كالقانون التنظيمي للأمازيغية الذي عمل بنكيران على تجاهل مجرد الحديث عنه، وحين اضطر للكلام رمى بالمسؤولية على من سماها بالجهات العليا، ولذلك كان طبيعيا بعد أربع سنوات من ترسيم الأمازيغية ومن ولاية حكومة بنكيران، أن تخرج لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لدى الأمم المتحدة بتوصيات تحمل الكثير من الإدانة للدولة المغربية، وتعري أمام العالم واقع ترسيم خادع للأمازيغية، وتبقي المغرب ضمن خانات البلدان التي تنهج سياسة التمييز وتنتهك الحقوق اللغوية والثقافية لمواطنيها.

نرجو أن يكون الخطاب الملكي الأخير في البرلمان المغربي قد أعاد لرئيس الحكومة بعض الوعي بموقعه وبمسؤولياته، ما دام الملك خاطب البرلمان مباشرة وللمرة الثانية، مطالبا ومؤكدا على ضرورة الإسراع في صياغة القوانين التنظيمية للأمازيغية، فإذا كان الملك هو أعلى جهة ورئيس أعلى مؤسسة في الدولة، وبما أن بنكيران كان يتهرب دائما و يلقي المسؤولية على المجهول، فالخطاب الملكي قد كشف له ولغيره عن الجهة المسؤولة عن صياغة القوانين التنظيمية للأمازيغية، كما أنه حدد له المهلة الزمنية للقيام بذلك، وهي سنة واحدة لا غير.

ولأننا نتمنى أن لا يتبع بنكيران شبيهه في معاداة الأمازيغية أحمد الحليمي، وينظر للقانون التنظيمي للأمازيغية كشر لابد منه، ويلجأ لإحصائيات الحليمي ليدفع بصياغة قانون لا يرقى إلى مستوى التطلعات، ولأن الأمازيغ ليسوا سبعة وعشرين بالمائة كما ذهب إلى ذلك الحليمي، ونظرا لكون الأربع السنوات الماضية قد أظهرت أن الحكومة والبرلمان لا نية ولا تصور ولا إرادة لديهما لصياغة وإخراج القانون التنظيمي للأمازيغية، فإننا لابد أن نعيد التأكيد على وجوب إنشاء لجنة ملكية توكل إليها مهمة صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية والقانون التنظيمي لمجلس اللغات والثقافة المغربية، بما ينسجم مع تطلعات الأمازيغ ويحقق المساواة بين اللغتين الأمازيغية والعربية في جميع المؤسسات، ويضمن بالتالي حلا عادلا ومنصفا ونهائيا لقضية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية الذي ظل يراوح مكانه منذ أزيد من نصف قرن، أما إن تركت الأمور للسيد بنكيران كما الأربع سنوات الماضية فنخشى أن تضيع سنة أخرى ونصبح على إخلال تام بالالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها، أو على وفاء مغشوش وشكلي يبقي الأمازيغية على السوء الذي كانت ولا زالت عليه..

و إلى ذلك الحين أقول ما قاله الحكيم الأمازيغي:

ⵍⵍⵉⵙ ⵙⵓⵔ ⵜⵙⵙⵜⵍⵍⴰⵏ ⵙ
ⵍⵍⵍⵉⵡ ⵏ ⵜⵣⵎⵔ
ⵓⵔ ⵙⵓ ⵓⵙ ⵜⵓⵙⵓⵙⵜ ⵙ
ⵍⵍⵍⵉⵡ ⵙⵅⵓⵙ

Wanna srk issiwln s wawal n izm
Ad ur as trarut s wawal n ugru

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ساعيد الفرواح
• المتعاونون:
منتصر أحولي (إثري)
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
يونس لوكيلي
• كتاب الرأي:
علي أمصوبري
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalpresse.com
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
ATLAS PRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

ملك المغرب يدعو البرلمان لصياغة القوانين التنظيمية للأمازيغية في ظرف سنة

في خطاب له بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان المغربي يوم الجمعة 9 أكتوبر، أكد الملك محمد السادس على أن ما ينتظر البرلمان من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

وخاطب الملك البرلمانيين قائلا «مشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الاهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان».

وذكر الملك، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية.

وهي القضايا الوطنية الكبرى التي تتطلب حسب الملك من الجميع، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

وفي ما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، شدد الملك على وجوب استحضار أن العربية والامازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام.

أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق حسب الملك «بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة».

الملك دعا كذلك البرلمان إلى ضرورة المصادقة على مشروع القانون التنظيمي للإضراب، ومشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وجدد الملك الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح حسب الملك هو: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ وخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

* س.ف

ⵜⴰⵊⵎⵄⵓⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
التجمع العالمي الأمازيغي

في إطار مبادرة
التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية بالمغرب ينظم
Initiative populaire
pour la mise en oeuvre de l'officialisation de l'amazighe

ⵏⴷⵡⴰ ⵖⵓⵍ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵜⵓⵜⵏⵉⵖⵜ ⵜⵓⵎⵓⵣⵉⵖⵜ
ندوة حول التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية

ⵜⵓⵎⵓⵣⵉⵖ ⵏ ⵜⵓⵜⵏⵉⵖⵜ ⵜⵓⵎⵓⵣⵉⵖⵜ

ⴰⴽⵜⵓⴱⵔ
- مراكش 23
- أكادير 24
- تيزنيت 25

18h00
فندق موكادور
بقاعة جمال الدرة
خزانة البلدية

Amurakuc Agadir Tiznit

0668292153 - 0677224183
Amadalpresse
http://www.amadalpresse.com

نُوقش، يومي الأربعاء والخميس، 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015/ 2965 ، بجنيف، التقرير الدوري المغربي الرابع حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاَجتماعية والثقافية، أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56.

وقد عرفت هذه الدورة حضور العديد من الجمعيات غير الحكومية الأمازيغية (تامازغا، تاماينوت، ازطا امازيغ...) بالإضافة إلى الجمعية المغربية لحقوق الانسان وجمعيات صحراوية.. والتجمع العالمي الامازيغي الذي وجّه للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، تقريرا تحت عنوان «المملكة المغربية وحقوق الامازيغ»، والذي تمت صياغته بمناسبة مناقشة التقرير الدوري الرابع للمغرب حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56.

ودافع رشيد راحا رئيس «التجمع العالمي الامازيغي» عن هذا التقرير، الذي تضمن أهم الانتهاكات الصارخة لحقوق الأمازيغ المرتكبة من طرف السلطات المغربية، أمام مجموعة من الخبراء الأمميين. وقد تم نشر تقرير التجمع العالمي الامازيغي على الموقع الالكتروني للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة.

التجمع العالمي الأمازيغي يفضح أمام الأمم المتحدة الانتهاكات الصارخة لحقوق الأمازيغ المرتكبة من طرف المملكة المغربية

I-ديباجة:

وقعت المملكة المغربية بتاريخ 19 يناير 1977 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، كما صادق المغرب على هذه المعاهدة المتعددة الأطراف، التي دخلت حيز التنفيذ منذ 3 يناير 1976، وذلك في 3 ماي 1979. وينص الدستور المغربي الجديد على أولوية القوانين والاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية من خلال التنصيص في ديباجته على «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة»، وكذا «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان».

ويكفل الدستور المغربي، وفقا للمادة 31، بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال التنصيص على ما يلي: «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية؛ والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛ والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ والسكن اللائق؛ والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛ والتنمية المستدامة.»

ومع ذلك، ورغم تصديق المملكة على العهد المذكور واعتماد دستور جديد منذ أربع سنوات، إلا أن الدولة والسلطات المغربية لا تحترم المقتضيات القانونية ولا تعبر عن أي إرادة سياسية لترجمة بعض المبادئ والقواعد الدستورية على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين الأمازيغ، رغم أنهم يشكلون غالبية سكان المغرب حيث يتواجدون بكثافة في أعالي الجبال بمنطقة الريف، وفي مدن وقرى جبال الأطلس المتوسط والأطلس الكبير وسط البلاد، وفي وادي سوس، وجبال الأطلس الصغير وفي المناطق الصحراوية بالجنوب الشرقي للمملكة.

II- مقـدمـــــــــــــة:

ينص الدستور المغربي الأخير(فاتح يوليوز 2011) في ديباجته على : «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان».

إلا أن المملكة المغربية لا تزال مستمرة في انتهاك أبسط الحقوق للسكان الأمازيغ من خلال انتهاج سياسة التمييز ضدهم، وذلك رغم مرور أربع سنوات على اعتماد الدستور الجديد، وتسع سنوات على انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (DESC).

لايزال الأمازيغ، وهم غالبية سكان المغرب والذين يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا سنوات الرصاص خلال حكم الراحل الملك الحسن الثاني، محرومون من الوصول إلى مراكز السلطة، باستثناء «أمازيغ الخدمة»، مجبرين على العيش في الهوامش منعزلين في الجبال والمناطق المعزولة.

أنهم محرومون من حق تأسيس أحزاب سياسية أمازيغية، في الوقت الذي يُسمح فيه بإنشاء العشرات من الأحزاب السياسية على أساس الايديولوجية العربية-الإسلامية. ورغم أن الدستور الدستور المغربي، الذي جاء عقب الحراك الاجتماعي الذي قادته حركة 20 فبراير الشبابية، يعترف بالهوية الأمازيغية وبالطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فإن السلطات المغربية لا تزال، للأسف، تمارس سياسة ميز عنصري مضمرة مناهضة لكل ما هو أمازيغي. وهي السياسة التي كانت لنا فرصة التنديد بها أمام المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان (السيدة ناڤي بيلاي) خلال زيارتها للمغرب في 28 ماي 2014(ملحق 1: http://amadalpresse.com/RAHA/ Lettre17.html).

وكانت اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (DESC) قد ناقشت التقرير الدوري الذي تقدمت به الدولة المغربية، المقدم أمام دورتها 36 المنعقدة ما بين 1 و 19 ماي 2006 بقصر الامم بجنيف، وأصدرت بشأنه خلاصات ضمنتها، على الخصوص، أهم مواضيع الانشغال وكذا توصيات اللجنة. ولم يتم تنفيذ التوصيات الاساسية المنبثقة عن أشغال اللجنة سنة 2006، كما هو الشأن بالنسبة لتلك المتعلقة بسنوات 1994 و2000. وهو ما يوضح بجلاء ان الدولة المغربية لا تأخذ محمل الجد وبشكل مسؤول مجمل مواضيع الانشغال التي أثيرت حول تقارير المغرب التي ناقشتها اللجنة في دوراتها السابقة.

ونأمل هذه المرة أن تنهج الدولة المغربية، بعد مناقشة هذا التقرير الدوري الرابع طبقا للمادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشكل لا رجعة فيه سياسة صادقة وطوعية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المواطنين عموما، وتجاه الأمازيغ منهم بشكل خاص.

III-أهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الامازيغ:

•نقص البيانات والاحصائيات المتعلقة بالامازيغ:

وضمن المواضيع التي حظيت بانشغال لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة سنة 2006، هناك بعض النقاط المهمة التي أوردتها اللجنة ويتعلق الامر بـ:

بخصوص هذه المسألة، قامت الحكومة المغربية بإجراء إحصاء عام سنة 2004، حيث عمد المندوب السامي للتخطيط على تزوير نتائجه. حيث جعل نسبة الأمازيغ والامازيغفونيين لا تتعدى 28٪ ، وهي نسبة ضئيلة تقل عن عدد المتكلمين بالفرنسية، أي نحو عشرة ملايين شخص.

ولم يتورع هذا المسؤول الكبير، ونعني به أحمد لحليمي، بدافع الاعتبارات الأيديولوجية والعنصرية، في ارتكاب نفس الأخطاء مرة أخرى وذلك من خلال زييف نسبة الأمازيغفونيين خلال الاحصاء الأخير، الذي جرى في سبتمبر 2014، والذي لم تُعلن نتائجه المفصلة بعد، رغم مرور حوالي سنة، وهو ما يوضح أن هذه العملية شابتها اختلالات جسيمة، كما نددت بذلك منظمتنا غير الحكومية(الملحق رقم 2: www.amadalpresse.com/AMA/PJ/AMA_HCP_Re-censement2014_Rapport_Fr.pdf).

•استمرار ارتفاع معدل الوفيات لدى الامهات:

كشفت الاحصائيات أن معدل وفيات الأمهات في المناطق القروية أعلى مرتين مما هو عليه في المناطق الحضرية (148 مقابل 73 حالة وفاة في كل 100000 الف ولادة حية)، كما ان حالات الولادة تحت المراقبة لا تتجاوز 55٪ من النساء القرويات، فيما تبلغ معدلات الخصوبة بين الفتيات من 19-15 سنة في المناطق الريفية أكثر من مرتين مما عليه في المناطق الحضرية (46 مقابل 21 في 1000) وذلك وفق إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب.

ونتيجة لذلك، وجهت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، خلال دورتها عام 2006، توصيات للحكومة المغربية. تُرى ماذا عن الإجراءات التي اتخذت بشأن هذه التوصيات؟

1- وحثت اللجنة الدولة المغرب على «عدم المس باستقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تبعيتها لوزارة العدل «.

هذه المؤسسة الوطنية أصبحت تسمى اليوم بـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، وهي ليست تابعة لوزارة العدل، إلا ان هذه المؤسسة تعرف اختراقا وتوجيها بشكل غريب من قبل بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى حزب سياسي، تم إنشاؤه من طرف مستشار الملك فؤاد عالي الهمة، وهو حزب الأصالة والمعاصرة (PAM).

ويواجه هذا الحزب اتهامات من قبل رئيس الحكومة المغربية، عبد الاله بنكيران وزعيم حزب الاستقلال حميد شباط وحسن أوريد الناطق الرسمي السابق باسم القصر، بخصوص علاقاته مشبوهة ووثيقة جدا مع تجار المخدرات.

لقد تم إدراج المجلس الوطني لحقوق الانسان في الدستور الأخير، إلى جانب مؤسسات أخرى(الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري «الهاكا»، والمجلس الاعلى للتعليم، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة المركزية للحماية من الرشوة...)، وتمت دسترة هذه المؤسسات باستثناء تلك المهتمة بالنهوض باللغة والثقافة الامازيغيتين، ونعني بها «المعهد الملكي للثقافة الامازيغية»، والذي تم حرمانه بشكل غير قانوني من مجلسه الاداري. إن النخبة الادارية والفكرية والعلمية، والتي تنتمي غالبا إلى الاوساط المقربة من اليسار واليسار الجذري، والتي تدير هذه المؤسسات الموازية، باستقطاب من مستشاري الملك، غالبيتها الساحقة مُشبعة بالأيديولوجية البعثية والعروبية-الاسلامية، وهي تشكل، إلى جانب النخبة المسؤولة داخل المندوبية السامية للتخطيط، حكومة الظل الحقيقية، ويتضح أنها تمتلك سلطات أكثر وأقوى من تلك التي للحكومة التي يُفترض أنها منتخبة من قبل الشعب! إن هذه النخبة، للاسف الشديد، هي التي تقف وراء جميع الممارسة والمبادرات والقرارات التمييزية الاطر الامازيغية وكل ما يرتبط بالامازيغة.

2- «تشجع اللجنة الدولة الطرف على تكثيف جهودها لاحترام وحماية حقوق المرأة، وتوصيها بحظر تعدد الزوجات «.

لا تزال مسطرة الطلاق الاحادي من طرف الزوج، وعدم المساواة في الارث والوصاية القانونية على الاطفال بالإضافة إلى زواج القاصرات(خوالي 35000 حالة سنة 2013)، منتشرة رغم التقدم النظري الحاصل في مدونة الأسرة.

3- «تشجع اللجنة الدولة الطرف على الملاءمة الكاملة لتشريعاتها الوطنية مع أحكام العهد الدولي، وذلك من خلال إلغاء كل المقتضيات التمييزية وضمان المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في التمتع الفعلي بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية «.

ورغم ما تضمنته المادة 19 من الدستور، من ضمان لهذه «المساواة»، إلا أن في الواقع يكشف أن المرأة لا تزال تعاني من كل أشكال التمييز، والدليل على ذلك هو ما جرى خلال الانتخابات الأخيرة يوم 4 سبتمبر الماضي، حيث ان النتائج أظهرت أن عدد النساء المنتخبات، من بين اثني عشر رؤساء المنتخبين على رأس الجهات و1503 منتخبا على رأس البلديات الحضرية والقروية، يفوق بالكاد عدد أصابع اليد الواحدة. إن مبدأ المساواة بين الجنسين بعيد كل البعد عن الواقع فيما يتعلق بمحاربة التمييز ضد المرأة.

4- «توصي اللجنة الدولة الطرف بوضع خطة عمل محددة لمحاربة البطالة وسط الشباب، تقوم بوجه خاص على التكوين المهني، والتعلّم، وكل التدابير التي من شأنها أن تسهل ولوج الشباب إلى عالم الشغل».

يعاني المجازون العاطلون عن العمل، الذين يحتجون غالبا أمام البرلمان، من صنوف الضرب والتعنيف بشكل ممنهج، وذلك بدل تلبية حقوقهم المتمثلة في الحصول على عمل.

5- «تجدد اللجنة توصيتها للدولة الطرف لتكثيف جهودها للحد من مستوى الفقر، بما في ذلك في المناطق القروية، وكذا تحسين استراتيجيتها في مجال التنمية الاجتماعية، التي يجب أن تدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..».

وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المناطق القروية، والتي اطلقتها السلطات المغربية تحت إشراف وزارة الداخلية بدلا من وضعها تحت إشراف وزارات أخرى على علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أ، المغرب تراجع من المرتبة 123 عالميا، سنة 2006 ، إلى المركز 130 في السنوات الأخيرة وذلك وفقا لمؤشر التنمية البشرية (IDH)، كما كشف عن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في تقاريره. ←

6- توصي اللجنة بقوة بأن تأخذ الدولة الطرف في الاعتبار جميع الالتزامات المفروضة عليها بموجب العهد الدولي وذلك خلال المفاوضاتها والاتفاقات الثنائية، لتفادي المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «.

وبخصوص هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن انتهاكات الدولة المغربية لها، دون ان يترتب عن ذلك أي عقاب، تكون بالأخص داخل القبائل. ولا تزال مشكلة الطرد ومصادرة الأراضي من القبائل الأمازيغية (التي تسمى بالأراضي الجماعية أو أراضي الجماعات السلالية) متفشية إلى حد الآن. وتغطي هذه الأراضي مساحة 15 مليون هكتار وهي في ملكية القبائل الأمازيغية أو الأمازيغفونية أو العربفونية، حيث تعد مصدر ثروتهم وعيشهم لعقود من الزمن. وتقوم الدولة بمصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت ذريعة المحافظة على الغابات أو المصلحة العامة (الاستثمار الداخلي أو الخارجي). ولا تحصل القبائل الأمازيغية، في معظم الحالات، على أي تعويض عن أراضيها المسلوبة، أو أي بدائل اقتصادية عن ذلك، خصوصا أن اقتصاد هذه القبائل يرتبط أساسا بالأرض والغابات ويستند على النشاط الرعوي والزراعة والأنشطة المرتبطة بذلك. وهو ما يتسبب باستمرار في حركات الهجرة الريفية نحو المدينة ويكون سببا في انتشار مدن الصفيح والأحياء الهامشية.

7- «توصي اللجنة بأن تضع الدولة الطرف برامج محو الأمية باللغة الأمازيغية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو إلى تعميم التعليم بالأمازيغية مجانا بجميع المستويات».

على مدى تسع سنوات، من 2006 إلى 2015، لم تولي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وكذا الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية (ANLCA)، أي اهتمام لتدريس الامازيغية سواء عبر دمجها في التعليم غير النظامي أو ضمن برامج محو أمية الكبار، التي تشرف على إعطائها في مختلف المساجد والمدارس والمراكز الثقافية والتعليمية، وذلك في تجاهل تام للغة والهوية الأمازيغيتين ولوضعهما الدستوري الجديد.

8- «وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى النظر في إمكانية تكريس الدستور للغة الأمازيغية كلغة رسمية. وتشجعها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الآباء من إعطاء أسماء أمازيغية لأبنائهم. كما تحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق الكامل للامازيغ في ممارسة هويتها الثقافية الخاصة، وذلك وفقا للفقرة أ) من البند 15 من العهد الدولي، الذي يقر لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية «.

لقد خطت المملكة المغربية خطوة كبيرة في هذا المجال، وذلك في أعقاب الربيع الديمقراطي لشعوب تامزغا وحركة 20 فبراير، من خلال الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية واعتبار الامازيغية رصيدا مشتركا للمغاربة بدون استثناء، وهو ما تجسد في المادة 5 من الدستور التي تنص على « «تظل العربية، اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا، لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مُشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدِّد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكّن من القيام مُستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.»

كان يجب أن تشكل هذه الصيغة الدستورية ثورة ثقافية في البلاد، وذلك عبر المصالحة مع التاريخ القديم للبلد، ومن خلال إعادة النظر في التاريخ الرسمي، والهوية الوطنية، واستعادة أسماء الأماكن الأصلية، وتثمين الثقافة اللامادية والمادية للحضارات الامازيغية ما قبل إسلامية والإسلامية. إلا أن السلطات المغربية والأحزاب السياسية لازالت تتصرف كما لو أن هذا الدستور وهذا الفصل منه تحديدا لا تعنيها في شيء.

وهكذا، وبعد أربع سنوات على إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية في الدستور المغربي، الذي تم تعديله عقب احتجاجات الشباب المغربي سنة 2011 ضمن حركة 20 فبراير التي انخرطت فيها الحركة الأمازيغية بشكل كبير، لازال واقع الأمازيغية في المغرب لم يعرف أي تغييرات جديرة بالذكر. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأوراش المتعلقة بالامازيغية تم تعليقها، بما فيها تلك التي بدأت قبل عام من إضفاء الطابع الرسمي عليها.

يستمر التمييز ضد الأمازيغية بشكل غير معهود، وذلك من خلال حظر التحدث باللغة الأمازيغية داخل البرلمان منذ عام 2012. بالإضافة إلى التراجع الحاصل على مستوى تدريس الأمازيغية وانعدام أي تحسن لوضع الأمازيغية في وسائل الإعلام والاستبعاد الكلي لسيرورة ادماجها في قطاعات العمومية للدولة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

• لامبالاة وزارة التربية والتعليم والتعثر في تلمس طريقها في مجال تدريس الأمازيغية، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة، إلى غاية عام 2030، والتي تستند على اللغة العربية دون ذكر للأمازيغية، وذلك على الرغم من أن إدماج هذه الأخيرة في التعليم بدأ منذ عام 2003. وبدلا من تعميم تدريسها على الأقل في المرحلة الابتدائية، فإن عدد الأطفال الذين يدرسون اللغة الأمازيغية يتجاوز بالكاد نصف مليون طفل ضمن 4141000 تلميذا يدرسون في الابتدائي و 815000 في الثانوي.

• تجاهل السنة الأمازيغية الجديدة وعدم تكريس يوم الاحتفال بها كعيد وطني وعطلة رسمية مدفوعة الأجر؛

• التجاهل التام للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وذلك من خلال عدم إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل ترسيمها.

• تجاهل وزارة الداخلية لتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وحرفها «تيفيناغ» داخل المؤسسات التي تديرها بشكل مباشر أو تلك التي تخضع لوصايتها، ولو من خلال كتابة أسماء الشوارع، والطرق وإشارات المرور واللوحات الخاصة بالمؤسسات الأمنية التي تشرف عليها- سيارات ومقرات- باللغة الأمازيغية.

• تجاهل ما جاء في دفتر التحملات حول نسبة البث بالأمازيغية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع، بالإضافة إلى استمرار عدد من القنوات والمحطات الإذاعية، وكذلك المواقع الرسمية، في اجترار ونشر خطابات تنتمي إلى عهد ما قبل إضفاء الطابع الرسمي للامازيغية، تستند إلى شعارات القومية العربية، نذكر منها على سبيل المثال: استخدام مصطلح «الأمة العربية» أو «الوطن العربي» أو»المغرب العربي «.

• تجاهل وزارة الخارجية والتعاون للطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم، والإعلام والوسائل الأخرى التي تستهدف الجالية المغربية في الخارج.

• استمرار وزارة الثقافة في تبني سياسة تقوم على دعم الأعمال والإنتاجات المكتوبة باللغة العربية، دون بذل أي جهد لتكريس واقع مغرب جديد اعتمد لغتين رسميتين للبلاد؛

• استمرار المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تجاهل الابادة الثقافية واللغوية التي طالت الأمازيغ على مدى ستة عقود، بالإضافة إلى تجاهل مضامين الدستور الجديد الذي كرس رسمية اللغة الأمازيغية.

أما بخصوص المادة 29 من الدستور التي تنص على أن «حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات. حق الإضراب مضمون. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته»، فتجدر الإشارة إلى أن الدولة المغربية لازالت وفية لتدخلاتها العنيفة التي تمارسها عبر قوات الأمن لقمع الاحتجاجات الأمازيغية في مناطق مختلفة من المغرب، وذلك من خلال اعتقال وإهانة عشرات المتظاهرين الأمازيغ. ونذكر على سبيل المثال:

* التجاهل المستمر للمظاهرات الاحتجاجية لأمازيغ المغرب ومطالبهم الحقوقية، وخاصة بمنطقة «إيميضر» حيث يعتصم الأمازيغ لأكثر من أربع سنوات، وذلك في اعتصام يعد الأطول في تاريخ المغرب،

* لا يزال السجناء السياسيين الأمازيغ، بما في ذلك حميد أعضوش و مصطفى أسايا، يقبعون في سجن تولال بمكناس وذلك منذ أكثر من سبع سنوات!

* القمع المسلط على شباب تاوادا «Tawada» يوم 28 ديسمبر 2014 في الدار البيضاء ويوم 19 أبريل المنصرم بأكادير، حيث تم تعنيف المتظاهرين بوحشية وحظر احتفالات إحياء ذكرى معركة أنوال العظيمة بالريف، حيث أقدمت السلطات على قمع الأمازيغ المنظمين لهذه التظاهرات ثلاث مرات على التوالي: في 21 يوليو 2013 و 2014 و 2015!

* عدم تسليم وصل الايداع للجمعيات الأمازيغية كما هو الشأن بالنسبة لرابطة الإعلام الأمازيغي في الرباط، برئاسة سعيد باجي، ومندوبي فرع التجمع العالمي الامازيغي بالمغرب منذ مؤتمره التأسيسي في نوفمبر 2014.

* منع مسيرة نظمها الأمازيغ في مراكش، على هامش انعقاد فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أمام مركز المؤتمرات في المدينة، قبل تنظيم اعتصام صباح يوم السبت 29 نوفمبر 2014، والتوجه بعد ذلك نحو خيمة كبيرة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بـ»باب الجديد».(الملحق 4: http://amadalpresse.com/RAHA/Cri.html).

IV- توصياتنا ومقترحاتنا:

ويمكن القول إجمالا، أن معطيات المملكة المغربية بشأن التقرير الدوري الرابع، وفقا للمادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم تجب بشكل فعلي على التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة. ولضمان حقوقهم الأساسية التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن السكان والجماعات والقبائل الأمازيغية تنتظر الاستجابة لمقترحاتهم وتوصياتهم الرئيسية من لدن سلطات المملكة المغربية وذلك للقضاء على جميع أنواع التمييز التي تمارس في حقهم:

• أولا، ندعو السلطات المغربية أن تعبر بشكل جلي وحاسم، عن حسن وصدق إرادتها السياسية، وذلك بواسطة افعال ملموسة، من خلال العمل على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فورا من السجن تولال بمكناس (مصطفى أوسايا وحميد أعضوش) والمدافعين عن الاهالي بمنجم إميضر بورزازات، وعشرات ممثلي القبائل المعتقلين على خلفية الدفاع عن الأراضي الجماعية، والكف عن ترهيبهم، ووقف المتابعات القضائية في حق 50000 من المزارعين بكنفدرالية قبائل صنهاجة وغمارة، في الريف، المتابعين في قضايا ترتبط بزراعة القنب الهندي(الكيف)، وذلك من خلال تقديم بديل ناجع لهذه الزراعة المحظورة؛

• بذل جهود كبيرة لفرض المساواة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة المجالات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الاستقلال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي للنساء.

• الإفراج عن القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

• تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وإدماجها كمادة إلزامية، وتطبيق توصيات المجلس الأعلى للتعليم بخصوص إصلاح التعليم فيما يتعلق الأمازيغية وذلك في أقرب وقت ممكن. تأهيل الامازيغية يجب ان يتم عبر تعميمها في جميع الجامعات ومراكز البحوث؛

• مراجعة جذرية وعميقة للبرامج التعليمية، خصوصا المواد المتعلقة بالدين والتاريخ، مع التركيز على نقل القيم الأمازيغية المبنية على احترام الحياة الإنسانية والمساواة بين الجنسين والعلمانية.... اعادة الاعتبار للأسماء الأصلية للاماكن الجغرافية (الطوبونيميا) (المدن والقرى والجبال والأنهار ...)

• تكيف وإصلاح بعض القوانين بما يتماشى مع الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، كما هو الحال بالنسبة لقانون منح الجنسية المغربية والمسطرة القانونية بشأن اللغة المستخدمة في المحكمة.

• إدماج اللغة الأمازيغية والكتابة بحروفها «تيفيناغ» في جميع الادارات العمومية (الوزارات، والعموديات، والمراكز الثقافية ...) وفي المحاكم والمستشفيات ووسائل النقل العمومية ...

• اعتبار اليوم الاول من السنة الامازيغية، الموافق لـ13 يناير من كل عام، عيدا وطنيا وإجازة رسمية مدفوعة الأجر. وكذا الاحتفال بمعركة أنوال، في 21 يوليو من كل سنة، كيوم للمقاومة.

• لدينا قناعة قوية على أن مبادرة الحوار الوطني حول موضوع الأراضي الجماعية، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، ليس إلا مناورة للدفع نحو خوصصة أراضي القبائل، وهو ما سيقوض تماسك الجماعات «السلالية»، وبالتالي الإضرار أكثر بمصالح ذوي الحقوق. يجب على الوزارة أن تحل مشكلة الأراضي الجماعية التي نهبت وصودرت بشكل غير قانوني، وذلك بدل تأزيم الوضع أكثر.

• التعجيل بتعبئة الموارد البشرية والمالية الكافية لفائدة القناة 8 - الأمازيغية لتتمكن من البث على امتداد 24 ساعة بدل 6 ساعات حاليا، وإجبار القنوات التلفزيونية الأخرى (SNRT، 2M و MEDI 1 SAT) على احترام دفاتر التحملات في ما يتعلق بالبرامج التلفزيونية الخاصة باللغة الأمازيغية.

• يجب على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الاسراع بإدراج الامازيغية في التعليم غير النظامي وبرامج محو الأمية الخاصة بالكبار.

• يجب على وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تعليم اللغة الامازيغية للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.

• إعادة 'حصاء الأمازيغ من جديد وذلك على أساس موضوعي ووفقا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن اللغة الأم.

بلاغ رسمي حول فحص التقرير الوطني الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بجنيف

ترأس السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، بمعية الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وفدا مغربيا رفيع المستوى تكون من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية للمشاركة في الحوار التفاعلي مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شارك في فحص التقرير الوطني الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بجنيف خلال يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015.

وقد شكل هذا الفحص مناسبة للتذكير بالمقاربة التشاورية التي اعتمدتها المملكة في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاسيما هيئات المعاهدات، مما مكن من إشراك مختلف الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني، في مسار إعداد التقرير المذكور. كما مكنت الوسائل والإمكانيات التي تم رصدها استعدادا لهذا الفحص، سواء من حيث تقديم ردود السلطات المغربية على لائحة الأسئلة المطروحة للنقاش داخل الآجال المحددة، أو من حيث مستوى وتركيبة الوفد المغربي وتعدد أعضاءه، من ضمان تفاعل من مستوى رفيع مع أعضاء اللجنة المعنية كما عبر عن ذلك رئيس اللجنة والعديد من أعضائها.

وقد شكل هذا الفحص، الذي تميز بحوار صريح حول مختلف القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقا لمقتضيات العهد، مناسبة لاستعراض التقدم الذي حققته بلادنا فيما يخص الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، منذ فحص تقريرها الثالث سنة 2006، سواء تعلق الأمر بالمقاربة الاستراتيجية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها من خلال وضع مجموعة من الخطط والبرامج والمشاريع المهيكلة، أو بالسياسات العمومية القطاعية المعتمدة، أو بمواصلة المسارات الإصلاحية التي تميزت باعتماد دستور جديد كرس الحقوق والحريات الأساسية كما هي متعارف عليها دوليا، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما شملت جوانب من هذا الحوار الجهود التي تبذلها المملكة في مجالات دعم القدرة الشرائية وخلق فرص الشغل، وتعميم الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية وخاصة الماء والكهرباء والطرق، وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية، وضمان التغطية الصحية للفئات المعوزة، وتوفير السكن اللائق، فضلا عن تعميم التعليم الأساسي، ومكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومضاعفة المجهود الوطني فيما يخص دعم الفئات الاجتماعية الهشة والنهوض بالعالم القروي.

كما تم الوقوف عند التطورات والمكتسبات التي حققتها المملكة في مجال النهوض بالتنوع الثقافي واللغوي للمملكة لاسيما فيما يتعلق بالثقافتين الأمازيغية والحسانية، وفي مجال مناهضة التمييز ضد المرآة بكافة أشكاله، ومحاربة العنف ضد النساء.

وقد تميزت الجلسة الختامية لهذا الفحص بالكلمة الختامية المعبرة لرئيس الوفد المغربي، والتي تضمنت توضيحات بشأن التنوع الثقافي واللغوي لمكونات الشعب المغربي ونفي بعض الادعاءات بخصوص التمييز ضد المغاربة ذوي الأصول الأمازيغية، وتأكيدا على عزم المملكة مواصلة جهودها للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء. وأخيرا تم الالتزام بإدماج التوصيات التي ستصدر عن اللجنة في الخطة الشمولية التي أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعما للمجهودات التي تبذلها بلادنا في مجال تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و للإشارة فقد ربطت جريدة العالم الأمازيغي الإتصال بالسيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، من أجل إجراء حوار معه حول فحص التقرير الوطني الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بجنيف، ولكنه طلب تأجيل الحوار إلى وقت لاحق. ونظرا لإرتباطنا بمواعيد محددة لطبع الجريدة فإننا نكتفي في الوقت الحالي بنشر هذا البلاغ الرسمي.

* نقلا عن موقع وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية

ترأس وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي، بمعية الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وفدا مغربيا رفيع المستوى تكون من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية للمشاركة في الحوار التفاعلي مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شارك في فحص التقرير الوطني الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بجنيف خلال يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015.

من جانبها سجلت الإطارات الأمازيغية حضورا قويا، سواء من حيث عددها المقدر بسبعة إطارات كبرى، أو من حيث نوعية التقارير الدقيقة التي قدمتها للجنة الأممية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

وركزت أشغال دورة اللجنة الأممية، هذه السنة، على الحقوق الأمازيغية في المغرب، وانعكس ذلك على النقاش الذي اكتسى طابعا حادا بين الفاعلين الأمازيغ والوفد الرسمي أمام أنظار الخبراء الأممين، كما انعكس على التوصيات النهائية للجنة التي أوردت مطالب دقيقة وهامة للدولة المغربية بخصوص إقرار الحقوق الأمازيغية ووضع حد نهائي للتمييز ضد الأمازيغية في أسرع وقت.

لجنة أممية تدعو المغرب إلى إقرار فوري للقانون التنظيمي للأمازيغية وإنهاء التمييز ضدها

بفضل تقارير الإطارات الأمازيغية، أصدرت لجنة الخبراء المكلفين بدراسة التقرير الرسمي للدولة المغربية المقدم للجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها السادسة والخمسين بجنيف، يومي 30 شتنبر و01 أكتوبر 2015، دعت فيه المغرب إلى الإقرار الفوري بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية كما يقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ودعت اللجنة الأممية الدولة المغربية بالعمل في أسرع وقت ممكن على إقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور المغربي قبل أربع سنوات، والعمل على مضاعفة الجهود الرسمية من أجل ضمان إدماج وتعميم تدريس الأمازيغية ليشمل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، بالإضافة إلى الرفع من حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي، وإيجاد حل نهائي لمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد.

وطالبت ذات اللجنة الأممية الدولة المغربية كذلك، بمناهضة التمييز ضد الأمازيغية خصوصا في مجال التعليم والتشغيل، وإقرار قانون متكامل لمنع كافة أشكال التمييز المباشر وغير المباشر، والعمل على إقرار تدابير استثنائية مؤقتة إن اقتضى الأمر لوضع حد للتمييز.

قضية نزع الأراضي بدورها كان لها حضور في تقرير اللجنة الأممية التي طالبت الدولة المغربية بوضع حد للتراجع على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان، مع وضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق.

وطالبت ذات اللجنة المغرب بالعمل على احترام التعدد الثقافي، وضمان مشاركة الناطقين بالأمازيغية في الحياة الثقافية، والتعبير عن هويتهم والتعريف بعاداتهم وتاريخهم ولغتهم، وتوفير إحصائيات ومعطيات دقيقة بشكل منتظم حول التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع العمل على نشر وتعميم مضامين الملاحظات والخلاصات الختامية لدى المسؤولين العموميين والسلطات القضائية والمحامين وعموم المواطنين.

وإشراك الجمعيات المدنية في الحوار الوطني حول إعداد التقرير المقبل، الذي حددت اللجنة موعد تقديمه في 31 أكتوبر 2020.

هذا وكانت سبعة إطارات أمازيغية ضمنها التجمع العالمي الأمازيغي ومنظمة تمايونت والشبكة الأمازيغية، قد قدمت تقاريرها حول وضعية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في المغرب إلى اللجنة

الأممية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو ما برز بشكل واضح في الإهتمام الذي أولته اللجنة للقضية الأمازيغية والدقة التي صاغت بها توصياتها الموجهة للدولة المغربية.

* س.ف

أمازيغ يستنكرون تصريحات رئيس الوفد المغربي في جنيف بخصوص الحقوق اللغوية الثقافية الامازيغية

في اطار تتبعها لمجريات دراسة التقرير الرابع حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار الدورة 56 للجنة العهد المذكور يومي 30 شتنبر و1 أكتوبر 2015 بقصر الأمم بجنيف، استنكرت أزطا أمازيغ، في بيان صادر عن مكتبها التنفيذي يومه 01 أكتوبر 2015 توصلت العالم الأمازيغي بنسخة منه، تصريحات رئيس الوفد المغربي الوزير الصديقي، أثناء رده بخصوص أسئلة اللجنة الأممية حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية. حيث اعتبر القضية الأمازيغية نقاشا مغلوطا، وأن مضامين تقارير الجمعيات الأمازيغية تسعى لتغليط الخبراء وخلق العصبية والفتنة وغيرها من التعابير والألفاظ المستمدة من قاموس التخوين والمؤامرة.

مما خلق تذمرا كبيرا لدى كل الفاعلين الحاضرين والجمعيات الحاضرة في الجلسة المخصصة لدراسة التقرير المغربي، والتي كانت أزطا أمازيغ من بينها، حيث بعثت موفدا خاصا للتعريف بالتقرير الذي أعدته بخصوص مدى احترام المغرب لمضامين العهد ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية للامازيغية.

الى جانب تصريحات الصديقي فقد تفاجأ الجميع بكل أسف، لغياب أجوبة من طرف ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الرسمية حول ملف الأمازيغية والإجراءات الحكومية في هذا الصدد.

وقد أعلنت أزطا أمازيغ، استنكارها لهذا الخطاب الهدام، الذي يسعى لثني المجتمع المدني عن لعب أدواره النضالية والترافعية المنوطة به. ونددت بالتأخر الكبير الحاصل في طرح القانون التنظيمي للنقاش من طرف مختلف الفاعلين المؤسساتيين والحزبيين بالمغرب إلى جانب استمرار مظاهر التمييز ضد الامازيغية لغة وثقافة في القانون وفي الواقع.

ودعت أزطا أمازيغ الحكومة لمراجعة تصريحات السيد وزير التشغيل، وللتعامل الجدي والتفاعل السريع مع المقترحات الجادة للحركة الأمازيغية، كما ناشدت كافة مكونات الحركة الأمازيغية إلى اليقظة ووحدة الصف في سبيل عدالة قضيتهم.

وللإشارة فقد شهدت الدورة 56 مساهمة مهمة للمنظمات غير الحكومية من خلال تقديم تقارير موازية، منها سبعة تقارير موضوعاتية حول الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، وكذا حضور هذه المنظمات في جلستين مع الخبراء أعضاء اللجنة قصد توضيح مضامين التقارير المقدمة، مما ساعد الخبراء في صياغة ملاحظات وأسئلة تم توجيهها للدولة المغربية.

* ر.إ

الوزير الصديقي ينفي تهجمه على الأمازيغ ويعتبر التمييز ضد الأمازيغية مجرد "ادعاءات"

عبر بيان رسمي، رد الوزير عبد السلام الصديقي رئيس الوفد المغربي في اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمام مجلس حقوق الانسان خلال يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015 بجنيف، على الإتهامات التي وجهتها إليه الإطارات الأمازيغية الحاضرة بجنيف، متهما إياها بكونها نسبت إليه بعض الأقوال دون أن تتحراها أو تلجأ إلى المصادر الموثوق بها أو استفسار المعني بالأمر قبل اللجوء إلى نشر أقوال منسوبة له بصفة موجهة بغرض الإساءة ليس إلا!

واعتبر الصديقي فيما يتعلق بما أسماه "بالمسألة الأمازيغية" والتعدد الثقافي كما هو قائم في المغرب، قائلا "لقد عبرت بكل وضوح وكما هو مبين في دستور المملكة لسنة 2011، عن واقع التعدد الثقافي ومكانة الثقافة واللغة الأمازيغيتين وهو ما ورد كذلك في محضر الجلسات المشار إليه أعلاه. علما بأن المغرب لديه قناة تلفزية ومحطة إذاعية مخصصتين بالكامل للأمازيغية لغة وثقافة ، إضافة إلى إدماج ا للغة ا لأ ما ز يغية في المناهج ا لمد ر سية ، حيث وصل عدد التلاميذ ا لمستفيد ين من تعلم اللغة ا لأ ما ز يغية أكثر من 600 ألف تلميذ..." و أ ضا ف ذات الوزير " با لمنا سبة وجهت نداء حارا إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان مفعما بالوطنية الصادقة ومفتخرا بأصولي الأمازيغية، لفهم الواقع الثقافي المغربي المتعدد الروافد والموحد في هويته الوطنية المغربية، لدحض ادعاءات البعض بكون الأمازيغ المغاربة أقلية مضطهدة مهضومة الحقوق وضحايا الإقصاء والتمييز".

وكان بلاغ صحفي منشور بموقع وزارة الصديقي أكد أن الوزير عمل على "نفي بعض الادعاءات بخصوص التمييز ضد المغاربة ذوي الأصول الأمازيغية" في كلمته بجنيف.

يذكر أن الإطارات الأمازيغية التي حضرت في أشغال اللجنة الأممية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نددت بأقوال منسوبة للوزير الصديقي اعتبر فيها أمام الخبراء الأمميين أن "القضية الأمازيغية تعتبر نقاشا مغلوطا، وأن مضامين تقارير الجمعيات الأمازيغية تسعى لتغليط الخبراء وخلق العصبية والفتنة وغيرها من التعابير والألفاظ المستمدة من قاموس التخوين والمؤامرة".

* س.ف

تاماينوت تعتبر رد الحكومة المغربية حول التوصيات المرتبطة بإقرار الحقوق الأمازيغية، كرد فعل سلبي غير لائق تجاه الأمم المتحدة

نوهت منظمة تاماينوت، في بلاغ توصلنا بنسخة منه، بجودة التوصيات النهائية حول التقرير الدوري الرابع المقدم للجنة الأممية والذي تناول موضوع الأمازيغية في 04 نقاط من أصل 23 أي بنسبة 17.4% من التوصيات والتي تتمثل في التمييز، الفقر، الترحيل القسري والحق في السكن والحقوق الثقافية والتي تندرج ضمن الحقوق الأساسية التي تعتبر كل الدول ملزمة باحترامها وتوفيرها لكل المواطنين؛

وأشادت تاماينوت،والتي شاركت في إطار تحالف ضم عدة جمعيات، بالمشاركة الوازنة للحركة الأمازيغية وترافعها عبر تقارير نوعية تعكس الوضعية الحقوقية الحقيقية بالمغرب وتساهم في إقرار الحقوق واحترامها وتعمل على تطوير المستوى الحقوقي بالمغرب ليرتقي إلى ضمان الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؛

وعبرت المنظمة عن تقديرها لمجهودات خبراء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اعتمدت قراءة دقيقة للتقرير الذي تقدمت به الدولة المغربية والتي اعتمدت بالإضافة لتقارير تنظيمات المجتمع المدني، على دراسات منجزة من طرف مؤسسات الدولة نفسها كالمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الأعلى للتعليم تضمنت أرقام وإحصائيات أبرزت تناقضات الوفد الرسمي الذي يرأسه وزير التشغيل؛

وعبرت ذات المنظمة في بلاغها عن استغرابها من رد فعل الحكومة المغربية التي لم تستطع إقناع خبراء اللجنة الأممية ولم تجب على مختلف الأسئلة الموجهة للوفد الرسمي للدولة المغربية،

وعبرت عن أسفها لمضامين الوثيقة الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتي تضمنت خطابا انفعاليا لا ينم عن نضج الدبلوماسية المغربية؛

وذكر البلاغ الحكومة المغربية على أن التمييز لا يزال يمارس على الأمازيغ داخل الإدارات العمومية ومؤسسات الدولة ويتجلى في منع الأسماء الأمازيغية وعنصرية بعض القنوات التليفزيونية والتصريحات الرسمية لبعض المسؤولين المغاربة والاستمرار في استعمال مصطلح المغرب "العربي" بدل «المغرب الكبير» كما جاء في دستور 2011 وربط المغرب فكريا وروحيا وثقافيا بالمشرق العربي واستمرار تهميش الأمازيغية في المنظومة التربوية والصحة والقضاء... ونظنه لا يعيش بالمغرب من ينكر وجود هذه الممارسات؛

واعتبرت تاماينوت رد الحكومة المغربية على مضامين التوصيات المرتبطة بإقرار الحقوق الأمازيغية، كرد فعل سلبي غير لائق تجاه الأمم المتحدة واتهاما للحركة الأمازيغية وتنظيماتها واعترافا ضمنيا بصحة ما تضمنته تقارير التنظيمات الأمازيغية وتوصيات اللجنة الأممية.

وللاشارة فقد شاركت منظمة تاماينوت في إطار تحالف ضم عدة جمعيات، ضمن أشغال الدورة 56 للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنعقدة بجنيف من 21 شتنبر إلى 09 أكتوبر 2015، وقد تقدمت المنظمة بتقرير موازي تناول أربعة قضايا حقوقية متعلقة باقتسام الثروة وعدم احترام مبدأ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة (منطقة إيميضر نموذجا)، بسياسة نزع الأراضي وتهجير السكان الأصليين (نموذج منطقة تادوارت شرق مدينة أكادير) ثم الحق في تقرير المصير الثقافي كما هو مضمون بالإعلانات والمواثيق الدولية (موضوع التربية والتكوين والإستراتيجية التعليمية والتعلمية) وأخيرا مناهضة التميز ومكافحة كل أشكاله انطلاقا من استمرار (منع الأسماء الأمازيغية).

* إمرزيك.ر

أحمد الهايج الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقرير الدولة أمام اللجنة بجنيف مفعم بالنوايا ومتخما بالخطط والاستراتيجيات، لكنه خال من المؤشرات والإحصاءات

حاوره: منتصر إثري

*** ما هو أهم ما جاء في تقريركم الموازي الذي قدمتموه بجنيف أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟**

** التقرير الموازي الذي تقدمت به الجمعية، إلى جانب جمعيات أخرى، أمام اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في دورتها 56، بمناسبة مناقشتها للتقرير الدوري الحكومي الرابع، هو تقرير حاول التطرق إلى أهم اخلالات الدولة المغربية بالالتزامات الواقعة عليها بموجب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباقي الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة؛ إن على مستوى القوانين والتشريعات، أو على مستوى السياسات العمومية المتبعة حتى الآن. ولذلك، فإنه حاول تناول مختلف الحقوق الواردة في العهد؛ كالحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في العمل والحقوق والحريات النقابية، والحق في السكن والعيش اللائقين، والحق في التعليم والحقوق الثقافية وغيرها. كما أنه لم يركز فقط على تشخيص وضعية هذه الحقوق، بل أنه تضمن جملة من التوصيات الرامية إلى حمايتها والنهوض بها.

*** قيل بأن تقريركم رسم صورة مغلوطة عن وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغاربة ما تعليقكم؟**

** إن هذا القول فيه مغالطة وتغليط، لأنه ليس بمقدور أحد، اليوم، أن يخفي مبلغ التردي الذي تعرفه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا، التي تظل أكثر الحقوق عرضة للانتهاك بشكل يومي. ويكفي أن نلقي نظرة على التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية، كالمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط، وأن نقرأ في الرتب والمؤشرات التي يصنف وفقها المغرب من قبل مؤسسات ومراكز البحث الدولية، لنتوقف عن دفن رأسنا في الرمال، ونتخلى عن إشهار سيف الاتهام والتدثر بلحاف الوهم، لأن التشخيص الواقعي والموضوعي وحده الكفيل بوضع السياسات المناسبة للإعمال الفعلي لهذه الحقوق، التي قضى المغرب 36 سنة، منذ توقيعه على العهد، وما زالت الأمية متفشية بين مواطنيه، والفقر ينخر ما يناهز ثلث ساكنته، والنساء لا يجدن سريرا في المستشفى ليضعن مواليدهن بشكل آمن، والعديد من الخدمات الاجتماعية غير متاحة للجميع، وتشكو من ضعف الجودة والمردودية؛ فيما ما فتئت الحقوق الثقافية عامة، والحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بوجه خاص تعاني من التهميش وانعدام الجدية.

كيف تلقى الوفد الرسمي تقريركم؟ وكيف تعامل معه؟

في الحقيقة لم نسمع ولم نتلق أي تعليق من الوفد المغربي الرسمي بهذا الخصوص، خلال الفترات القصيرة والودية التي جمعتنا ببعض أعضائه. فقد كانوا منشغلين تمام الانشغال بإعداد الردود وتقديم الإجابات عن الأسئلة والملاحظات الغزيرة، التي كانت تتهاوى عليهم من طرف الخبراء والمقررين الخاصين الذين شاركوا في مناقشة التقرير الحكومي. ولكن في المقابل عبرت لنا إحدى المكلفات بسكرتارية اللجنة أثناء اللقاء بها عن تثمينها للطابع الشامل والجامع لتقرير الجمعية.

تعقيبكم على تقرير الدولة المغربية أمام المنتظم الأممي؟ وماهو ردكم على الاتهامات الموجهة للـ AMDH؟

أول ما سجلناه على التقرير الحكومي الرابع أنه تأخر كثيرا عن موعد تقديمه، إذ كان من المفترض أن يوضع لدى اللجنة في سنة 2009؛ كما أنه بالرغم من المجهودات التي بذلت في إعداده، إلا أنه لم يكن مقنعا في العديد من الجوانب؛ حيث جاء، كما لاحظ ذلك الخبراء الأمميون، مفعما بالنوايا ومتخما بالخطط والاستراتيجيات، لكنه خال من المؤشرات والإحصاءات الدقيقة التي تكشف عن مستوى التقدم المحرز بالنسبة لكل

حق من الحقوق.

أما بالنسبة للاتهامات الموجهة إلينا فإنها متهافتة، ويعوزها الدليل والحجة؛ في حين أن حجتنا نحن هي ما عكسته الملاحظات والتوصيات الختامية من انشغال اللجنة المذكورة وقلقها بشأن تحسين وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا؛ وهو ما نتمنى أن تأخذ به الدولة بدل الركون إلى الإنكار والاستنكار.

سعيدة كوزي: شريكة مؤسسة لمنظمة شركام للتعبئة حول حقوق "مرا"

الوفد المغربي لجنيف لا يتوفر على إجابات مقنعة لعدم إعماله لمقتضيات الاتفاقية الملتزم بها.

* حاورها : منتصر إثري

ما هي أبرز مضامين التقرير الذي قدمتموه أمام اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بجنيف؟

في خضم التهييء للدورة 56 للجنة الأممية الخاصة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، قدمت منظمة "مرا" بتنسيق مع جمعية مناصري حقوق الإنسان و تنسيقية من الجمعيات الغير حكومية المغربية، تقريرا موازيا للجنة حول العنف ضد النساء مع التركيز أساسا على حق النساء ضحايا العنف في الإيواء و الرعاية الصحية. من خلال التقرير سلطنا الضوء على الغياب التشريعي لمعالجة العنف ضد النساء بالمغرب بالرغم من تكرر التصريحات الرسمية لمختلف الحكومات المتعاقبة بالمغرب منذ 2006، و التي أكدوا فيها مرارا وطنيا و دوليا، بقرب استصدار قانون خاص بالعنف ضد النساء، و للأسف لحدود اليوم لم يخرج أي قانون للوجود بالرغم من المحاولات الموسمية المتكررة: 2007 مشروع قانون من مبادرة السيدة ياسمينة بادو، 2010 مشروع ثاني من مبادرة السيدة نزهة الصقلى و في 2013 مبادرة ثالثة من مبادرة السيدة بسيمة الحقاوي. كما أكدنا في التقرير على الثغرات التي تشوب القانون الجنائي و قانون الأسرة و التي لا تشكل أية حماية للنساء ضحايا العنف بل في العديد من الأحيان هناك مقتضيات تحول دون تمتعهن بحقوقهن المضمونة في الاتفاقية المعنية، من قبيل:

اضطرار النساء ضحايا العنف الأسري و أبنائهم للهروب من منازلهم و البحث عن ملجأ في مكان آخر. مع غياب مراكز إيواء تابعة للدولة والعدد الجد ضئيل التابعة للجمعيات التي لا تستوعب الكم الهائل للنساء ضحايا العنف الطالبات للجوء. أو العقبات التي تواجهها النساء ضحايا العنف في الحصول على شهادة طبية بالمجان و التي تعكس المدة الزمنية الفعلية للعجز الذي تعاني منه المرأة و غير ها من الثغرات القانونية المفصلة في التقرير.

التقرير يتضمن أيضا مجموعة من التوصيات من بينها إصدار قانون خاص بالعنف الأسري يتضمن مقتضيات حماية و جنائية بما فيها أوامر حمائية من قبيل إبعاد المعنف عن منزل الإقامة لضمان حق المرأة في السكن، إلغاء المتابعات القضائية بخصوص العلاقات الجنسية غير المشروعة للقضاء على الحواجز التي تحول دون تقديم النساء لشكاوى الاغتصاب؛ إلغاء المقتضيات القانونية التي تشترط مدة العجز الضرورية للنساء في أزيد من 20 يوما من أجل المتابعة الجنائية و مباشرة إجراءات الاعتقال دون رهنها بمدة زمنية معينة للعجز.

كيف تلقى الوفد الرسمي تقريركم؟ وكيف تفاعل معه؟

بالنسبة للوفد الرسمي المغربي، وكعادته كان جد مجتهد في عدم الإجابة على أهم القضايا المطروحة من طرف اللجنة. بل ذهب إلى حد إعطاء معطيات تشوبها العمومية و عدم الدقة و غالبا لا علاقة لها بالواقع المعاش بالمغرب، من قبيل " القانون الخاص بالعنف ضد النساء تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة و هو في مرحلته الأخيرة لعرضه على البرلمان من أجل المصادقة" في حين أن مشروع قانون 13-103 الخاص بالعنف الأسري لم تتم المصادقة عليه بل تم تأجيل نقاشه لإعادة صياغته من طرف لجنة وزارية و لحدود اليوم لم يتم عرض أي مشروع جديد على مجلس الوزارة من أجل المصادقة. عكس ما تم التصريح به أمام اللجنة.

بل ذهبت اللجنة في محاولتها لإيجاد أجوبة عن الأسئلة المحرجة التي طرحت عليها من طرف بعض أعضاء اللجنة، إلى إبداع أسباب و مبررات واهية و كل ما يمكن أن يقال عنها "أجوبة صادمة" فكجواب عن الأسباب التي لازال المغرب يجيز فيه تعدد الزوجات و العدد المرتفع لقرارات الإذن بالتعدد، كانت إجابة وزير الشغل بصفته رئيسا للوفد المغربي "هناك حالات تستوجب التعدد من قبيل الزوج الذي لا تلد زوجته و هو يريد أبناء أو الذي يريد ولد ذكر للحفاظ على سلالة العائلة و لا تستطيع المرأة أن تلده فمن حقه البحث عن هذا الولد حفاظا على سلالة العائلة..." هذا الجواب كان صادما للجميع لدرجة أنه أثار استهجان العديد من الحاضرين و الحاضرات بمن فيهم أعضاء اللجنة و السكرتارية و الجمعيات.

نفس الأجوبة طالت التساؤلات حول القضية الأمازيغية و عدم استصدار قانون تنظيمي لحدود الآن و الخروقات التي تطال المواطن الأمازيغي في العديد من المجالات، بحيث لم يجد نفس الوزير سوى تبني خطاب عاطفي من قبيل "المغرب شعب واحد و لا نريد له الانقسام و انظروا لما تعانيه كافة الشعوب العربية من بعد الربيع العربي من حالة حروب و العدد الهائل للاجئين. وأنا نفسي أمازيغي و متزوج من امرأة عربية فما مصير أبنائنا في حالة فتحنا المجال لمثل هذه القضايا و لا يوجد أي تمييز ضد الأمازيغ بدليل أنا وزير أمازيغي..."، مثل هذه

الأجوبة أبانت عن كون الوفد المغربي لا يتوفر على إجابات مقنعة لعدم إعماله لمقتضيات الاتفاقية الملتزم بها.

وما هو تعقيبكم على رد فعل ممثلي الدولة إزاء تقريركم ؟

لكي لا تبقى مثل هذه التصريحات و المعطيات المغلوطة، محصورة في قاعات الاجتماعات من داخل مقر الأمم المتحدة، و لكي ننقل وجهة نظرنا بخصوص ما وقع بالفعل، مكنا كافة الصحافة المغربية في حينه من بيان صحفي بالعربية و الفرنسية نوضح فيه وجهة نظرنا مما وقع و تفاديا لتدول فقط القصة الرسمية لما وقع و المنجزات التي حققها المغرب بجنيف.

كمرحلة ثانية، و بتنسيق مع مجموعة من الجمعيات المحلية، نحن بصدد التهييء لحملة وطنية للمناصرة على المستوى الوطني من أجل مساءلة كافة السلطات المعنية من برلمانيين و وزراء بخصوص مشروع القانون الخاص بالعنف ضد النساء الذي تم التصريح بكونه جاهز و تمت المصادقة عليه و سيتم عرضه قريبا على البرلمان، للمطالبة بنسخة من هذا القانون و أيضا للتتبع عن قرب مدى التزام المغرب بمقتضيات الاتفاقية و أيضا بتصريحاتها الأخيرة أمام اللجنة.

في الأخير فإن عملنا، بتنسيق مع الجمعيات المحلية، للمطالبة بقانون يحمي النساء ضحايا العنف و يجرم كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء، هو مستمر و غير مرتبط فقط بالمناصرة الدولية بل نحن بصدد إنجاز مجموعة من البرامج التي تصب في نفس الاتجاه و نشتغل عليها ميدانيا في مختلف المناطق المغربية و هي برامج تسعى لإشراك كافة المعنية بالعنف ضد النساء من نساء أنفسهن إلى مختلف السلطات المحلية المعنية و الجمعيات و النشطاء و غيرهم.

أزطا أمازيغ تنوه بمضامين تقرير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة

صدر التقرير النهائي للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، عقب افتحاص التقرير المغربي في الدورة 56 للجنة المذكورة يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015.

وتضمن التقرير ملاحظات وتوصيات موجهة للدولة المغربية، قصد ضمان تمتيع المواطنين بحقوقهم المكفولة بمقتضى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادق عليه المغرب منذ ماي 1979.

وتضمن التقرير على الخصوص، ثلاث عشرة توصية ذات صلة بالمطالب الثقافية واللغوية الأمازيغية، يمكن تلخيصها في ما يلي، أوصت اللجنة الدولة المغربية:

_ بإقرار القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور، في أسرع وقت ممكن.

_ بمضاعفة جهودها من أجل ضمان التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي باللغة الأمازيغية.

_ بالرفع من نسبة حضور الأمازيغية في قنوات الإعلام العمومي.

_ بالحل النهائي لمعضلة منع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد.

_ بمناهضة التمييز ضد الأمازيغية خصوصا في مجال التعليم والتشغيل، وإقرار قانون متكامل لمنع كافة أشكال التمييز –المباشر وغير المباشر–، وتدابير استثنائية مؤقتة إن اقتضى الأمر.

_ بوقف الهجوم على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان، ووضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق.

_ بالعمل على احترام التعدد الثقافي، وضمان مشاركة الناطقين بالأمازيغية في الحياة الثقافية، والتعبير عن هويتهم والتعريف بعاداتهم وتاريخهم ولغتهم.

وأخيرا طالبت اللجنة الدولة المغربية، بتوفير إحصائيات ومعطيات دقيقة بشكل منتظم حول التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع العمل على نشر وتعميم مضامين الملاحظات والخلاصات الختامية لدى المسؤولين العموميين والسلطات القضائية والمحامين وعموم المواطنين. مع إشراك الجمعيات المدنية في الحوار الوطني حول إعداد التقرير المقبل، الذي طالبت اللجنة بتقديمه في أفق 31 أكتوبر 2020.

وإذ تنوّه الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بمضامين التقرير، وتعتبر ملاحظات اللجنة وخلاصاتها نجاحا لمهامها الترافعية أمام هذه اللجنة، ورجع صدى لمطالبها ذات الصلة بالحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب، فإنها تدعو:

- تدعو الدولة المغربية إلى تفعيل التوصيات الصادرة عن اللجنة كل حسب اختصاصه
- تمد يدها لكافة الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين للتعاون لما فيه التفعيل السريع والجاد لتوصيات اللجنة
- تدعو المنظمات المدنية للتنسيق والتعاون في العمل الترافعي لدى الهيئات الأممية، وكذا في تفعيل مضامين توصياتها

أمينة ابن الشيخ مديرة جريدة «العالم الأمازيغي» ورئيسة التجمع العالمي الأمازيغي فرع المغرب

تتوج بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية برسم 2014

تم تتويج السيدة أمينة ابن الشيخ مديرة جريدة «العالم الأمازيغي»، يوم الجمعة 16 أكتوبر الحالي بالرباط، بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية برسم 2014، تقديرا للأعمال والجهود التي تبذلها في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

وجاء تتويج السيدة ابن الشيخ خلال حفل نظم بمناسبة تسليم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم 2014، في إطار الاحتفاء بالذكرى الرابعة عشرة لخطاب أجدير، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتشغل السيدة أمينة إبن الشيخ كذلك منصب رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب، وهي من المناضلات الأمازيغيات المعروفات، وساهمت بفعالية في الحركة الأمازيغية لعقود كما أطلقت مبادرات وطنية ودولية من أجل الحقوق الأمازيغية، وشغلت سابقا منصب عضوة بالمجلس الإداري للمعهد.

وتنحدر أمينة إبن الشيخ من منطقة تافروات في سوس، وهي إبنة أحد كبار المقاومين للإستعمار الفرنسي المعروفين في المغرب والمنطقة، ومنذ حوالي خمسة عشرة سنة أسست جريدة العالم الأمازيغي وكافحت لكي تستمر وقاومت كل الظروف في ظل غياب أي دعم للإعلام الأمازيغي، وهي حاليا الجريدة الورقية الأمازيغية الوحيدة في المغرب.

ويشكل تتويج أمينة إبن الشيخ بجائزة الثقافة الأمازيغية اعترافا بالجهود النضالية والكفاح المستمر لهذه المرأة الأمازيغية الحديدنة، وشهادة على الإسهامات القيمة لها في مجال الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

بمناسبة الذكرى 14 لخطاب اجدير

المعهد الملكي يكرم فعاليات أمازيغية في جل المجالات

عادت الجائزة الوطنية للإبداع الأدبي التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمناسبة خطاب أجدير لكل من السيد موحى ابن ساين، أستاذ التعليم الابتدائي وحاصل على الإجازة في الدراسات الامازيغية، والسيد عبد الله المناني الذي صدرت له أربعة دواوين شعرية بالاضافة إلى مجموعة قصصية وسيناريوهات باللغة الأمازيغية.

أما الجائزة الوطنية للفكر والبحث، فعادت للسيد كريم بن سكاس، أستاذ باحث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وحاصل على دكتوراه في الانجليزية فيما فاز بالجائزة الوطنية للترجمة السيد محمد راضي، الذي يشتغل أستاذا للترجمة.

وفي صنف الجائزة الوطنية للتربية والتعليم، تم تتويج كل من السيد عبد العالي تلمنصور، (فئة الأساتذة الباحثين) والسيدة نزهة بنعتابو ،أستاذة مكونة في اللغة الأمازيغية بالمركز الجهوي للتربية والتكوين بمكناس والسيد عبد الكريم المودن ، منسق جهوي للغة الأمازيغية بالاكاديمية الجهوية لمراكش تانسيفت، والسيد جمال عبدي ، أستاذ التعليم الابتدائي تخصص اللغة الأمازيغية.

وفاز بالجائزة الوطنية للإعلام والاتصال كل من السيدين رشيد بوقسيم صحفي بالإذاعة الأمازيغية الوطنية ومدير المهرجان الدولي «اسني وورغ» للفيلم الأمازيغي، وعبد الله بوشطارت صحفي بالقناة الأمازيغية.

وعادت الجائزة الوطنية للمخطوط لكل من السيدين أحمد دهوزي (إمام مسجد) ومحمد الصالحي، حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

ونال الجائزة الوطنية للفنون في صنف الأغنية العصرية كل من السيدين محمد الناصري ،مؤسس مجموعة «تاوركيت» (الحلم) بتنغير وسفيان البوزاختي مؤسس فرقة «اكسبريونس» للموسيقى بالحسيمة.

وفي صنف الفيلم، تم تتويج السيد سعيد بلي مخرج سينمائي تلفزيوني، فيما عادت الجائزة في صنف المسرح لجمعية «دراميديا» التي تأسست سنة 2013 بأكادير وتوجه انشطتها للنهوض بالثقافة الأمازيغية في مجالي الفن والاعلام.

وفي صنف الرقص الجماعي، فقد عادت الجائزة ل»جمعية اعشاقن أحيدوس» التي تأسست سنة 1999 بمريرت من أجل المساهمة في تنشيط الحركة الثقافية بالأطلس المتوسط.

وأكد رئيس دورة جائزة الثقافة الأمازيغية برسم 2014 السيد عبد الرحيم العلام رئيس اتحاد كتاب المغرب في كلمة خلال هذا الحفل الذي حضره عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية السيد أحمد بوكوس وشخصيات تنتمي إلى عوالم الثقافة والفكر والإعلام على الاهمية التي تكتسيها جائزة الثقافة الامازيغية التي دأب المعهد الملكي للثقافة الامازيغية على منحها كل سنة بهدف تشجيع المبدعين والمفكرين والباحثين للمساهمة في النهوض بالأمازيغية باعتبارها مكونا أساسيا للثقافة المغربية.

من جانبه، قال السيد ادريس أزضوض رئيس لجنة الجائزة إن هذه الأخيرة توصلت ب132 ملفا تم اعتماد 84 منها لاستيفائها الشروط اللازمة وذلك بناء على معايير الاستحقاق والجودة والنجاعة.

ويذكر بأن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ينظم بالرباط ما بين 16 و23 أكتوبر الجاري أنشطة ثقافية متنوعة تحت شعار «الأمازيغية والرهانات المستقبلية»، وذلك بمناسبة تخليد الذكرى الرابعة عشر للخطاب الملكي لأجدير وإحداث المعهد.

وتضمن برنامج هذه الأنشطة على الخصوص، تنظيم مائدة مستديرة حول موضوع «ترسيم الأمازيغية وتدبيرها في السياسات العمومية».

كما تم إحياء سهرة فنية بالمسرح الوطني محمد الخامس وعرض فيلم «أديوس كارمن» للمخرج محمد أمين بنعمراوي في 21 من الشهرالحالي.

بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

الأمازيغ كانوا ينتظرون حصيلة أفضل مما تحقق حتى الآن للأمازيغية

* منتصر إثري

اعتبرَ أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الحصيلة التي حققتها الأمازيغية منذ خطاب أجدير سنة 2001 إلى غاية سنة 2015، «حصيلة لا بأس بها إنْ لم نقل مشرفة، مقارنة بالوضعية التي كانتْ عليها قبْل هذا التاريخ»، مضيفا بأن «هناك فرق شاسع بيْن الوضعيّتيْن»،قبل أن يعود بوكوس ويقول، بأنَّ الأمازيغ في المغرب كانوا ينتظرون حصيلة أفضل مما تحقق للأمازيغية حتى الآن.

بوكوس، الذي كان يتحدث مساء الجمعة 16 أكتوبر 2015 الجاري، خلال مائدة مستديرة تحت شعار « ترسيم الأمازيغية وتدبيرها في السياسات العمومية»، نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمدرج المكتبة الوطنية، تخليدا للذكرى الرابعة عشر لخطاب أجدير (17 أكتوبر 2001)، قال بأن «الأوضاع العامّة للثقافة واللغة الأمازيغيتين تتسم بنوع من المفارقة» بعد مرور أزيد من أربع سنوات على الإقرار بها لغة رسمية في دستور 2011.

عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أوضح في ذات السياق، أن وتيرة العمل المشترك الذي كانَ قائما بين إدارة المعهد ووزارتي التربية الوطنيّة، والثقافة، بعد دستور 2011، عرفت تراجعا، و»ما فتئت تنحسر مع مرور الزمن، بعدما كان انخراط هذه المؤسسات مكثفا».

وحول المشاكل الأخيرة التي يعرفها ملف تدريس الأمازيغية، وكذا إنهاء تكليف عدد من الأساتذة المختصين من تدريس الأمازيغية، مقابل تكليفهم بتدريس لغات أخرى، أوضح بوكوس في معرض مداخلته: بأن تدريس الأمازيغية لا يرقى إلى ما هو مطلوب، مستدلا ببعض الإحصائيات التي نشرتها وزارة التربية الوطنية، منتقدا تكليفَ عددٍ كبير من أساتذة اللغة الأمازيغية بتدريس لغات أخرى، بداعي وجود نقص في أساتذة باقي المواد، مضيفا: أن جلّ الأساتذة الذين تمّ تكليفهم بتدريس مواد أخرى هم في الأصل أساتذة متخصّصون في تدريس اللغة الأمازيغية، «وهذا سيُعيق عمليّة تدريس هذه اللغة.» حسب تعبير المتحدث.

كما عبر بوكوس، عن رفضه للتبريرات التي تربط تدريس الأمازيغية بانتظار صدور القوانين التنظيمية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، معتبرا « أننا أمام مفارقة غريبة»، وأن هذا «الأمر غير سليم» خصوصا وأن الدستور حسم في أمر رسمية اللغة الأمازيغية، ولا مجال لتبريرات تعيق تعميم تدريسها، مشدّدا على أن، إخراج القوانين التنظيمية يجب أن تكون فيه المقاربة التشاركية بين الفاعلين وممثلو الأمة في غرفتي البرلمان، والمسؤولين الحكوميين.

بدوره قال الحسين مجاهد، الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن ذكرى خطاب أجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تُعتبر مناسبة لفتح النقاش الضروري ليكون أرضية

ومنطلقا لنقاش عمومي وبناء مقاربات جديدة خاصة فيما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، وإحدات المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية مضيفا:» أنه عن طريق هذان القانونين كما تعلمون يمكن تحديد مكانة الأمازيغية على مستوى المؤسساتي كما يمكن اعداد المخططات القطاعية ذات الأولوية في الحياة العامة.»

كما استحضر الحسين مجاهد في معرض كلمته، ما قام به المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ نشأته إلى غاية 2015 تاريخ الإحتفال بخطاب أجدير، إذ قال في كلمة افتتح بها المائدة المستديرة المذكورة، بأن المعهد وضع تصور للقوانين التنظيمية للامازيغية في السياسات العمومية، وتهم هذه التصورات وهذه المقترحات التي قدمها المعهد وبادر إلى تعميمها وإشاعتها وإبلاغها لذوي الشأن السياسي ببلادنا حسب مجاهد، تهم مجالات التعليم، التربية والتكوين ومجال الإعلام والاتصال والمجال الثقافي والقضائي والديني وتسير الشأن العام المحلي وكل المجالات ذات الصلة بالشأن الامازيغي عامة.

في نفس السياق أضاف أمين عام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بأن المعهد قدم مذكرة تتضمن تصوره (المعهد)، للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، حيث إقترح رأيه بخصوص تصوره لهذا المجلس، تركيبته، اختصاصاته، هيكلته وموقع مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد إنشاء هذا المجلس.

من جانبها، اعتبرت، عائشة الحيان، المحامية بهيئات الرباط، أن الاحتفاء بذكرى خطاب أجدير، مناسبة للوقوف على التدبير الحكومي للامازيغية لغة وثقافة في السياسات العمومية، و ماذا كسبته الامازيغية بعد الدسترة خاصة، تضيف الحيان، وان السنوات الأخيرة عرفت زخما تشريعيا ومؤسساتيا جد مهم، و»إلى أي حد كانت الحكومة وفية لبرنامجها الحكومي، الذي التزمت به خاصة قانوني تفعيل رسمية الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.» معتبرة، أن «هذين القانونين كما جاءا في البرنامج الحكومي وفي الدستور يعتبران مهيكلة للعمل الحكومي وكان من المفروض إعدادهما في بداية الولاية التشريعية.»

وأضافت الحيان في مداخلتها، أنه من خلال متابعة سياسة الحكومة الحالية، لم تلمس مؤشرات واضحة وجدية لنية الحكومة في التعاطي الايجابي مع ملف الأمازيغية سواءا كلغة أو كثقافة، مستدلة بالقول: «الولاية التشريعية على وشك نهايتها والقانون التنظيمي لتفعيل رسمية الامازيغية لم يعرض بعد للمصادقة عليه من طرف البرلمان رغم أن المادة 86 من الدستور تفرض جوابا على القوانين قبل نهاية الولاية التشريعية نفس الشئ بالنسبة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي يشكل آلية مهمة لحماية وتنمية اللغتين الرسميتين للبلاد».

وأردفت الحيان قائلة: «الحكومة تتذرع بعدم صدور القانونيين التنظيميين لرسمية الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة، لإرجاء كل ما يتعلق بالحقوق الثقافية بل الإجهاز عليها وخير ذلك ملف التعليم والتراجعات والرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم الذي غُيب بشكل مطلق الأمازيغية» وزادت بالقول: «أمام عدم صدور القانونين كان من الطبيعي أن تغيب الأمازيغية في كل الأوراش المفتوحة والبرامج الحكومية وحتى إن تم تناولها فإن ذلك يكون تناول سطحي لا ينسجم وأهمية الحقوق الثقافية واللغوية في تحقيق المساواة وضمان كرامة الفرد وتكافؤ الفرص وحضر كل أشكال التمييز المبني على اللغة».

وأبرزت المتحدثة، أن تناول ملف الأمازيغية لا يرقى حتى إلى المستجدات التي اقرها الدستور، معتبرة أن المساس بالامازيغية بدءا من يوم توقيف المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهي المؤسسة الوحيدة التي كنا ننتظر بناءا على التصريح الحكومي تعزيز صلاحياتها».

حري بالذكر أن «المائدة المستديرة» التي نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عرفت أيضا مجموعة من المداخلات والآراء تصب كلها في اتجاه عدم جدية الحكومة في تفعيل رسمية الأمازيغية بعد أزيد أربع سنوات من ترسيمها كلغة رسمية للبلاد إلى جانب العربية.

يذكر أيضا أن الاحتفال بالذكرى الرابعة عشرة لخطاب أجدير، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عرف تكريم المعهد لعدد من الوجوه الفنية والثقافية والإعلامية الأمازيغية، كما عرف إحياء سهرة فنية بمسرح محمد الخامس بالرباط.

ni de consistant n'est fait par l'Etat marocain. L'inégalité de traitement des cultures arabe et amazighe est manifeste. Alors que la culture arabe a droit à tous les soutiens, la culture amazighe doit se contenter de miettes. Et la façon dont la langue amazighe est introduite dans les médias est édifiante. La huitième chaine de télévision rebaptisée en 2010 « chaine tamazighte » et qui diffuse aujourd'hui de 14h00 à minuit n'est accessible que via la TNT (télévision numérique terrestre) et les satellites Hotbird – Nilesat, ce qui prive la majorité des Amazighs de la regarder du fait que les régions amazighophones n'ont pas accès à ces technologies. A noter que 30% des programmes de cette télévision sont dédiés à la langue arabe. Les chaînes arabophones, en revanche, sont loin de se voir imposer 30 % des programmes en langue amazighe. Bien évidemment, cela s'inscrit toujours dans la stratégie de l'Etat marocain d'arabiser à terme l'ensemble des Amazighs.
Le traitement réservé aux populations d'Imider spoliées de leur propre terre où se trouve une mine d'argent exploitée par la Société métallurgique d'Imider (SMI) est aussi un exemple du mépris de l'Etat marocain envers les populations amazighes. La SMI s'est ainsi appropriée une ressource naturelle qui est un bien commun qui doit bénéficier aux populations locales. Ces populations sont donc non seulement spoliées de leurs propres biens mais ils récupèrent toute la pollution provoquée par l'exploitation de la mine d'Imider qui a, en plus, appauvri les ressources en eau de la région sans parler des rejets de la mine qui ont contaminé le sol.
La mobilisation des citoyens pour mettre fin à cette injustice a eu comme réponse la répression des autorités marocaines qui ont été jusqu'à mettre en prison des militants actifs.

*** Faut-il aussi rappeler l'injustice que vivent les Amazighs en terme de droit à la justice ? Les Amazighs doivent toujours s'exprimer en langue arabe dans les tribunaux ; ils n'ont même pas droit à une traduction. Comment justice peut être rendu lorsque le droit même de s'exprimer dans sa propre langue n'est pas garantie ? Et que dire des droits Amazighs à la santé puisque là aussi la seule langue en usage est l'arabe ?**

⁂ La liste des cas de discrimination qui visent les Amazighs est longue et les exemples peuvent être multipliés. Mais à travers les quelques exemples mentionnés dans son rapport, Tamazgha a tenu à pointer le mépris manifesté par les autorités marocaines à l'égard des Amazighs ainsi que l'esprit raciste de l'Etat marocain.

*** Quelles étaient les principales recommandations de votre association Tamazgha ?**

⁂ Dans notre rapport, nous avons dit aux membres du Comité que si l'Etat marocain veut faire preuve de sincérité dans sa démarche de reconnaissance de l'Amazighité, il doit prendre des mesures concrètes pour que, à terme, le fait amazigh regagne toute la souveraineté qui est la sienne. Et de façon toute à fait indicative, nous avons suggéré un certain nombre de mesures que l'Etat marocain doit prendre pour montrer sa volonté d'en finir avec la négation discriminatoire qu'il fait subir aux populations amazighes et à leurs langue et culture. Les voici :
1– En coopération avec tous les secteurs de défense de tamazight, l'Etat marocain doit procéder, dans les meilleurs délais, à la modification de toutes les lois et différents instruments de droit et actes légaux comportant des dispositions discriminatoires à l'égard de tamazight.
2 – Toutes les lois, décrets, ordonnances,.... doivent être revus de façon à lever la discrimination dont fait l'objet la langue amazighe.
3 – Abolir l'article 6 e la Constitution, qui fait de l'islam la religion de l'Etat. Cet article est discriminatoire à l'égard des autres confessions et des libres penseurs. L'Etat doit être celui de tous les Marocains quelles que soient leurs options religieuses ou philosophiques.
4– L'introduction de la langue amazighe dans les administrations publiques, les tribunaux et les hôpitaux,... afin de permettre aux amazighophones à se faire comprendre, à effectuer leurs démarches administratives, à se faire soigner,... Aujourd'hui, des centaines de milliers de citoyens au Maroc renoncent à faire des démarches, à porter plainte,... pour des raisons d'ordre linguistique. L'acte de justice en tamazight (plaidoirie, défense, etc.) doit être officialisé.
5– L'Etat marocain doit lever officiellement toutes les entraves à l'octroi de prénoms amazighs. Aussi, l'Etat marocain ne saurait limiter les prénoms que les Marocains pourraient attribuer à leurs enfants par une liste de prénoms.
6– Le gouvernement marocain doit mettre en œuvre des lois rendant obligatoire l'enseignement de la langue berbère à tous les niveaux (écoles, collèges, lycées, universités et établissements assimilés) aussi bien publics que privés. Le gouvernement doit assurer les moyens permettant l'élaboration des outils pédagogique dont la langue berbère a besoin.
7– Le Gouvernement marocain doit procéder à une refonte sérieuse des programmes d'Histoire en vigueur dans les établissements scolaires. Les programmes actuels sont une véritable falsification de l'Histoire du Maroc.
8– L'Etat marocain doit assurer aux activités artistiques amazighes la place qu'elles méritent. Il doit mettre les moyens nécessaires en vue de la modernisation des arts amazighs dans le domaine des lettres, du chant, de la musique, du cinéma, du théâtre, de la danse, de l'architecture, de la décoration,... L'Etat marocain doit permettre aux artistes amazighophones de bénéficier des mêmes avantages matériels et moraux que leurs homologues arabophones.
9– Le Gouvernement marocain doit veiller à ce que les responsables au sein de l'administration marocaine cessent de déformer ou d'arabiser de façon autoritaire les toponymes amazighs. Aussi, l'Etat marocain doit rétablir les toponymes ayant subi une arabisation.
10– L'Etat marocain doit accorder aux publications s'employant à défendre le patrimoine culturel amazigh les mêmes aides financières accordées aux autres publications paraissant en langue arabe.
11– Le gouvernement marocain doit mettre en place un programme adéquat de développement économique des régions marginalisées, qui se trouvent être pour la plupart amazighophones.
12– L'Etat marocain doit mettre fin à toutes les discriminations religieuses et garantir tous leurs droits aux non-musulmans et aux libres penseurs.
13– L'Etat marocain doit libérer les détenus politiques amazighs.
14– L'Etat marocain doit trouver une solution au problème d'Imider et rendre justice aux populations des villages de cette région qui se battent pour leurs droits.
Enfin l'Etat marocain doit prendre toutes les mesures nécessaires pour rendre aux amazighophones leur dignité et que cesse la discrimination dont ils sont victimes. Il doit engager tous les moyens nécessaires pour assurer la protection de la langue et la culture amazighes.
Là, ce sont les recommandations que nous avons suggérées au Comité des droits économiques, sociaux et culturels, mais ceci dit nous ne sommes pas dupes et nous ne croyons pas que le salut de l'Amazighité viendrait des Nations unies. Cette organisation est un club d'Etats qui a pour but principal de protéger les intérêts de ces Etats et veiller à leur intégrité. Le salut de l'Amazighité ne pourrait venir que des Imazighen eux-mêmes, le jour où ils se décideront à reconquérir leur liberté et leur dignité et à se débarrasser de tout ce qui tente d'éradiquer l'Amazighité de l'Afrique du nord au profit d'une « identité » étrangère et conquérante.

*** Quelles sont vos impressions à propos des questions et des observations des experts ? Et les réponses du gouvernement marocain ?**

⁂ Si les questions des membres du CESCR étaient claires et précises, les réponses de la délégation du gouvernement marocain, et à sa tête Abdeslam Seddiki, ministre de l'emploi et des affaires sociales, sont souvent évasives, peu claires et démagogiques. Il faut dire que les autorités marocaines excellent dans la langue de bois.
Les experts avaient évoqué dans leurs questions le retard mis pour la mise en place d'une loi organique pour la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe, une loi annoncé dans la Constitution de 2011. Ils ont évoqué les prénoms amazighs interdits, la situation à Imider et les discriminations dont font l'objet la langue et la culture amazighes. Les experts onusiens ont estimé que « la présence, bien réelle, de la langue amazighe dans les médias et dans l'enseignement, reste insuffisante ».
Bien entendu, les experts auraient pu poser davantage de questions concernant l'amazighité.
C'est le chef de délégation marocaine lui-même, Abdeslam Seddiki, qui a tenu à réponde aux questions portant sur la question amazighe en précisant qu'il est lui-même amazigh ainsi que nombre de membres de la délégation du gouvernement marocain. En introduction, il évoque l'unité nationale, les menaces que représentent certaines questions "allusion faite à Tamazight " sur la stabilité de l'Etat marocain. Il cite par la suite toutes les pseudo-mesures prises par la monarchie pour reconnaitre la langue et la culture amazighes, notamment l'article 3 de la Constitution qui consacre la langue amazighe comme langue officielle, la mise en place d'une chaîne de télévision entièrement dédiée à la langue et à la culture amazighes, l'enseignement de la langue amazighe à l'école annonçant le chiffre de 600 000 élèves qui bénéficient aujourd'hui de cet enseignement. Pour finir, le ministre qui vante son amazighité et qui nous apprend qu'il est marié à une arabe, déclare ceci : « Au Maroc, aucune discrimination n'existe, ni vis-à-vis des Amazighs, ni vis-à-vis des homosexuels ».
Cette conclusion résume la façon dont les autorités marocaines traitent la question amazighe et le mépris dont elles sont animées, un mépris presque assumé par cet Etat.

*** Et qu'est-ce que vous conseillez aux associations amazighes pour que l'Etat marocain change de cap envers leurs revendications ?**

⁂ Pour être honnête avec vous, moi je ne pense pas que le salut de l'Amazighité viendrait des systèmes en place en Afrique du nord. Ces systèmes sont anti-amazighs et n'ont qu'un seul objectif à savoir asseoir définitivement l'arabité et l'islamité en Afrique du nord et éradiquer toute trace de ce qui peut rappeler l'authenticité de cette région du monde. De ce fait, à quoi sert de revendiquer à un Etat pareil ? Les associations, mais le peuple amazigh de manière générale, doivent se donner les moyens de mener une action à même d'accompagner une véritable lutte de libéra

Interview de "Le Monde amazigh" avec Mr. Masin Ferkal Président de Tamazgha

L'Etat marocain pratique une politique raciste d'éradication de l'amazighité

Aux marges de la rencontre du Comité des droits économiques, sociaux et culturels qui a examiné le quatrième rapport périodique du Maroc à Genève le 30 septembre et 1er octobre derniers, le Monde Amazigh a réalisé avec Masin Ferkal, enseignant de la langue amazighe à l'INALCO de Paris, président de l'association Tamazgha et premier président du Congrès Mondial Amazigh cet interview

*** Masin Ferkal, le rapport du Maroc vient d'être examiné à l'ONU par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels, comment se sont déroulées les séances ainsi que la rencontre des experts avec les ONG ?**

⁂ Effectivement, le Comité des droits économiques, sociaux et culturels (CESCR) des Nations unies vient d'examiner, les 30 septembre et 1er octobre, le quatrième rapport de l'Etat marocain sur les mesures adoptées et sur les progrès accomplis en vue d'assurer le respect des droits reconnus dans le Pacte international des droits économiques, sociaux et culturels, un Pacte signé et ratifié par l'Etat marocain en 1979. Ce quatrième rapport était d'ailleurs attendu par le Comté en 2009.

Avant l'ouverture de la séance consacrée à l'examen du rapport de l'Etat marocain, des experts du Comité ont rencontré au Palais des Nations les représentants de huit ONG dont cinq amazighes. Ces ONG ont présenté les grandes lignes de leurs rapports alternatifs soumis aux membres du Comité et ont mis l'accent sur les questions qu'ils ont jugé pertinentes et qui illustrent les manquements de l'Etat marocain aux droits garantis par un Pacte qu'il a pourtant signé et ratifié.

Les ONG amazighes, quant à elles, avaient mis l'accent sur les questions qui illustrent le plus la politique anti-amazighe de l'Etat marocain. Cet échange avec le rapporteur pour le Maroc et d'autres experts du CESCR n'était pas sans intérêt dans la mesure où des éléments concrets ont été apportés à leur connaissance et sur lesquels ils se sont certainement appuyés pour poser leurs questions à la délégation du gouvernement marocain.

Lors des deux séances (30/09/2015 : 15h-18h et 01/10/2015 : 10h-13h), un débat a eu lieu entre une forte délégation de 21 membres du gouvernement marocain et les experts du CESCR. Nombreuses questions ont été posées par les membres du Comité à la délégation marocaines dont plusieurs sur la question amazighe.

*** Quelles sont vos principaux reproches et critiques par rapport au rapport officiel de l'Etat marocain ?**

⁂ Il y a beaucoup de choses à reprocher à l'Etat marocain dans sa politique à l'égard de Tamazight. Tamazgha a soumis au CESCR un rapport de trente-sept pages, intitulé « L'Etat marocain et la question amazighe » pour pointer les principales violations des droits sociaux, économiques et culturels des Amazighs par l'Etat marocain. Nous avons dénoncé le mépris avec lequel la monarchie marocaine traite la question amazighe.

En réalité, l'Etat marocain, acquis à l'idéologie arabo-islamique, pratique une politique raciste et anti-amazighe qu'il inscrit dans le cadre d'un plan d'éradication de l'Amazighité. Mais devant le Comité onusien, il s'agissait de relever des questions concrètes et des exemples de violations de droits

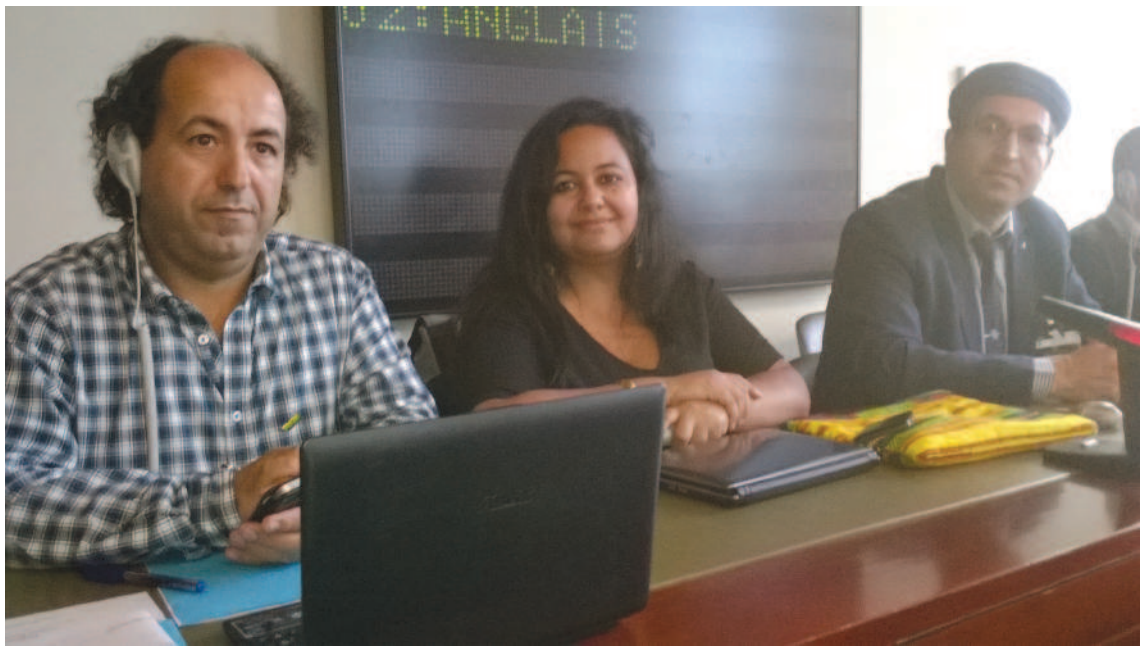

économiques, sociaux et culturels tels qu'ils sont stipulés dans le Pacte. C'est pourquoi nous avons axé notre exposé des faits sur la façon dont l'enseignement de la langue amazighe est assuré par l'Etat marocain, sur la répression qui vise les militants du mouvement amazigh ou encore ceux d'Imider ; sur les interdictions des prénoms amazighs qui se pratiquent toujours par les services de l'Etat civil marocains et sur le traitement discriminatoire de la culture amazighe. Mais nous avons tenu également à attirer l'attention des membres du Comité des Nations unies sur la discrimination religieuse pratiquée par l'Etat marocain qui fait régner l'hégémonie de la religion musulmane jusqu'à priver les citoyens de droits fondamentaux et jusqu'à porter atteinte à leur dignité.

Il est difficile pour moi d'énumérer en détail les exemples qui illustrent la politique anti-amazighe de l'Etat marocain que Tamazgha a dénoncé, mais à titre d'exemple il y a la façon dont l'Etat marocain prend en charge l'enseignement de la langue amazighe, une langue pourtant reconnue langue officielle depuis 2011. L'enseignement de tamazight est introduit dans le système éducatif de l'Etat marocain en septembre 2003, et en 2015 cet enseignement n'est assuré que dans le cycle primaire et il ne concerne qu'une infime partie des élèves. Même si l'on se base sur les chiffres des institutions de l'Etat marocain, le taux des élèves qui ont accès à l'apprentissage de la langue amazighe ne dépasse pas 13%. Cela donne une idée claire du traitement que réserve l'Etat marocain à la langue amazighe. Dans son rapport, l'Etat marocain donne le chiffre d'environ 3500 établissements scolaires qui assurent l'enseignement de la langue amazighe pour l'année scolaire 2011-2012. Le taux d'élèves bénéficiant de l'enseignement de la langue amazighe dans le cycle primaire est estimé à 15 % pour l'année scolaire 2009-2010 et à 12 % pour l'année scolaire 2011-2012 avec un total d'élèves d'environ 600.000. Pour les enseignants, il donne le chiffre d'environ 10.000 pour l'année scolaire 2011-2012. Sachant que l'enseignement concerne uniquement le cycle primaire du secteur public, les taux sont à revoir à la baisse.

Les écoles primaires de l'enseignement privé sous contrat, le préscolaire, les collèges et les lycées ne sont pas concernés par l'enseignement de la langue amazighe et ce plus douze ans après l'introduction de la langue amazighe dans l'enseignement. Aussi, l'éducation non formelle ainsi que le programme d'alphabétisation ne sont pas également concernés par l'enseignement de la langue amazighe.

*** L'état réel de l'enseignement de la langue amazighe est une preuve de la mauvaise volonté des autorités marocaines, et les chiffres aléatoires qui ne correspondent pas à la réalité montrent le mépris avec lequel l'Etat marocain traite la question amazighe. Alors que des diplômés de langue amazighe sont au chômage, l'enseignement de la langue amazighe manque d'enseignants : est-ce normal ?**

⁂ Comment croire donc en la sincérité de l'Etat marocain dans sa prétendue reconnaissance de la langue amazighe alors que rien qu'en matière d'enseignement, et en douze ans, il n'y a que quelques 8 % de l'ensemble des élèves des différents cycles qui bénéficient d'un enseignement de la langue amazighe, un enseignement par ailleurs médiocre et parfois assuré par des enseignants qui n'ont reçu aucune formation et certains ne parlent même pas la langue. Et à ce rythme, il faudra pas moins d'un siècle pour que l'enseignement de la langue amazighe puisse toucher 100 % des élèves. Autant dite que Tamazight aura le temps de disparaître…

Par ailleurs, le programme d'alphabétisation se fait en langue arabe. N'est-il pas là plutôt un moyen d'arabiser les populations amazighophones. Le souci de l'Etat marocain dans les régions amazighophones n'est pas l'alphabétisation en soi mais plutôt l'arabisation des populations pour qu'à terme la langue amazighe soit abandonnée au profit de la seule langue arabe.

Concernant la culture amazighe, rien de sérieux

Les Terasses de Toubkal
LOGES & RESTAURANT
CHAMBRES-ROOMS

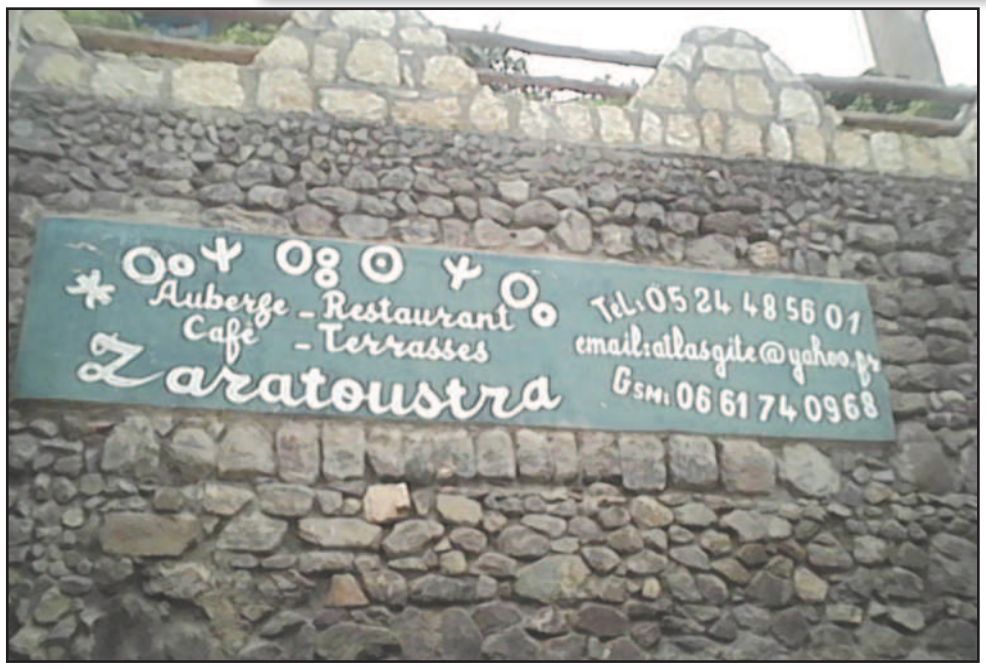
Auberge - Restaurant
Café - Terrasses
Zaratoustra
Tél: 05 24 48 56 01
email: atlasgite@yahoo.fr
Gsm: 06 61 74 0968

الجماعة القروية تاسريرت
Commune Rurale TASRIRT

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵡⵙⵙⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ
Yab
Yag
Yag
Yad
yaḍ
Yey
Yef
Yak
Yak
Yah
Yaḥ
Yaɛ
Yax
Yaq
Yaj
Yi
Yal
Yam
Yan
Yu
Yar
Yaṛ
Yay
Yas
Yaṣ
Yac
Yat
Yaṭ
Yaw
Yay
Yaz
Yaẓ
www.amadalpresse.com
www.facebook.com/Amadalpresse

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com
تعلم جريدة «العالم الأمازيغي» قراءها أنها
أطلقت موقعها الإلكتروني الجديد والمتجدد على مدار الساعة
www.amadalpresse.com
وبإمكان متتبعي
الجريدة كذلك متابعة
كل الأخبار على موقعنا على الفايسبوك
www.facebook.com/pages/Amadalpresse
LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL «LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES
إقرأوا جريدتكم «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر

ⴰⵎⵙⵙⵓⵍ ⴰⵎⴰⵏⵉ ⴰⵎⵣⵡⵔ ⵏⵜⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵏ ⵜⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵏ ⵜⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

1- ⵜⴰⵎⵙⵓⵙⵜ

ⵜⵓⵓⵓ ⵜⵅⵏⴰ. ⵏⵛⵓⵔⵖ ⵉⵎⵛⵛⵓⵜ ⵅ 19 ⵍⵕⵓ 1977، ⵅⵍ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵉ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵏ ⵜⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ. ⵜⴰⵎⵜⵜⵉ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵜⵅ ⵜⵎⵜⵓⵜ ⵜⴰⵎⵜⵜⵉ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵏ ⵜⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏⵏⵉ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵜⵅⵏⴰ

ⴰⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵣⵉⵎⵣⵜⵉⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⵍⵣ ⵏⵓⵏⵉⵏ

ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵣⵉⵎⵣⵜⵉⵏ ⴰⵏⵉⵏⵓ ⵙ ⴰⵜⴰⵣⵉⵖ, ⵣⵜⴰⵓⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⵏⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⴰⵏ ⵓⵙⵜⴰⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵉⵏ ⵏ

ⵓ ⵅⵅⵉⵀⵍⵉ ⵣⵢⵉⵣⵎⵣⵍⵉ ⵏ ⵣⵍⵓⵔⵣⵣⵍ, ⵉⵔⵓ ⵓⵡⵓ ⵍⵣ
ⵣⵏ ⵓⵔ ⵜⵍⵍⵣⵏ ⵣ ⵢⵍⵍⵓⵍ

ⵜⵓⵍⵜⵓⵜ ⵣ ⵉⵍⵍⵏⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵓⵣⵔⵓⵔⵜ,ⵍⵓⵜ ⵏⵍⵜⵓⵜ ⵣ ⵉⵍⵍⵏⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵓⵣⵔⵓⵔⵜ ⵣⵍⵍ ⵏ ⵜⵉⵣⵓ. ⵔⵍⵜⵓⵜ ⵣⵜⵏⵡⵓ ⵣⵍⵍ ⵏ ⵜⵉⵣⵓ ⵙⵣⵢ

des groupes défavorisés ou marginalisés;
b)De prendre toutes les mesures nécessaires pour remédier aux disparités régionales qui ne permettent pas à toute la population de jouir sur un pied d'égalité des droits économiques, sociaux et culturels;
c)Prendre des mesures pour assurer aux Amazighs la pleine jouissance de leurs droits consacrés par le Pacte en adoptant si nécessaire des mesures spéciales temporaires;
d)D'assurer que les femmes, les personnes handicapées, les demandeurs d'asile, les réfugiés, les migrants, les Sahraouis, les enfants nés hors mariage et les homosexuels puissent jouir des droits reconnus par le Pacte, en particulier l'accès à l'emploi, aux services sociaux, aux soins de santé et à l'éducation. A cet égard, le Comité invite l'État partie à se reporter à son Observation générale no. 20 (2009) relative à la non-discrimination dans la jouissance des droits économiques, sociaux et culturels.

Egalité des droits entre les hommes et les femmes

17. Le Comité demeure préoccupé que les progrès pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes sont très lents. Il est aussi préoccupé par la persistance des stéréotypes sexistes qui empêchent le plein exercice par les femmes de leurs droits économiques, sociaux et culturels. Le Comité:
a)Exprime son inquiétude concernant les différents projets de lois en cours d'examen qui contiennent des dispositions discriminatoires contre les femmes (arts. 3 et 10);
b)Regrette que la polygamie soit toujours légale et pratiquée même si l'État partie affirme une diminution de cette pratique (art. 3);
c)Note avec préoccupation la persistance de la ségrégation, à la fois horizontale et verticale qui existe sur le marché de l'emploi et le très faible taux de participation des femmes au marché de travail. Il est également préoccupé par le fait que les femmes occupent des emplois précaires et moins payés (arts. 3 et 7).
18.Tenant compte de son Observation générale no. 16 (2005) sur le droit égal de l'homme et de la femme au bénéfice de tous les droits économiques, sociaux et culturels, le Comité recommande à l'État partie :
a)De combattre la discrimination contre les femmes à travers notamment des campagnes de sensibilisation auprès de la population, en particulier des chefs religieux et traditionnels en vue de l'élimination de toute forme de discrimination fondée sur le sexe. Il lui recommande également de prendre en considération les avis des parties prenantes en vue de l'adoption des différentes lois pendantes, notamment la loi 19.14 relative à l'Autorité pour la Parité et la Lutte contre toutes les formes de Discrimination;
b)D'abolir la polygamie et de mener des campagnes de sensibilisation pour éliminer les stéréotypes sexistes et promouvoir les droits des femmes;
c)D'identifier les obstacles rencontrés par les femmes dans l'emploi et la vie professionnelle et prendre des mesures conséquentes, y compris des mesures ciblées, pour la conciliation de la vie familiale avec le monde du travail, qui permettent d´augmenter le taux de participation des femmes. Il lui recommande de continuer à œuvrer pour atteindre un pourcentage acceptable de postes bien rémunérés et à responsabilité occupés par les femmes en adoptant des mesures temporaires spéciales le cas échéant.

Travailleurs domestiques

29.Le Comité exprime sa préoccupation concernant le projet de loi fixant les conditions de travail et d'emploi des employés de maison qui permet le travail des enfants âgés d'au moins 16 ans qui aurait un impact négatif sur leur droit à l'éducation. Le Comité est aussi préoccupé par l'absence des mesures strictes qui permettent de protéger pleinement les droits des domestiques (arts. 7 et 13).
30.Le Comité recommande à l'État partie d'adopter le projet de loi fixant les conditions de travail et d'emploi des employés de maison. Il lui recommande de s'assurer que cette loi établisse l'âge minimum à 18 ans et garantisse que les travailleurs domestiques jouissent des conditions de travail justes et favorables comme d'autres travailleurs. Il recommande en outre à l'État partie de mettre sur pied un mécanisme d'inspection pour contrôler les conditions de travail des employés de maison.

Droits syndicaux

33.Le Comité réitère sa préoccupation concernant les restrictions au droit de grève, en particulier le maintien des dispositions dissuasives de l'article 288 du Code pénal et les obstacles administratifs pour la constitution des syndicats. Il regrette enfin l'assertion de l'État partie selon laquelle la garantie du droit de grève est conditionnée à l'adoption d'une loi organique (art. 8).
34.Le Comité réitère sa recommandation à l'État partie de réviser l'article 288 du Code pénal en conformité avec l'article 8 du Pacte et de faciliter la constitution des syndicats. Le Comité lui recommande d'adopter les lois relatives à l'exercice du droit de grève et aux syndicats professionnels. En attendant la promulgation de ces lois, le Comité invite l'État partie à faciliter la constitution des syndicats sur la base de l'article 8 du Pacte.

Sécurité sociale

35.Le Comité reste préoccupé par le fait qu'en dépit des nombreuses mesures prises par l'État partie, une grande partie de la population active n'est pas couverte par la sécurité sociale, notamment les travailleurs dans l'économie informelle et dans certaines entreprises privées (art. 9).
36.Le Comité recommande à l'État partie de continuer le déploiement du système de sécurité sociale afin de parvenir à une couverture élargie de la population. Le Comité demande instamment à l'État partie de faire respecter l'obligation d'affiliation à la sécurité sociale par les entreprises privées, surtout en milieu rural, et d'améliorer la couverture sociale des salariés du secteur agricole tout en s'assurant que ces mesures se basent sur des institutions solides et des procédures accessibles à tous. Le Comité renvoie l'État partie à son Observation générale no. 19 (2007) sur le droit à la sécurité sociale et à sa Déclaration sur les socles de protection sociale (2015).

Violence envers les femmes

37.Le Comité est préoccupé par la persistance de la violence à l'égard des femmes et du soutien limité offert aux victimes de violence, par le retard enregistré dans l'adoption du projet de loi sur les violences faites aux femmes et par le maintien de la criminalisation des « relations illicites », qui dissuade les femmes à porter plainte pour viol. Le Comité est en outre préoccupé par le fait que certaines formes de violence au foyer, y compris le viol conjugal, ne sont pas expressément incriminées dans la législation nationale (art. 10).
38.Le Comité recommande à l'État partie d'adopter une législation globale sur les violences faites aux femmes conformément aux normes internationales en la matière et de veiller à son application en vue d'éliminer toutes les formes de violence à l'égard des femmes, y compris le viol conjugal. Le Comité lui recommande d'abolir la criminalisation des relations sexuelles illicites. Enfin, le Comité recommande à l'État partie de prendre des mesures pour enquêter et poursuivre les auteurs et permettre aux victimes de la violence au foyer d'accéder à des moyens de recours utiles et à une protection immédiate, y compris par la mise en place de foyers d'accueil en nombre suffisant.

Mariages d'enfants et forcés

39.Le Comité exprime sa préoccupation concernant l'autorisation légale de célébrer dans certains cas des mariages avant l'âge légal de 18 ans qui a augmenté le nombre des mariages précoces et forcés dans le pays. Le Comité s'inquiète par ailleurs qu'un projet de loi en examen au niveau du Parlement fixe l'âge minimum pour le mariage à 16 ans (arts. 10 et 13).
40.Le Comité invite l'État partie amender le projet de loi pour fixer l'âge minimum de mariage à 18 ans, d'abroger l'article 20 du Code de la famille qui permet au juge d'autoriser un mariage avant l'âge légal de 18 ans et de veiller à ce que le mariage soit contracté avec le libre consentement des futurs époux.

Pauvreté

41.Tout en reconnaissant les progrès accomplis dans la réduction de la pauvreté, le Comité demeure préoccupé qu'elle continue d'affecter spécialement les femmes, les enfants, les Amazighs, les Sahraouis, les personnes âgées, les personnes handicapées et les personnes vivant dans les zones rurales. Il est également préoccupé par l'absence d'une répartition adéquate et la distribution équitable des ressources (art. 11).
42.Le Comité recommande à l'État partie d'intensifier ses efforts pour réduire la pauvreté, notamment en utilisant une stratégie de réduction de la pauvreté fondée sur les droits de l'homme qui cible spécifiquement les besoins des individus et des groupes défavorisés et marginalisés, en allouant des ressources financières suffisantes ou autres ressources pour sa mise en œuvre et en veillant à ce que ces ressources soient équitablement répartis entre tous ceux touchés par la pauvreté. À ce sujet, le Comité renvoie l'État partie à sa déclaration sur la pauvreté et le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (2001).

Mortalité maternelle et santé sexuelle et procréative

45.Le Comité reste préoccupé par le taux élevé de la mortalité maternelle surtout en milieu rural malgré les progrès très importants accomplis par l'État partie. Le Comité est particulièrement inquiet par le fait que 55% des femmes rurales bénéficieraient d'une assistance qualifiée lors des accouchements contre 92% des femmes urbaines. Le Comité s'inquiète aussi que la criminalisation totale de l'avortement pousse plusieurs femmes à recourir clandestinement à des avortements mettant ainsi en danger leur santé et leur vie (art. 12).
46.Le Comité recommande à l'État partie de fournir à tous des installations, services, biens et information de qualité pour la santé sexuelle et procréative, en particulier dans les zones rurales en formant et en augmentant le nombre d'auxiliaires de santé et en sensibilisant les femmes et les hommes aux besoins de santé sexuelle et procréative. Le Comité lui recommande également d'abroger sa législation concernant l'interdiction totale de l'avortement afin d´adopter une législation compatible avec les droits de la femme et de prendre des mesures pour prévenir les avortements dangereux.

Education

47.Le Comité prend note des progrès significatifs dans l'accès à l´éducation mais demeure préoccupé par l'abandon et l'échec scolaire, ainsi que l'insuffisance de la qualité de l'enseignement public. Le Comité s'inquiète de l'ampleur de la privatisation de l'éducation, qui peut conduire à une forme de ségrégation avec une éducation de qualité réservée seulement à ceux qui peuvent payer une scolarisation privée d'élite. Le Comité exprime également sa préoccupation concernant l'accès limité à l'enseignement préscolaire, l'écart entre la scolarisation des filles et des garçons et les difficultés pour les Sahraouis d'accéder à l'éducation, surtout universitaire (art. 13 et 14).
48.Le Comité recommande à l'État partie de prendre des mesures urgentes pour s'attaquer aux problèmes de la qualité de l'enseignement public, de l'abandon scolaire et de l'échec scolaire. Il lui recommande de développer un système et un programme éducatif adaptés en mettant l'accent sur l'enseignement préscolaire, l'enseignement ou l'alphabétisation en langue maternelle, la formation professionnelle et l'encadrement des enfants ayant abandonné l'école. Le Comité demande instamment à l'État partie de prendre des mesures additionnelles pour améliorer la scolarisation des filles en zones rurales et pour éviter que l'importance croissante de l'enseignement privé se traduise par une inégalité croissante dans l'accès à un enseignement de qualité. Le Comité recommande également à l'État partie de prendre en considération les besoins spécifiques des Sahraouis en vue de leur offrir une éducation qui puisse leur permettre de jouer un rôle utile dans une société libre, favoriser la compréhension, la tolérance et l'amitié entre les nations et les groupes ethniques.

Droits culturels

49.Le Comité prend note que la langue amazighe a été reconnue constitutionnellement comme langue officielle, mais regrette que le projet de loi organique pour la mise en œuvre de cette reconnaissance n'ait pas été adopté à ce jour et du fait que la langue amazighe n'est pas enseignée à tous les niveaux de l'éducation. Le Comité demeure préoccupé par les difficultés pratiques rencontrées dans certains cas par les Amazigh à enregistrer des prénoms amazighs et par le fait que les émissions en langue amazighe ont une place très limitée dans la télévision publique, malgré les efforts de l'État partie. Le Comité exprime aussi sa préoccupation du fait que la langue et la culture saharo-hassanies ne sont pas suffisamment promues. Enfin, il note que des efforts restent à fournir concernant l'accès à la culture et à la science pour tous (art. 15).
50.Le Comité recommande à l'État partie d'adopter le plus rapidement possible le projet de loi organique sur la langue Amazigh comme une des langues officielles de l'État et de redoubler ses efforts pour offrir l'enseignement primaire, secondaire et universitaire en Amazigh, augmenter la présence de cette langue dans la télévision et régler définitivement la question des prénoms Amazigh. Le Comité recommande aussi à l'État partie de prendre des mesures pour garantir aux Amazigh et aux Sahraouis la jouissance pleine et sans restriction de leur droit de participer à la vie culturelle. Il lui recommande aussi de prendre des mesures additionnelles pour protéger la diversité culturelle et leur permettre de préserver, promouvoir, exprimer et diffuser leur identité, leur histoire, leur culture, leur langue, leurs traditions et leurs coutumes. Enfin, le Comité encourage l'État partie à continuer à faciliter l'accès à la culture et à la science pour tous, y compris l'accès à Internet, en particulier pour les personnes handicapées et les personnes les plus démunies de sa population. A cet égard, le Comité invite l'État partie à se reporter sur son Observation générale no 21 (2009) sur le droit de chacun de participer à la vie culturelle.

D. Autres recommandations

51.Le Comité accueille avec satisfaction la déclaration faite par la délégation que l'État partie étudiait la possibilité de ratifier le Protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels. Il l'encourage à le ratifier le plus tôt que possible.
52.Le Comité recommande à l'État partie d'encourager une collecte systématique de données et d'élaborer et d'utiliser des statistiques sur les indicateurs des droits de l'homme, dont les droits économiques, sociaux et culturels, fondées sur de telles données. À cet égard, le Comité renvoie l'État partie au cadre conceptuel et méthodologique concernant les indicateurs des droits de l'homme élaboré par le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HRI/MC/2008/3). Le Comité demande à l'État partie de faire figurer dans son prochain rapport périodique des données statistiques annuelles comparatives sur l'exercice de chaque droit énoncé dans le Pacte, ventilées par âge, sexe, population rurale/urbaine et autres critères pertinents, en prêtant une attention particulière à la situation des groupes défavorisés.
53.Le Comité demande à l'État partie de diffuser largement les présentes observations finales dans tous les secteurs de la société, en particulier auprès des agents de l'État, des autorités judiciaires, des parlementaires, des avocats et des organisations de la société civile, et de l'informer, dans son prochain rapport périodique, des mesures qu'il aura prises pour les mettre en œuvre. Il encourage aussi l'État partie à associer les organisations de la société civile aux discussions qui se tiennent au niveau national avant la présentation de son prochain rapport périodique.
54.Le Comité demande à l'État partie de présenter son cinquième rapport périodique, conformément aux directives adoptées par le Comité en 2008 (E/C.12/2008/2), d'ici le 31 octobre 2020.

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⴷⵓⵏⵉⵜ
www.amadalpresse.com

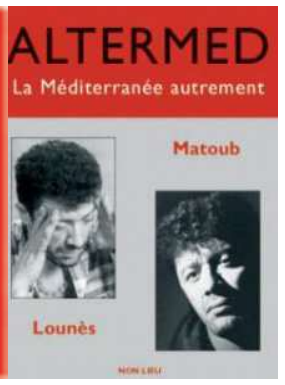

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 178 / 13 Octobre 2015 – 1 ⵉⵏⵏⴰⵢⵔ 2965 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LES NATIONS UNIES DÉNONCE LE FAIT DISCRIMINATOIRE DE L'ETAT MAROCAIN À L'ENCONTRE DES AMAZIGHS

Les Nations Unies dénonce le fait discriminatoire de l'Etat marocain à l'encontre des Amazighs à travers son comité des droits économiques, sociaux et culturels. Ce dernier recommande au royaume du Maroc d'adopter le plus rapidement possible le projet de loi organique sur la langue Amazigh comme une des langues officielles de l'État et de redoubler ses efforts pour offrir l'enseignement primaire, secondaire et universitaire en Amazigh, augmenter la présence de cette langue dans la télévision et régler définitivement la question des prénoms Amazigh. Le Comité recommande aussi à l'État partie de prendre des mesures pour garantir aux Amazigh et aux Sahraouis la jouissance pleine et sans restriction de leur droit de participer à la vie culturelle. Il lui recommande aussi de prendre des mesures additionnelles pour protéger la diversité culturelle et leur permettre de préserver, promouvoir, exprimer et diffuser leur identité, leur histoire, leur culture, leur langue, leurs traditions et leurs coutumes.

ONU
Comité des droits économiques, sociaux et culturels
Observations finales concernant le quatrième rapport périodique du Maroc*

1.Le Comité des droits économiques, sociaux et culturels a examiné le quatrième rapport périodique du Maroc sur l'application du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (E/C.12/MAR/4) à ses 64e et 65e séances (E/C.12/2015/SR.64 et SR.65), tenues les 30 septembre et 1er octobre 2015, et a adopté, à sa 75e séance, tenue le 8 octobre 2015, les observations finales ci-après.

A. Introduction

2.Le Comité accueille avec satisfaction la soumission du quatrième rapport périodique du Maroc, les réponses écrites de l'État partie à la liste des points à traiter (E/C.12/MAR/Q/4/Add.1) et le dialogue constructif avec une large délégation interministérielle de haut niveau. Le Comité se félicite également des réponses fournies par la délégation aux questions posées lors du dialogue.

B. Aspects positifs

3.Le Comité note avec intérêt la ratification par l'État partie des instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme suivants:

a)La Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, en mai 2013;

b)La Convention relative aux droits des personnes handicapées et son protocole facultatif, en avril 2009;

c)Le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, en novembre 2014.

4.Le Comité accueille avec satisfaction l'adoption des plusieurs mesures législatives, administratives et institutionnelles facilitant la jouissance des droits économiques, sociaux et culturels par la population, notamment:

a)L'adoption d'une nouvelle Constitution en 2011;

b)L'établissement d'un budget sensible à la dimension genre en 2007;

c)La mise sur pied de plusieurs institutions dont le Conseil Economique, Social et Environnemental, le Conseil National des Droits de l'Homme, l'Institution du Médiateur le Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche scientifique, l'Instance Centrale de Prévention de la Corruption et la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme.

Application directe du Pacte

9.Le Comité regrette que l'État partie n'ait pas donné d'informations détaillées sur des cas dans lesquels les dispositions du Pacte ont été appliquées par les tribunaux nationaux, bien que la Constitution de 2011 reconnaisse la primauté des instruments internationaux ratifiés par le Maroc sur les lois internes (art. 2, para. 1).

10.Le Comité recommande à l'État partie de prendre les mesures nécessaires pour donner effet au Pacte dans l'ordre juridique interne et d'inclure dans son prochain rapport périodique des informations relatives aux décisions judiciaires ou administratives prises dans ce sens. Il encourage l'État partie à mener des campagnes de sensibilisation auprès des juges, des avocats et de la population en général sur les dispositions du Pacte et sur sa primauté sur les lois internes permettant son application directe. Le Comité attire l'attention de l'État partie sur son Observation générale no. 9 (1998) concernant l'application du Pacte au niveau national.

Corruption

11.Le Comité est préoccupé par l'étendue de la corruption dans l'État partie, qui subsiste en dépit des mesures prises par celui-ci. Le Comité regrette l'absence d'information concernant la prise en compte ou non des commentaires des organisations de la société civile sur le projet de loi 113.12 relative à l'instance de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption. Le Comité prend note de nombreux renseignements fournis sur la lutte contre la corruption, y compris concernant les personnes condamnées pour corruption, suite à la dénonciation des citoyens grâce à la ligne verte établie par le Gouvernement. Toutefois, le Comité regrette l'absence d'information détaillée concernant la protection légale des dénonciateurs, des témoins et la compensation des victimes. Il regrette aussi l'absence d'information sur l'inclusion ou non dans les rapports annuels que doit présenter cette instance devant le Parlement de la description des cas de corruption portés à sa connaissance (art. 2, para. 1).

12.Le Comité recommande à l'État partie :

a)De redoubler d'efforts pour lutter efficacement contre la corruption et garantir la transparence dans la conduite des affaires publiques, notamment en appliquant la loi 113.12 et en tenant compte des observations des organisations de la société civile;

b)De veiller à la protection des dénonciateurs et des témoins en garantissant si nécessaire leur anonymat et en les protégeant contre toute forme de représailles ainsi que de fournir une compensation aux victimes;

c)D'encourager l'instance de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption à faire figurer dans ses rapports annuels une description des cas de corruption traités par elle pour dissuader la commission de tels actes et renforcer l'application effective de la loi;

d)De mener des campagnes de sensibilisation auprès des responsables politiques, des magistrats, des parlementaires et des fonctionnaires sur la nécessité d'appliquer strictement la loi anticorruption et de tendre vers son élimination complète.

Discrimination

13.Le Comité demeure préoccupé par:

a)L'absence d'une législation anti-discrimination complète interdisant toute forme de discrimination dans la jouissance des droits énoncés dans le Pacte;

b)Les disparités entre les zones rurales et urbaines dans la jouissance des droits économiques, sociaux, et culturels affectant de manière plus significative les individus et les groupes les plus marginalisés et les plus vulnérables;

c)La discrimination de fait contre les Amazighs, en particulier concernant leur accès à l'éducation et à l'emploi (art. 2).

14.Le Comité recommande à l'État partie :

a)L'adoption et la mise en œuvre d'une loi anti-discrimination complète, qui devrait interdire de manière générale toute forme de discrimination, directe et indirecte, et qui autorise la mise en œuvre de mesures spéciales temporaires en faveur

LE GROUPE BMCE BANK CONSOLIDE SES PERFORMANCES SEMESTRIELLES

Lors de la conférence de presse du 22 septembre dernier, les administrateurs directeurs généraux de BMCE BANK ont exposé les performances semestrielles de la banque pour l'exercice du premier semestre 2015. Cet exercice est caractérisé par un résultat net part groupe (RNPG) dépassant la barre de 1,1 milliard de dirhams (MMDH), avec une augmentation de 18% par rapport à l'exercice précédant, par une hausse de 6% du Produit Net Bancaire (PNB) atteignant 5,9 Milliards DH et un Résultat Net Groupe de +16% à 1,4 Milliard DH.

M. Brahim BENJLLOUN-TOUIMI, Administrateur Direction Général du Groupe BMCE BANK et Président du Bank Of Afrika,, prenant la parole au début de la dite conférence de presse, a affirmé dans son allocution introductive que : «Au cours des 4 dernières années, avec la mise en œuvre du Plan Stratégique de Développement quadriennal 2012-2015, les performances financières et commerciales de BMCE Bank ont indéniablement connu une vive accélération. Les résultats au 30 juin 2015 viennent eux aussi confirmer cette tendance foncière et battre des nouveaux records historiques. Le Groupe réalise un Résultat Net Part de Groupe – RNPG – de plus d'un Milliard (1,1) en un semestre ! En social, le Résultat Net, pour sa part, est proche du Milliard (903 MDhs). La rentabilité sur cette période de 4 ans, a augmenté de plus de moitié, le ROE passant de 8,7% à 14%.

Les facteurs à l'œuvre – 5 – de ces développements sont les leviers d'actions qui furent utilisés pour déployer le PSD 2012-2015 :

1. Une efficacité commerciale accrue qui se reflète dans des gains de part de marché, davantage de synergies intra-groupe fonctionnelles et géographiques, ainsi qu'une part prépondérante des éléments de Core Business (Intérêts et Commissions) dans la formation du PNB)

2. Une plus grande efficacité opérationnelle, mesurée par la baisse en 4 ans du Coefficient d'Exploitation qui passe de 60 à 55%, se trouvant alors au niveau-cible établi pour la fin 2015,

3. La restructuration réussie d'activités auparavant déficitaires à Londres, l'Europe contribuant, désormais, à hauteur de 8% du RNPG,

4. Une consolidation de la présence internationale du Groupe BMCE Bank Of Africa, notamment en Afrique, la part des activités internationales dans les bénéficies RNPG ayant plus que doublé passant de 15 à 36%, dont 28% pour l'Afrique.

5. Au cours de cette même période de 4 ans, où objectivement on a observé davantage de tensions systémiques sur les risques, tant au Maroc qu'en Afrique Subsaharienne, le Groupe BMCE Bank Of Africa a globalement maitrisé ses risques, comme en témoigne une légère augmentation de taux de sinistralité consolidé passant de 6,3% à 6,6% ainsi qu'une stagnation du ratio du coût de risque à 1% contre 0,9% il y a 4 ans, le taux de couverture s'établissant à 66% contre 67% à fin juin 2011.».

عبد السلام عثمان، رئيس منظمة أوروبا لتيار المستقبل الكردي في سوريا في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

الشعي الكوردي يسعى إلى إعادة تنظيم طاقاته وتأطيرها ضمن الوجود المجتمعي في سوريا

حق تقرير المصير ضمن إطار دولة يتم ضمن حدود ليست في جميع الحالات وطنية أو تستند إلى الإنتشار اللغوي

حاوره أحمد بوسيان – فرنسا

*** نود أن تعرفوا قراء جريدة العالم الامازيغي بتيار المستقبل الكردي في سوريا؟ نشأته واديولوجيته؟**

** قبل كل شيء نتوجه بتحية ملؤها الحب و التقدير للشعب الأمازيغي العريق عبر جريدتكم الموقرة و نريد أن نؤكد بأننا مع حقوق وتطلعات الشعب الأمازيغي.

أُسس تيار المستقبل الكوردي في سوريا بتاريخ 29/5/2005 و هو إطار حيوي ينظم حركة الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي الخاص بالشعب الكوردي في سوريا، يسعى إلى إعادة تنظيم طاقات الشعب, وتأطيرها ضمن الوجود المجتمعي في سوريا، مجسدا تاريخية وجوده كشعب وقومية متمايزة، ويكون أداة لنضاله الوطني والديمقراطي، كمكون فاعل في ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع السوري، يؤمن بإرادة وقدرة الإنسان الكردي على مواجهة الصعاب والارتقاء الحضاري بالمطلب والحق القومي على اسس ديمقراطية صحيحة، وهو كمشروع ثقافي، سياسي، اجتماعي، تتحدد ماهيته في مواجهة القمع والتذويب الذي تتعرض له المكونات القومية، كما تتحدد أهمية وجوده حاضراً، من قدرته على تحديد هويته القومية في سبيل بناء منظومة قيم العدل والحرية والمساواة، والذي يعتمد في تكوينه وبنائه على حرية الرأي، في فعله الممارس، الثقافي والسياسي والاجتماعي، وعلى فكر مؤسساتي متنوع ومتعدد في بوتقة التشارك والتوافق لأغلبية ألأعضاء حيث سيادة اللامركزية في اتخاذ القرار، بهدف إنماء الشخصية الكوردية، وتنمية قدراتها على مواجهة أي حالة سياسية نضالية، بالاعتماد على الإرث النضالي القومي للشعب الكردي ومصلحته الوطنية، والنابع من كون سوريا بلد متعدد القوميات والحضارات، وجعل المعطى التاريخي هذا منطلقاً وأرضية لتعايش أبناء هذا الوطن على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، في إطار الانتماء السوري والمصلحة المشتركة.

*** ماهو تقييمكم لأداء المعارضة الكردية في سوريا منذ اندلاع الثورة؟**

** إننا في تيار المستقبل الكردي في سوريا ننظر الى اداء المعارضه الكردية على اعتباره اداء غير محُقق للتطلعات الكردية، وذلك لاعتبارات عديدة، سياسية وفكرية، فمن جهه تفتقد الاحزاب الكردية الى المؤسساتية في التعاطي السياسي كمنظومه حزبية، فنرى قيادات الاحزاب الكردية هي لاتزال نفسها على الرغم من إنقضاء عقود على ترأسها لأحزابها، و من جهة أخرى لم تستطع هذه الاخيرة الوقوف في وجه النظام السوري والميليشيات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، حيث تَمَكنا من السيطرة على المجتمع الكردي، وذلك لان الاحزاب الكردية لم تقف الى جانب النشاط المدني والحراك الشعبي الذي قاده الشباب الكرد في سوريا، بل ساهمت في تمزيقه عندما قام معظم الاحزاب بخلق تنظيمات اخرى هدفها الرئيسي هو استعادة قرار توجيه الشارع الكردي، ائنذاك كان تيار المستقبل الكردي وحده من انضم الى الشباب، حيث تم اغتيال المفكر والناطق الرسمي لتيار المستقبل الشهيد الرفيق مشعل التمو على إثر ذلك على أيادي مسلحو(PYD-PKK) بأوامر من النظام.

*** كيف تنظرون لحل القضية الكردية عموما وفي سوريا تحديدا؟**

** يمكن منح حق تقرير المصير لأي شعب عبر طرق وآليات متعددة. والاستقلال التام عبارة عن وسيلة من تلك الوسائل المتاحة. لقد أعد كثير من الديمقراطيين أسساً وقواعد حقوقية متفرقة مستندة إلى القوانين والدساتير التي تحترم الإدارة الذاتية وتدافع عنها أكثر من كونها قومية أو مجموعة لغوية. إن ما يُعرف باسم حق تقرير المصير ضمن إطار دولة معينة، عبارة عن جواب أو رد على حقيقة أن حدود أي دولة في كثير من الحالات ليست تلك الحدود الوطنية أو الحدود التي تستند إلى الانتشار اللغوي. ولذلك يمكننا اعتبار ما تقدم نموذجاً يقدم نجاحاً مستقبلياً موعوداً لسوريا الجديدة القادمة والتي تحترم ضمن إطارها الموحد والديمقراطي جميع الحقوق المشروعة للكرد السوريين. إن تلك المناطق السورية التي يعيش عليها الكرد منذ زمن بعيد وبأعداد كبيرة، يجب أن تسمى في الدستور السوري المستقبلي باسم «كُردستان سوريا». كُردستان سوريا تتكون مما يلي: اولا من محافظة الحسكة، ثانيا من مناطق عفرين وكوباني في ريف محافظة حلب. إن إنشاء أقاليم للإدارة الذاتية كحل لضمان حقوق الأقليات القومية أو المجموعات اللغوية وضمان مساواتهم مع الآخرين، ليس بالشأن الجديد. فالدستور الإيطالي مثلاً وفي البند 116 يعترف بخمس أقاليم للإدارة الذاتية تعيش فيها اقليات لغوية أو قومية ولها شكل خاص من الإدارة الذاتية. أما في اسبانيا فإن اللغات المحلية معترف بها في أقاليم الإدارة الذاتية، مثل غاليسيا وكاتالونيا. وفي فرنسا فإن هناك شبه إدارة ذاتية تدير شؤون الحكم في جزيرة كورسيكا. «كُردستان سوريا» تنتخب كل أربع سنوات مجلسا إداريا عاما من سكان كافة المناطق الكُردية بحيث يدير سكان تلك المناطق مناطقهم بأنفسهم ويتم انتخاب رئيس للمجلس و وزراء لهذا المجلس.

و حق تقرير المصير المحلي والإقليمي لا نأمله فقط في المناطق الكردية، إنما أيضاً في جميع المحافظات والمناطق السورية الأخرى بحيث يجب انتخاب مجالس للمدن والنواحي والمناطق من قبل السكان أنفسهم. ولكن يبدو من السابق لأوانه التنبؤ من ما إذا كانت سوريا أيضاً ستتجه نحو إقامة حكم فيدرالي مثل العراق أم لا. إن المحافظات والمناطق في عديد من الدول غير الفدرالية تتمتع بنوع من حكم الإدارة الذاتية وتتمتع بسلطة القرار على مناطق معينة بعيداً عن مركزية الدولة. وهكذا فإن السلطات والدوائر الحكومية المحلية أو المركزية تستطيع إصدار وثائق لتسجيل الناخبين. ويمكن لها أن تصبح صاحبة قرار في تخطيط المدن والمناطق مثلاً، وكذلك في الاستثمارات الاقتصادية وفي الحقل التربوي. تلك السلطات وعلى المستوى المحلي والإقليمي تدير أمور قوى الأمن (الشرطة، المخابرات، حرس الحدود). واعتباراً من هذا المنطلق فإنه من الضروري تطوير مفهوم اللامركزية الإدارية والإدارة الذاتية بما في ذلك أساليب وإجراءات التصويت في عموم المحافظات السورية بما فيها المناطق الكردية. وبموازاة تلك الإجراءات من الحكم الذاتي الذي يجب سريان مفعوله في جميع المحافظات السورية فإنه من الضروري أن تكون المناطق الكردية صاحبة استقلال ذاتي من ناحية مواضيع اللغة، الثقافة والتربية. وعلى سبيل المثال لهذه المناطق الحرية في اختيار الأعياد الرسمية التي ربما لا تكون بالضرورة مثل الأعياد الرسمية الوطنية، كذلك لهذه المناطق الحق في اختيار المناهج الدراسية المناسبة التي تختلف عن المناهج الرسمية في الدولة المركزية. ويجب التنويه إلى أن الإدارة الذاتية يجب أن تطبق في المناطق الكردية بدون أن يلحق أي أذى بالمواطنين أو السكان من غير الكرد أو أن تُهضم حقوقهم في المساواة. وهذا ينطبق على اجزاء كردستان الاخرى.

*** لماذا الدول العربية خاصة الغنية منها كدول الخليج لم تستقبل اللاجئين السوريين؟**

** وما الذي يتوقعه المرء غير ذلك!، ان طبيعة الدول التعسفيه هذه، التي تتعامل بعنصريه فائقة حتى مع مواطنيها، والتي تصنف الاجانب القادمين اليها وتضعهم ضمن تصنيفات مختلفه، تفرض السلوك المتوقع ذاك الذي شاهدناه في تعاملهم مع أزمة اللاجئين السوريين، أن كنت تسالني عن السبب! فذلك نتيجه غياب المبادئ والقيم الديمقراطيه و الانسانيه ولان السلطه في هذه البلاد لا تختلف كثيراً عن استبداد البلاد العربيه الاخرى الا بانها تملك مال اكثر.

*** هل بشار الاسد طرف في الحل السياسي للازمة السورية كما تقترح بعض أطراف المعارضة؟**

** بشار هو جزء من المشكله فقط، والجزء الاكثر قذارة ايضاً، لقد استطاع الاخير وللأسف خلق و دعم حركات الراديكال الاسلامي مثل داعش و غيرها، وذلك من اجل اظهار وحشاً جديداً اكثر وحشيه منه، يدفعنا الى المقارنه بينهما ويدفعنا الى اختيار احدهما، اننا نعتقد انه ما من حل سياسي في سوريا مع بقاء الاسد في البلاد.

*** ماهو مستقبل الثورة السورية؟**

** غير معروف و مظلم. للأسف الشديد سقطت قيم الثوره التي خرج من اجلها الشعب السوري، ما يحدث في سوريا هو حرب بالوكالة، حيث لم يعد السوريون هم اللاعبين الحقيقيين، الذين يقررون أمر انفسهم، بل اصبح القرار بيد اللاعبين الاقليميين و الدوليين، وهنا كل يغني على ليلاه. و رغم ذلك لم نفقد الأمل

غرناطة تستضيف الدورة الأولى للمنتدى الأورو-أمازيغي

ستعقد في مدينة غرناطة الإسبانية يومي 05 و06 و07 نوفمبر 2015، الدورة الأولى للمنتدى الأورو-أمازيغي للبحوث، واختارت كموضوع لها "إسهامات الأمازيغ في تاريخ وحضارة الأندلس ".

هذا المنتدى، الذي تنظمه المؤسسة الأورو-عربية ومؤسسة الدكتورة ليلى مزيان، سيشارك فيه مختصين من الجزائر وإسبانيا وفرنسا والمغرب والبرتغال والولايات المتحدة، وهدفه تعزيز الوعي بالدور التاريخي للأمازيغ في حضارة شبه الجزيرة الإيبيرية، ومناقشة أثر الحضارة الأمازيغية في تاريخ وعادات وتقاليد وعمران وحضارة أوروبا عامة، والأندلس خاصة.

مدينة غرناطة التي أسسها آيث زيري (الزيريون) الأمازيغ سنة 1013 ميلادي، تعود لتحتضن جذورها الأمازيغية مرّة أخرى، في لقاء أكاديمي يهدف أساسا إلى خلق ملتقى للباحثين المهتمين بالتبادل الثقافي الآمازيغي الأوروبي، وإطار عمل وتبادل آكاديمي في مجال الحضارة الأمازيغية بين ضفتي المتوسط.

وستتناول محاور المنتدى عدة موضوعات من ضمنها، تأثير وإسهامات الآمازيغ في الحضارة الأوروبية قبل الإسلام، وفود واستيطان الأمازيغ لشبه الجزيرة الإيبرية، التاريخ السياسي للأمازيغ في الأندلس، الإرث والتراث الآمازيغي في الأندلس، التاريخ الاجتماعي للأمازيغ في شبه الجزيرة الإيبيرية، الأمازيغ وتاريخ الأندلس، الأمازيغ في الكتابات الأدبية التاريخية حول الأندلس.

يذكر أن المنتدى الأورو-أمازيغي للبحوث، ولد بهدف جمع العلماء والباحثين والأكاديميين بشكل دوري كل سنة، من أجل تبادل المعارف والخبرات، وخلق فضاء للتواصل بين هؤلاء الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، وتعزيز العمل المشترك في مجال الثقافة الأمازيغية.

* س.ف

المعطي منجب في إضراب مفتوح عن الطعام

نقل الحقوقي المعطي منجب على متن سيارة إسعاف إلى مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء التي استدعته للتحقيق صباح الاثنين 19 أكتوبر الجاري.

واستجاب المعطي منجب لإستدعاء الفرقة الوطنية رغم أن لجنة دعمه وصفت وضعه الصحي بأنه «لا يسمح له بالخضوع إلى التحقيق، خاصة وأنه قد تم نقله إلى مستعجلات مستشفى السويسي بالرباط بعد تعرضه لنوبة قلبية بعد 14 يوما من إضرابه المفتوح عن الطعام».

وارتباطا بالموضوع أكدت أكثر من 50 منظمة مغربية دعمها للمعطي منجب، وطالبت المنظمات المتضامنة من «السلطات رفع اليد عن المعطي منجب وتمكينه من حقوقه المشروعة في التنقل بحرية و دون قيد أو شرط».

ونظمت «اللجنة الوطنية للتضامن» مع المعطي منجب، وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان، يوم الأربعاء 21 أكتوبر، على الساعة السادسة مساء.

وأكد المعطي منجب في وقت سابق أن وقف اضرابه عن الطعام مرتبط بإستعادة حقوقه كمواطن خاصة حقه في السفر إلى الخارج والعودة للمغرب بكل حرية، مما يستوجب إلغاء قرار المنع، وفقا لبيان الداخلية، وانهاء حملة السب والقذف في حقه من طرف الصحافة الموجهة الخاضعة لأوامر قوى الاستبداد واغتيال الحرية في المغرب.

وقال المحلل السياسي المعطي منجب في بلاغ توصلنا بنسخة منه، بأن اضرابه عن الطعام يأتي في إطار منعه من قبل شرطة الحدود في مطار الرباط - سلا من مغادرة المغرب، بدعوى أن هذا الحظر ساري المفعول، منذ 10غشت 2015. وكذا منعه من مغادرة التراب الوطني مرة أولى، يوم 16 سبتمبر من طرف شرطة الحدود في مطار الدار البيضاء محمد الخامس وبعد ذلك، أعلنت وزارة الداخلية في بيان صادر يوم 19 سبتمبر وبثته وكالة الأنباء الرسمية،أن هذا المنع من السفر للخارج لا وجود له.

وأضاف أن هذان القراران المتعاقبان هما الحلقتان الأخيرتان من سلسلة من الضغوطات، والمضايقات التي تمارَس عليه منذ مدة، بسبب كتاباته وأنشطته ضمن المجتمع المدني. ولا سيما منذ أن انتخب رئيسا لجمعية «الحرية الآن- Freedom Now لجنة حماية حرية الصحافة والتعبير»، حسب تعبيره.

وأردف أنه في يوم 31 غشت أخبرته شرطة مطار الدار البيضاء محمد الخامس بأنه مبحوث عنه بسبب المس بسلامة الدولة، الشيء الذي شكل ضغطا كبيرا عليه وعلى عائلته التي كانت ترافقته انذاك.

وبحسب تعبيره، فقد استدعته الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتاريخ 14 سبتمبر من أجل استنطاقه، حيث وجهت له عدة تهم منها « زعزعة ولاء المواطنين للمؤسسات».

كما تم منعه من قبل شرطة المطار من السفر بتاريخ 16 سبتمبر إلى برشلونة للمساهمة في ندوة علمية.

وأكد معطي منجيب المؤرخ في جامعة محمد الخامس-الرباط، على أن «وزارة الداخلية سبق وأن أصدرت بيانا شنت فيه حملة إعلامية علي تنم عن كراهية والإساءة لشخصي والأكاذيب حول حياتي الشخصية و المهنية، نشرتها وسائل إعلام موجهةومتخصصة في البهتان والأباطيل»، حسب قوله.

* إمرزيك.ر

مواعيد

• اللوز

في إطار أنشطتها الإشعاعية والتوعوية نظمت جمعية اللوزللتنمية الإجتماعية في مقرها بتازكا ن إمكرأيت ويكمان جماعة تاركان توشكا لقاء تواصليا أطرته تنسيقية أدرار في شخص رئيسها الحاج إبراهيم أفوعار وعضوي مكتبها عبدالسلام الشكري والحسن بنضاوش وكان محوراللقاء حول موضوع التوعية بمسألة تحفيظ الأملاك وحضر اللقاء أعضاء مكتب ومنخرطي الجمعية المستضيفة وممثلي الجمعيات المجاورة وقد تم إغناء هذا اللقاء بمداخلات وأسئلة الحضورحول موضوع اللقاء الذي كان اختيار عنوانه موفقا من لدن المنظمين

• جمع عام

انعقد يوم 27 شتنبر الماضي الجمع العام التأسيسي لجمعية تامونت اوفلاواداي للتنمية بتافراوت بحضور ممثل السلطة المحلية و ساكنة الدوار الذين توافدوا على منزل السيد ادريس بوعتيم المحتضن لأشغال الجمع العام المذكور.

واستهل الجمع العام بالتذكير بمقررات الاجتماع التحضيري، وبعد ذلك تمت تلاوة مشروع القانون الأساسي للجمعية، ومناقشة مضامينه والمصادقة على صيغته النهائية بالإجماع من طرف الحاضرين والساكنة بعد ادخال تعديلات على بعض بنوده.

بعد ذلك استقال أعضاء اللجنة التحضيرية وفتح باب الترشيح للعضوية داخل المكتب المسير. ليخلص الجمع العام التأسيسي إلى انتخاب أعضاء المكتب الذين حدد عددهم في تسعة أعضـــاء وزعت المهام بينهم في اجتماع مصغر حيث تم تعيين ابراهيم الرامي رئـــيسا، ابراهيم البلقي نائبا لرئيس، محمد موزون كاتبا عاما

محمد ايت بوهو نائب الكاتب العام، ادريس بوعتيم امين المال، عمر بوخريس نائب امين المال، حسن لدواس، حبيبة ايت بوهو وعكيدة بوسلهام مستشارون.

• الترافع

في إطار المسلسل التشاوري التشاركي مع الجماعات الترابية في مجال ادماج الأمازيغية، واستمرارا لحلقات المسلسل الترافعي الوطني ولدينامية النقاش العمومي الذي أطلقته الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - «أزطا أمازيغ» حول:»إدماج التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في الفضاء العام للجماعات الترابية»، بهدف بلورة توصيات ومقترحات لإعداد إستراتيجية مشتركة تروم النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بالأمازيغية في مجال السياسات العمومية للجماعات الترابية .

ورغبة في تعزيز آليات النضال وديناميات الترافع من أجل اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة، وعملية، وإصدار قوانين تضمن للأمازيغية مكانتها اللائقة في الفعل العمومي عموديا وأفقيا.

هذا ونظمت «أزطا أمازيغ» ، بتنسيق مع فرعها المحلي بمدينة والماس اللقاء المحلي الترافعي15، شارك فيه ممثلي(ات) الجماعات الترابية بإقليم الخميسات، والبرلمانيون، ومشاركون عن مختلف الديناميات السياسية والمدنية، والجمعوية بمدينة والماس، وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار تفعيل أنشطة مشروع الشراكة مع سفارة النرويج بالرباط.

المطالبة تدريس قواعد السير باللغة الأمازيغية

توصلت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة أزطا أمازيغ، بنسخة من مراسلة تم توجيهها للسيد وزير التجهيز والنقل من طرف جمعية أرباب مؤسسات تعليم السياقة بكل من إقليم اشتوكن أيت بها وإقليم أكادير.

وتدعو المراسلة السيد وزير التجهيز إلى تدريس قواعد السير باللغة الأمازيغية مع دبلجة أقراص الامتحان إلى اللغة الأمازيغية، أسوة باللغة العربية واللغات الأجنبية ولاسيما الفرنسية حسب ما ورد في الرسالة.

وحيث أن أزطا أمازيغ تساند هذا المطلب المشروع والمنطقي للجمعية المذكورة فإنها تدعو السيد الوزير للتعامل الإيجابي والسريع مع هذه المطالب باعتبارها ضرورية في اكتساب قواعد السلامة الطرقية والحدّ من خطورة الجهل بقانون السير وكذا عاملا مساعدا في استيعاب مضامينه.

وتُجدّد أزطا أمازيغ التذكير بالتأخر الكبير في إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الوارد في الفصل الخامس من الدستور المغربي، الذي غاب عن أجندة الفاعلين السياسيين والحكوميين وكذا مؤسسات الدولة رغم أهميته في تأطير مجمل القوانين والإجراءات، ودوره في رسم ملامح التعدد والاختلاف الذي نرمي إليه.

تأسيس «جمعية إعلاميي البيئة» بالمغرب

انعقد يوم الجمعة 18 شتنبر 2015، بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، الجمع العام التأسيسي لجمعية « جمعية إعلاميي البيئة » بحضور صحافيات وصحافيين من العديد من المنابر الإعلامية الوطنية ممثلين عن بعض المنابر الدولية المعتمدة بالمغرب.

وبعد مناقشة القانون الأساسي والمصادقة عليه من لدن الحاضرين، حُدد عدد أعضاء مكتب الجمعية من لدن الجمع العام في 11 عضوا، وتم انتخاب الزميل «نبارك أمرو» رئيسا للمكتب التنفيذي إلى جانب أربعة نواب له كل مكلف بمهمة، بالإضافة إلى كل من الكاتب العام ونائبته وأمينة المال ونائبها ومستشارين مكلفين بمهمة.

ويهدف هذا الإطار الجمعوي الجديد، إلى العمل على إرساء منطق جديد للتعامل الإعلامي مع القضايا البيئية من خلال إنجاز تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين، في إطار الشراكة والتنسيق والتعاون مع جميع القطاعات المعنية بالبيئة، وذلك وفق ما ينص عليه الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وتهدف الجمعية وفق ما ينص عليه القانون الأساسي في جزء من أهدافه إلى:

• دعم زيادة الوعي البيئي لدى الصحفيين وطلبة مؤسسات التكوين وترسيخ استحضار البعد الإعلامي لدى الجهات المعنية بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، وتقديم الدعم اللازم في مختلف المسابقات الوطنية الخاصة بتشجيع الإعلام البيئي والتربية على البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية.

•دعم التكوين والتكوين المستمر والمصاحبة المهنية لإعلاميي البيئة، وخلق جسور التواصل بين الإعلاميين والباحثين والجهات الفاعلة في المجالات المرتبطة بتخصص الجمعية، وتشجيع إنجاز الأبحاث والدراسات المرتبطة بالإعلام البيئي.

• تنظيم منتديات وورشات موضوعاتية لفائدة الصحفيات والصحافيين وأطر التدريس في التربية على البيئة.

• العمل على تفعيل وصيانة حق الحصول على المعلومات البيئية، وفق القوانين الجاري بها العمل وطنيا ودوليا.

• المساهمة في توسيع وتطوير برامج تدريس المواد المرتبطة بالإعلام الإيكولوجي بمختلف مؤسسات تكوين الإعلاميين.

• تمثين التواصل بين الإعلاميين وممثلي القطاعات الحكومية والشبه حكومية المعنية بمجال البيئة والتنمية المستدامة، بما يعزز مناخ الثقة والاحترام المتبادل بين مختلف الأطراف.

• التكوين والتأطير والمواكبة في مجال الإعلام البيئي.

"تامانيوت إنزكان" تستنكر ضعف التنظيم في الدورة الرابعة "لكرنفال بيلماون بودماون"

في بيان لمنظمة تمانيوت فرع إنزكان أكدت على أنها وسيرا على عادتها بعد انتهاء فعاليات كل دورة من "كرنفال بيلماون بودماون" والتزاما منها بدورها كفاعل مدني في متابعة تطور هذا الكرنفال باعتبارها من الجمعيات الأولى التي دافعت على هذا الموروث الثقافي وطرحت فكرة تطويره مند تسعينيات القرن الماضي، ومع تعبيرها عن تقديرها للجهود المبذولة من طرف الجميع لإنجاح و تطوير هذا الموروث الثقافي، سجلت بامتعاض كبير سوء التنظيم الذي شاب دورة هذه السنة التي لم ترقى إلى مستوى الدورات السابقة، معتبرة ذلك نتيجة طبيعية للتخبط التنظيمي الذي ظهر مند الإعلان عن تنظيم دورة هذه السنة و غياب الوضوح لدى المتحكمين في خيوط التنظيم.

ورغم أنها ثمنت جهود الجمعيات المشاركة واجتهادها في الإبداع، إلا أن "تمانيوت إنزكان" تأسفت لغياب أي تصور فني لدى المنضمين بشكل يعطي لكل لوحة فنية قيمتها ويسمح للمتفرج بالاستمتاع بها، مسجلة غياب أية تمثيلية خارجية عكس ما روج له المنضمون وهو ما اعتبرته إخلالا بالتزامهم أمام الرأي العام.

وبالإضافة لذلك، سجلت المنظمة الأمازيغية تدخل السلطات لمنع بعض المشاركين بسبب طبيعة زيهم التنكري، وهو ما اعتبرته إخلالا بروح الكرنفال وضربا في العمق لأهدافه وطالب بالكف عن مثل ذلك التدخل، مسجلة أسفها على التعامل المهين الذي عوملت به الفرق التراثية خلال السهرات، مجددة دعوتها لتأسيس إطار مستقل ومفتوح في وجه كل المعنيين للسهر على تنظيم الدورات المقبلة "لكرنفال بيلماون" شريطة توفير الإمكانات اللازمة لأداء عمله على أحسن وجه.

* س.ف

أزمة السويد : منيب توجه انتقادا حادا للدبلوماسية المغربية وتقدم "تطمينات" إزاء موقف السويد من الصحراء

انتقادات حادة، تلك التي وجهتها نبيلة منيب، رئيسة الوفد أحزاب اليسار المغربي إلى السويد، والأمينة العامة لحزب اليسار الإشتراكي الموحد، إلى الدبلوماسية المغربية بالخارج، وطريق تدبيرها لملف الصحراء، معتبرة خطوة زيارة الوفد للسويد، خطوة إيجابية، يجب على الدولة المغربية أن تبني عليها، وان تكون لها إستراتيجية متكاملة تشاركية عميقة مبنية على الحق والقانون والمعطيات الدقيقة وليس على "المسيرات المشوهة" في إشارة واضحة للوقفة الأخيرة التي تمّ تنظيمها أمام سفارة السويد يوم الأحد الماضي بالرباط

. منيب التي كانت تتحدث في ندوة صحافية صباح اليوم الجمعة 9 أكتوبر2015 بالرباط، إنتقدت بشدة ما قالت عنه "غياب دبلوماسية مغربية قوية تشاركية تعترف بدور فاعلين كثر في المغرب من سياسيين وحقوقيين ومثقفين وفاعلين مدانين، ومن أناس "لهم مصداقية"، مضيفة بأن السويديين لا يتواصلون إلا مع أناس لهم مصداقية ولا يتحدثون إلا بلغة الحق والقانون" حسب تعبيرها. وطالبت منيب، بضرورة تعيين سفير بالسويد، مشددة على أن " المغرب صاحب حق ويجب أن تكون له إستراتيجية هجومية، منطقية وعقلانية وبتشارك مع الفاعلين لأن قضية الصحراء قضية شعب بكامله، تورد المتحدثة في معرض كلامها.

بدورها، أصرت رشيدة الطاهري، عن حزب التقدم والإشتراكية، على ضرورة بناء دبلوماسية موازية إلى جانب الدبلوماسية الرسمية، بما فيها الدبلوماسية الثقافية والإقتصادية، والتركيز على خطوات إستباقية في الدفاع عن مصالح المغرب الخارجية.

وبخوص التحركات و الموقف الأخير للسويد إزاء الصحراء المغربية، أوضحت رئيسة الوفد الحزبي المغربي، بأن الدولة السويدية وقع لها "خلط في الأوراق" بمعطيات لا أساس لها من الصحة، وهي اعتبار أن المشكل في الصحراء مشابه للقضية الفلسطينية، مضيفة بأن الدولة السويدية ليس لها دراية وإلمام كامل بواقع الصحراء، مؤكدة في هذا السياق بأنها طالبت من المسؤولين السويديين القيام بزيارة للمغرب الكبير والمساهمة في نشر السلم، وليس الاعتراف بدويلة في جنوب المغرب تجروا خيوطها الجزائر.

تورد رئيسة الوفد الحزبي المغربي . هذا وكشفت نبيلة منيب، بأن السويد ليس له نية للاعتراف "بالجمهورية المزعزمة" في الصحراء المغربية، موضحة بأن الحكومة السويدية أبلغت الوفد الحزبي المغربي، بأن ليس في أجندتها الاعتراف "بالبوليساريو" مؤكدة للوفد المغربي بأن السويد ستدعم الجهود الأممية للتوصل لحل قضية الصحراء، من جهته أيضا أستبعد محمد بن عبد القادر، عن الإتحاد الإشتراكي، والمرافق للوفد المغربي (إستبعد) أن تعترف السويد "بالجمهورية الصحراوية المزعومة" حتى ولو صادق عليها البرلمان" معللا ذالك بالقول، بان "الدستور السويدي لا يمكن أن يعترف بكيان دولة إلا في حال توفرت الشروط المتعارف عليها دوليا".

* منتصر.إ

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵔⵏⴰⵡ
ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

PROGRAMME PREVISIONNEL MODIFICATIF DES MARCHES A PASSER PAR L'IRCAM
-EXERCICE 2015-

En application des dispositions de l'article 14 du règlement n° 2524 du 21/07/2014 relatif aux marchés publics de l'IRCAM, le programme prévisionnel des marchés que l'Institut Royal de la Culture Amazighe envisage de lancer pour l'année budgétaire 2015 est modifié comme suit :

Objet	Nature de la prestation	Lieu d'exécution	Mode de passation envisagé	Période prévue pour le lancement	Marchés réservés à la Petite et Moyenne Entreprise	Coordonnées du service concerné
Etude d'évaluation, diagnostique des performances de l'IRCAM et leur impact sur son environnement	Services	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	2ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Acquisition et installation de matériel et logiciels informatiques	Fournitures	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	2ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Maintenance, entretien et réparation de matériel et logiciels informatiques.	Services	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	2ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Acquisition d'ouvrages pour le compte de l'IRCAM.	Fournitures	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	3ème trimestre	PME	Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Edition et impression de publications, agendas et supports de communications pour le compte de l'IRCAM.	Fournitures	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Achat de fournitures de bureau et consommables informatiques.	Fournitures	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre	PME	Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Abonnement aux revues scientifiques.	Fournitures	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre	PME	Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Assistance comptable et inventaire physique des immobilisations et des stocks pour le compte de l'IRCAM.	Services	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre	PME	Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Sélection de deux experts comptables pour la réalisation d'audits financiers et comptables pour le compte de l'IRCAM (exercice 2015, 2016 et 2017)	Services	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00
Formation en stockage, sauvegarde HP et maintenance Mac.	Services	IRCAM	Appel d'offres ouvert sur offre de prix	4ème trimestre		Département du Budget et Matériel Tél : 05 37 27 84 00

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵔⵏⴰⵡ
ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن طلب عروض مفتوح رقم 10/2015

في يوم 12 نونبر2015 على الساعة التاسعة والنصف صباحا سيتم في قاعة الاجتماعات لدى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح بعرض أثمان لانتقاء خبيرين محاسباتيين لإنجاز افتحاص مطابقة التدبير وافتحاص مالي ومحاسباتي لفائدة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في حصة واحدة.

الضمان المؤقت حدد في عشرة آلاف درهم (10000 درهم).

يمكن سحب ملف طلب العروض من مصلحة العتاد و اللوجستيك بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، الرباط، كما يمكن تحميله إلكترونيا من بوابة صفقات الدولة: « www.marchespublics.gov.ma » ومن موقع المعهد: « www.ircam.ma ».
كما يمكن إرسال ملف الترشيح عند الطلب طبقا للفصل 19 من القانون رقم 2524 المتعلق بالصفقات العمومية للمعهد.

كلفة تقدير الأعمال محددة في:432.000.00 درهم (أربع مائة واثنان وثلاثون ألف درهم مع احتساب الرسوم) بالنسبة للسنوات الثلاث.
يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27، 29 و31 من القانون المذكور.
ويمكن للمتنافسين :
- إما إرسال أظرفتهم عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، صندوق البريد،2055 حي الرياض، الرباط؛
- إما إيداعها مقابل وصل بمكتب الضبط للمعهد بالعنوان المذكور؛
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 9 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض هذا.

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵔⵏⴰⵡ
ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن طلب عروض مفتوح رقم 11/2015

سيتم يوم 17/11/2015 على الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات لدى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح بعرض أثمان لأجل اقتناء وتركيب عتاد وبرامج معلوماتية لفائدة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في حصتين:
- الحصة الأولى: حواسيب Mac Pro ، وتوابع،
- الحصة الثانية: برامج معلوماتية.
يمكن سحب ملف طلب العروض من مصلحة العتاد و اللوجستيك بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، الرباط، كما يمكن تحميله إلكترونيا من بوابة صفقات الدولة: « www.marchespublics.gov.ma » ومن موقع المعهد: « www.ircam.ma »
كما يمكن إرسال ملف الترشيح عند الطلب طبقا للفصل 19 من القانون رقم 2524 المتعلق بالصفقات العمومية للمعهد.
الضمان المؤقت حدد كالتالي:
- الحصة الأولى : ثلاثة آلاف درهم (3000.00)،
- الحصة الثانية : ثلاثة آلاف درهم (3000.00).

كلفة تقدير الأعمال محددة كما يلي:
- الحصة الأولى: مائة وواحد وأربعون ألف درهم مع احتساب الرسوم (141.000.00)،
- الحصة الثانية: مائة وسبعة وثلاثون ألف وأربع مائة درهم مع احتساب الرسوم (137.400.00).

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27، 29 و 31 من القانون المذكور.

ويمكن للمتنافسين :
- إما إرسال أظرفتهم عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، صندوق البريد،2055 حي الرياض، الرباط؛
- إما إيداعها مقابل وصل بمكتب الضبط للمعهد بالعنوان المذكور؛
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 8 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض هذا.

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵔⵏⴰⵡ
ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن طلب عروض مفتوح رقم 9/2015
- خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية -

في يوم 10/11/2015 على الساعة التاسعة والنصف صباحا سيتم في قاعة الاجتماعات لدى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح بعرض أثمان لأجل الاشتراك في مجلات علمية موجهة لخزانة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في حصتين:
- الحصة الأولى: مجلات باللغة الفرنسية؛
- الحصة الثانية: مجلات باللغة الإنجليزية.

الضمان المؤقت حدد كالأتي:
- الحصة الأولى: ثلاثة آلاف درهم (3000 درهم)؛
- الحصة الثانية: خمسة آلاف درهم (5000 درهم).

يمكن سحب ملف طلب العروض من مصلحة العتاد و اللوجستيك بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، الرباط، كما يمكن تحميله إلكترونيا من بوابة صفقات الدولة: « www.marchespublics.gov.ma » ومن موقع المعهد: « www.ircam.ma ».
كما يمكن إرسال ملف الترشيح عند الطلب طبقا للفصل 19 من القانون رقم 2524 المتعلق بالصفقات العمومية للمعهد.

كلفة تقدير الأعمال محددة كما يلي:
- الحصة الأولى: 143.540.76مع احتساب الرسوم (مائة وثلاثة وأربعون ألفا وخمس مائة وأربعون درهما وستة وسبعون سنتيما مع احتساب الرسوم).
- الحصة الثانية: 223.00.906 درهما مع احتساب الرسوم (مائتان وثلاثة وعشرون ألفا وتسع مائة وستة دراهم مع احتساب الرسوم).
يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27، 29 و31 من القانون المذكور.

ويمكن للمتنافسين :

- إما إرسال أظرفتهم عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، صندوق البريد،2055 حي الرياض، الرباط؛
- إما إيداعها مقابل وصل بمكتب الضبط للمعهد بالعنوان المذكور؛
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 8 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض هذا.
طبقا لمقتضيات البند 6 من قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 3011 13 بتاريخ 24 ذي الحجة 1434 (30 أكتوبر 2013) بتطبيق البند 156 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، فإن طلب العروض هذا مخصص للمقاولات الصغيرة والمتوسطة الوطنية. وعلية يستوجب الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في البند الرابع من القرار السالف الذكر وفي البند 8 من نظام الاستشارة.

الكاتب والعالم الأمازيغي يوبا الثاني، الكنز المفقود

سعيد بلغربي

في يوم من أول أيام شهر يونيو من القرن الأول قبل الميلاد، في بلاد تامازغا، حيث كانت الربة الرومانية جونو توزع على العرائس صكوك السعادة وبشائر الرفاه، وفي موكب ملكي رهيب، أشارت سيلينا إلى رئيس خدمها طالبة منه التوقف برهة أمام معبد إيزيس، نزلت بكل خيلاء من عربتها الملكية الفاخرة التي تليق بمقام جلالتها، خطت متبخترة بين الجموع بكامل زينتها، موشحة بهالة صفراء ذهبية؛ مشعة فوق تاج رأسها، تؤمن بها من شر الأرواح الخفية وفقا للطقس المتداول، وهي العروسة المشهود لها بجمالها القمري الفائق، الزهية في كامل حليها وحلتها، ولجت معبد الربة المصرية إيزيس؛ إلهة الأمومة والخصوبة، دنت منها بخشوع وولاء، طالبة أن تبارك لها هذه الزيجة وتجعل منها مثالا للسعادة والحب.

حشد من أتباع سيلينا خرجت بهتافات التمجيد والتهليل، مهرجوا الألعاب السحرية يثيرون الفضول، موسيقى صاخبة تثير حماسة الرقص الروحي، قرع الطبول ونفير المزامير يملأان المكان، غاصت العاصمة الملكية فوليبيليس (أليلي، وليلي حاليًا) بأكاليل الورود، أوار المشاعل المتلألئة تزين جدران القصر الباذخ؛ التي لا يخبو لهيبها الوهّاج المنعكس على التماثيل الرخامية والبرونزية الفخمة وعلى أرضيته الفسيفسائية الرائعة. كما ينعكس الضياء على أباريق فضية مليئة بالنبيذ الإفريقي المقدس الذي أعد من كروم ضيعات اللوكوس (العرائش بالمغرب) وروي بينابيع مياهه العذبة، رائحته تنعش الزوار الثملين، ضيوف حجوا من كل حدب وصوب، يشربون بلا تريث، لإرضاء إله الخمر باخوس.

يُسمع دوي نفير الأبواق، إعلانا عن موعد عرض مهم، يختفي الصخب فجأة، ويعلو صوت أمذياز كريناجوراس المنتصب فوق المنصة الشرفية ليلقي قصيدة خلّد بها هذه المناسبة السعيدة، منشدا:

»من أجل مناطق عظمى متجاورة في العالم يقطعها نهر النيل الذي ينبع من إثيوبيا السمراء، صنعتِ ملوكًا يشتركون في حكمها برباط الزواج، فجعلتِ العرقَين المصري والليبي يختلطان في عرق واحد. فلتدعي ذرية الملوك تتولى زمام الأمور التي ورثتها من أبويها، بقوة، لحكم هاتين الرقعتين«(ج. درايكوت: hin-dawi.org).

إنها مشاهد متخيلة بناءا على معطيات من مظاهر الميثولوجيا الأمازيغورومانية، لقصة حب رائعة شهدتها ربوع تامزغا، تفاصيلها الدقيقة أخفاها التاريخ عنّا، بطلاها الأكليذ الأمازيغي قايوس يوليوس الملقب بـ يوبا الثاني وسيلينا الثامنة الملقبة «بكليوباترا القمر إبنة كليوبترا السابعة البطلمية (ملكة مصر)؛ التي كما هو معلوم؛ تلقت تكوينا مماثلا ليوبا الثاني» (شافية شارن: 51).

كلاهما ـ يقول التاريخ ـ كانت تجمعهما روابط مشتركة، أبرزها الحكمة والدهاء، مما جعلها أخيرا تختار الإقتران ب يوبا الثاني بعد فشل الإرتباط بأزواج متعددين. وكانت تحمل في قلبها ضغينة وحقدا يوازي ما يشعر به زوجها تجاه المستوطن الروماني، فحدّدوا خطة للإنتقام، وبرنامجا نهضويا غنيا للرقي ببلاد موريطانيا إلى مصاف المناطق المزدهرة للقضاء على التوسع الروماني وإضعاف سلطته بالمنطقة.

على هذا الأساس، وضع يوبا الثاني لبنة متينة لإمبراطورية أمازيغية واسعة جعل لها مركزين مهمين إحداهما إيول (شرشال الحالية) على الساحل المتوسطي شرقا، والآخر فوليبيليس (وليلي) غربا. ففرض يوبا الثاني سياسة جديدة في موريطانيا التي حكمها لمدة 48 عاما بين عامي 25 قبل الميلاد و23 بعده. تأثر بثقافة روما التي كان إلى وقت قريب حليفا لها، وإنعكس هذا التأثير بوضوح على محتوى إنجازاته العمرانية المتمثلة في تشييد المباني الضخمة وإيلاء الجانب الثقافي والعلمي والتعليمي الإهتمام الواسع، وهذا ما جعل المؤرخ الروماني بيلين الأكبر (23 ـ 79 م) يذكره بقوله: »كانت شهرة يوبا الثاني بخدماته العلمية تفوق شهرته بملكه«.

ومن المعروف تاريخيا، أن يوبا الثاني «كان على شيء عظيم من العلم وسعة المدارك، له ذكاء حاد وفكر وقاد وله تآليف كثيرة جدا في كل العلوم والفنون، أهمها تاريخ الرومان.. وكان يميل كل الميل إلى فلسفة اليونان وأدخل ثقافتهم وفنونهم إلى بلاده»(ت. المدني: 91). «ومما يزيد في شأن هذا الملك أنه كان فنانا مولعا بدراسة شؤون الهندسة.. وجلب لعاصمته ـ شرشال ـ مختلف الفنانين من مصر واليونان.. كما جلب لها عدد من الكتاب والشعراء والفلاسفة»(م. الدين المشرفي: 81). وكانت له أيضا إتصالات ثقافية مع رجال المسرح، يخبرنا م. عبازة، بقوله: »يوبا الثاني.. إتخذ ممثلين وممثلات؛ لايزالون بقصره وجلب إلى بلاطه أحد مشاهير الممثلين في التشخيص وإسمه ليونتوس لاريخوسي« (نور الدين عمرون: 09). كما «لم يشغله شيء عن المطالعة والبحث بروما ولاحين جلس على عرش آبائه، وكان يقول الشعر، ولازالت بين أيدي الأدباء أشعار بعث بها إلى ليونتوس»(محمد مصايف 1981). ويكشف المؤرخ والموسيقي الكبير بلوتاركو (ولد سنة 46 ب.م) عن القيمة العلمية ليوبا الثاني عندما يؤكد في كتابه «سيرتوريو» الفقرة التاسعة: »وكل هذا يقال على شرف يوبا الثاني، أحسن مؤرخ ظهر وسط الملوك«. وفي فقرة أخرى من كتاب قيصر، الفقرة 55 يقول: «ويعد يوبا الثاني من أكبر مؤرخي العالم الهليني» (ح. مجدوبي: 3918). على الرغم من أنه خدم الفكر الروماني بولاء ظاهر إلاّ أنه لم يكن منحازا له بشكل كبير، يقول عنه المدني: »تولى أفريقيا الجديدة بإخلاص تام، وكان يحب إخوانه البربر.. ويسلك أحسن سياسة معهم« (ت. المدني: 91). كما وصفه ش. جوليان، بقوله: »إن هذا الملك الشاب لنموذج بربري غريب« (أ. جوليان: 138).

حينما توفي أبوه يوبا الأول منتحرا، تبناه يوليوس قيصر عن عمر لم يتجاوز الأربع سنوات ومنح له إسم قايوس يوليوس، «حصل حينها على المواطنة الرومانية، وقضى فترتي الطفولة والمراهقة في روما»(ج. درايكوت: hindawi.org)، المدينة التي تلقى فيها تعليما لاتينيا. يقول عنه ش. جوليان: »وكان هذا الملك يحسن اليونانية واللاتينية والبونيقية وكان في تآلفه آخذ من كل شيء بطرف، فلم يبق علم واحد غريبا عنه، وكان في إمكانه أن يكتب في كل موضوع بفضل مكتبته الثرية ونساخه الذين لايعرفون التعب غير أن تآليفه لم تبق بعده«(أ. جوليان: 139).

مجهودات توجت في الأخير بكتابه الشهير (موسوعة ليبيكا) المفقودة، يلمح المؤرخون إلى أن معرفة جزء من مضمونها الأدبي والتاريخي يرتكز أساسا على كتابات المؤرخ الروماني بلينيوس كاسيليوس الملقب ببلين الكبير (23 ـ 79 م) الذي إستولى على فكر يوبا الثاني وجعل منه قاعدة ومصدرا أساسيا لكتابه الضخم المسمى: (التاريخ الطبيعي)؛ المتكون من 37 مجلدًا.

في 22 مارس من السنة الخامسة بعد الميلاد توفيت كليوباترا سيلينا، التي لعبت بلا شك دورا مهما في حياة يوبا الثاني العلمية، وكما «يبدو من خلال بروز صورها على عملة موريطانيا القيصرية، أنها قاسمته المُلك»(شافية شارن: ص: 51). وكان لموتها حدثا بارزا في المنطقة، إذ تزامن مع ظاهرة خسوف القمر. يحتفظ السجل الأدبي بمأثورة كتبها الأديب اليوناني كريناگوراس، تعتبر نعياً لكليوپاترا، يقول فيها:

القمر نفسه أصبح مظلماً، في إرتفاعه عند الغروب،
مغطياً معاناته في الليل،
لأنه شاهد سميته الجميلة، سيلينه،
متقطع الأنفاس، هابطاً إلى الظلمات،
فمعه الآن جمال ضيائها وضيائه،
وإختلطت ظلمته وظلمة موتها (Roller, pp. 249–51).

وبعد حوالي 18 سنة من هذا الحدث التراجيدي توفي يوبا الثاني، خلّفه إبنه بطليموس مباشرة، ويعتقد التاريخيون إلى أنه دفن إلى جانب زوجته في الضريح الملكي بموريطانيا (الجزائر)، هذا الصرح الأثري الضخم المعروفة في التراث المحلي بقبر الرومية والذي يحتفظ إلى اليوم برمزية قصة يوبا الثاني وسيلينا الأسطورية.

* كاتب أمازيغي، المغرب

جمعية تاليلت للمساعدة الطبية للفنانين تعلن أن باب الجمعية مفتوح للمساعدة الطبية لجميع الفنانين بدون استثناء

تطرقت مجموعة من المنابر الإعلامية بمختلف أشكالها مؤخرا للحالة الصحية للفنان الرايس أحمد أمنتاك وكان أغلبها مجانبا للحقيقة، وللتوضيح إرتأينا في جمعية تاليلت للمساعدة الطبية للفنانين أن ننشر هذا البيان تنويرا للرأي العام.

* تتكفل جمعية تاليلت للمساعدة الطبية للفنانين سنويا ومنذ سنة 2011 بأداء واجب انخراط الفنان أحمد رايسي المعروف بالرايس أحمد أمنتاك وحرمه في التعاضدية الوطنية للفنانين، والمعلوم أن التعاضدية الوطنية للفنانين تتكفل بتغطية % 80 من مصاريف علاج المنخرطين بها.

* مباشرة بعد علمنا بخبر مرض الرايس أحمد أمنتاك قام السيد رئيس الجمعية والسيد الكاتب العام بزيارة الفنان بمنزله والوقوف على وضعه الصحي، حيث تم نقله إلى مصحة خاصة وتلقى الفحوصات والعلاجات الطبية الضرورية ومكث بالعيادة مدة 6 أيام مرفوقا بزوجته، وغادر المصحة بعد تحسن حالته ولم يؤدي ولو سنتيما واحدا حيث تكفلت جمعية تاليلت للمساعدة الطبية للفنانين بـ 20% من المصاريف فيما تكفلت التعاضدية الوطنية للفنانين بـ 80% بحكم أنه منخرط بها.

* الفنان أحمد أمنتاك لايعاني من أي مرض يستوجب البقاء بالمصحة، مايعاني منه هو من مخلفات الشيخوخة بحكم كبر سنه حسب تصريح الأطباء المختصين الذين شخصوا حالته الصحية وسهروا على علاجه.

* إننا في جمعية تاليلت نولي عناية خاصة لهذا الفنان وغيره من الفنانين الرموز فيما يخص الجانب الصحي حيث أن الجمعية

تتكفل سنويا بأداء واجب الانخراط في التعاضدية الوطنية للفنانين لفائدة أزيد من 100 فنان وفنانة، بالإضافة إلى متابعة سير ملفاتهم والحالة الصحية للعديد منهم.

* نستغرب من تغييب الحقائق مثل هاته واستغلال صورة الفنان لأغراض أخرى.

* تؤكد جمعية تاليلت للمساعدة الطبية للفنانين أنه لم يسبق أن رفضت الوقوف إلى جانب أي فنان، وتعلن أن باب الجمعية مفتوح للمساعدة الطبية لجميع الفنانين بدون استثناء.

* إن تأسيس الجمعية جاء حفاضا على كرامة الفنان ومكانته في المجتمع لذلك لم يسبق لها أن قامت بإشهار أعمالها الإجتماعية والتصريح بأسماء الفنانين المستفيدين منها.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE
المركز السينمائي المغربي
Centre Cinématographique Marocain

إعلان عن الترشح للمشاركة في الدورة التكوينية السابعة في تقنيات كتابة السيناريو

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشراكة مع المركز السينمائي المغربي الدورة التكوينية السابعة في تقنيات كتابة السيناريو مخصصة لكتاب السيناريو باللغة الأمازيغية. من 5 إلى 11 نونبر 2015 بمدينة إيموزار كندر في إطار مهرجان سينما الشعوب.

وعلى المترشحين الراغبين في الاستفادة من هذه الدورة التكوينية أن يستوفوا الشروط التالية:
- أن تكون للمترشح تجربة سابقة في مجال كتابة السيناريو؛
- أن يكون بصدد إعداد مشروع سيناريو؛
- يستحسن أن يكون المترشح متقنا للغات: الأمازيغية والعربية والفرنسية.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1) طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2) بيان سيرة؛
3) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
4) رسالة تحفيز؛
5) ملخص لمشروع السيناريو.

وستتولى لجنة الإنتقاء المشتركة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمركز السينمائي المغربي دراسة المشاريع المقدمة إليها، لتعلن بعد ذلك عن لائحة المترشحين الذين تم انتقاؤهم.
وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الدورة التكوينية إيداع ملفاتهم، أو إرسالها باسم السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 30 أكتوبر 2015 إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

ليبيا : الأمازيغ يجددون مقاطعتهم لهيأة صياغة الدستور ويشيدون بإنسحاب الطوارق والتبو

إعداد ساعيد الفروح

عبر المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا المنتخب حديثا في بيان له عن استمرار سخط أمازيغ ليبيا بعد أربع سنوات عن الثورة على الأوضاع السياسية في البلاد، وكذا التنكر للحقوق الأمازيغية من قبل بقية الأطراف، وجددا تأكيده على استمرار مقاطعة الأمازيغ لهيأة صياغة الدستور الليبي، مشيدا بإنسحاب الطوارق والتبو منها، وهو الإنسحاب الذي اعتبره دليلا على صواب موقفه.

وأشار المجلس إلى أنه وبعيدا عن المسار الديمقراطي السديد، وخرقا لنود ما يسمى بالإعلان الدستور المؤقت، والضوابط القانونية، وأحكام القضاء الليبي. لا تزال المؤسسات التشريعية في ليبيا المتمثلة في المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، بالإضافة إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، جامدة في مواضعها، عاجزة عن الاعتراف بفشلها في إنجاز ما انتخبت من أجله، معتبرا إياها المسؤول الأول عن الأوضاع المتردية التي تعصف بالبلاد على كل الأصعدة، إذ بدلا من قراءة أخطاء الماضي القريب، واستنباط الموعظة من تجاوزات التسرع نحو الحلول التلفيقية، استمر القائمين على تلك المؤسسات، وبدعم من هيئات وحكومات دولية، في المضي قدما إلى الوراء وإذكاء الأوضاع المتأزمة.

وتزامنا مع إعلان الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي عن قرب آجال إنهاء أعمالها، جدد المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا باعتباره الممثل الشرعي والديمقراطي لجزء أساسي وأصيل من الشعب الليبي، تأكيد مقاطعته للهيأة التأسيسية لصياغة الدستور، ما لم يترسخ مبدأ التوافق الوطني في جميع مناحي الحياة السياسية، وفي مقدمتها آلية صياغة الدستور، ولوح بتصعيد مواقفه مع متغيرات كل مرحلة.

واعتبر المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا أن مقاطعته للهيأة التأسيسية لصياغة الدستور، كانت ولا زالت قائمة على أسس موضوعية سليمة، مشيرا إلى كون انسحاب ممثلي الطوارق والتبو مؤخرا منها دليلا على سداد رأيه، مجددا دعمه لموقف للطوارق والتبو، الرامي إلى إرساء أسس المساواة الحقيقية في عمل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، داعيا إياهم للتصدي سويا لكل مظاهر المغالبة والإستقواء للاستفراد بتقرير مصير الوطن والمواطن.

وفي السياق ذاته ندد المجلس بالتصريحات الإعلامية التي وصفها بالمستفزة وغير المسؤولة حول موقف الأمازيغ والتبو، سواء من طرف رئيس الهيئة، أو أعضائها، الأمر الذي لن يؤدي إلا لتضليل الرأي العام، وإثارة الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، قبل أن يشدد على أنه لم ولن يساند أو يتعامل مع أي تحرك سياسي، حقوقي أو تشريعي، ما لم يكن شريكا فيه، متساويا في الحقوق والواجبات.

هذا وكان ممثلو التبو والطوارق قد علقوا عضويتهم في الهيئة التأسيسة لصياغة الدستور الليبي، معتبرين كل ما يصدر عنها فاقدا للشرعية، ولا يمثل الطوارق ولا التبو لانعدام التوافق، كما وجهوا الدعوة لكافة مكونات الأمة الليبية والمجتمع الدولي، لإلزام الهيئة التأسيسية باحترام الإعلان الدستوري الذي يوجب التوافق مع الطوارق والتبو والأمازيغ واحترام العهد الذي قطعته الهيئة على نفسها بوضع دستور توافقي حديث يلبي طموحات وآمال كل الليبين.

يشار إلى أن الأمازيغ والطوارق والتبو قد سبق لهم منذ إنتخاب الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي أن نسقوا مواقفهم في مواجهة بقية الأطراف الليبية، التي ترفض بشكل كلي أي إقرار دستوري للمطالب والحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والطوارق والتبو في ليبيا ما بعد الثورة، وتتمسك بعروبة البلاد كما كان عليه الحال في عهد النظام السابق.

الجزائر تشرع في محو الأمية بالأمازيغية وتعميم تدريسها

ستطلق الجزائر تزامنا مع منتصف شهر أكتوبر الجاري فروع محو الأمية باللغة الأمازيغية في تسع ولايات كمرحلة أولى، حسب ما أعلنت عنه المحافظة السامية للأمازيغية.

و حسب ما نقلته «واج» فقد أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لعملية محو الأمية بالأمازيغية يوم السبت 10 أكتوبر 2015، بمركز محو الأمية في ولاية بومرداس (حي ابن خلدون بومرداس- المدينة) بحضور الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية سي الهاشمي عصاد ورئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية «إقرأ» عائشة برقي.

وأوضحت المحافظة السامية للأمازيغية وفق ما نقله نفس المصدر أن الولايات المعنية بتعليم اللغة الأمازيغية للكبار هي الجزائر العاصمة ووهران وغرداية و بومرداس وتيزي وزو وبجاية والبويرة وسطيف وباتنة، مشيرة إلى أن ولايات أخرى ستشملها هذه العملية تدريجيا حسب مخطط يرمي لتعميم يغطي كامل التراب الوطني الجزائري.

وسيتم تنظيم يوم بيداغوجي بتاريخ 17 أكتوبر بالجزائر العاصمة لفائدة الأساتذة المكلفين بضمان دروس محو الأمية باللغة الأمازيغية عبر بعض الولايات، حسب ما أكدته المحافظة السامية للأمازيغية التي سبق لها أن نشرت مع جمعية «اقرأ» كتابا موجها لتعليم اللغة الأمازيغية في إطار الاتفاقية الإطار المبرمة بين الطرفين في شهر أبريل 2015.

واعتبرت المحافظة السامية الأمازيغية وفق «واج» أن ترقية اللغة و الثقافة الأمازيغيتين أمر «حيوي في مسار التنمية المستدامة للمجتمع بصفة عامة»، كما يساهم في إدماج ترقية الأمازيغية في أجندة العلاقات بين مؤسسات الدولة و المجتمع المدني مؤكدة أنها سترافق أكثر جمعية «اقرأ» في مجال تعليم اللغة الأمازيغية للكبار.

من جانب آخر نقلت «واج» أن وزيرة التربية الوطنية الجزائرية نورية بن غبريط أكدت بوهران يوم الخميس 08 أكتوبر على أن تدريس اللغة الأمازيغية سيتم في نهاية المطاف عبر كافة المؤسسات التربوية للبلاد.

وأشارت الوزيرة إلى أن «تدريس اللغة الأمازيغية يتم حاليا بواحد وعشرين ولاية بالجزائر مقابل إحدى عشرة ولاية خلال السنة الدراسية الماضية». وعبرت بن غبريط عن أملها في أن تدرس هذه اللغة تدريجيا على مستوى كل الولايات وفي نهاية المطاف عبر كافة المؤسسات التربوية».

وأبرزت بن غبريط خلال إشرافها على تدشين مدرسة ابتدائية جديدة بحي الياسمين ببلدية بئر الجير (شرق وهران) مخاطبة معلمين وإطارات قطاع التربية بالولاية ومن الوزارة أن «اللغة الأمازيغية تعد جزء لا يتجزأ من تراث الجزائر»، مضيفة أنه يتعين تعميم تدريس الأمازيغية عبر كل التراب الوطني، ومع الدفعات الجديدة لأساتذة اللغة سيتم تدريس الأمازيغية بكافة المؤسسات التربوية ولن تكون من إختيار أولياء التلاميذ فقط مثلما هو الشأن اليوم» وفق ما نقلته «واج».

وأشارت بن غبريط كذلك، إلى أن «اللغة الأمازيغية تعد في المدرسة مادة كباقي المواد الأخرى وستأخذ النقاط المتحصل عليها من قبل التلميذ بعين الاعتبار في حساب المعدل».

في السياق ذاته أنشأت وزارة التربية الجزائرية بالشراكة مع المحافظة السامية للأمازيغية منذ شهر أبريل الماضي، مجموعة عمل لتنسيق العمل و توفير الظروف الضرورية لتعميم تعليم اللغة الأمازيغية في البلاد، وتزامنا مع ذلك تعهد مسؤولين بوزارة التربية بأن تكون «كل الظروف مهيأة لإطلاق تعليم اللغة الأمازيغية خلال الدخول المدرسي الحالي»، وبإستعداد الوزارة لفتح أقسام اللغة الأمازيغية لاسيما في الجزائر العاصمة ولو حتى ب»تلميذ واحد» إن اقتضى الأمر.

غرداية : استمرار اعتقال العشرات من النشطاء الأمازيغ بدون محاكمة بتهم عقوبتها الإعدام

عاد الناشط الحقوقي المزابي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي كمال الدين فخار مع بداية شهر أكتوبر الجاري، والناشط المزابي سوفغالم قاسم منذ نهاية شهر شتنبر الماضي، ليستأنفا إضرابهما عن الطعام في سجن المنيعة بولاية غرداية الجزائرية.

ونقلت مصادر من عائلة "سوفغالم قاسم" أن حالته الصحية والنفسية جد متدهورة وزاد من سوئها عدم قيام السلطات الجزائرية بعرضه على أي طبيب إلى جانبها إقدامها على توقيف تزويده بمادة السكر.

واستمر إضراب الناشطين الأمازيغيين المزابيين لأكثر من أسبوع قبل أن يقوما بتوقيفه مؤقتا، وذلك بعد إقدام السلطات الجزائرية يوم السبت 03 أكتوبر 2015 على نقلهما من سجن المنيعة إلى غرداية، من أجل محاكمتهما في قضية تتعلق بوقفة سلمية يعود تاريخها إلى سنة 2013، وعرضا على المحكمة يوم الإثنين المقبل 05 أكتوبر 2015، إلا أن القضية أجلت لجلسة لاحقة، وذلك قبل مباشرة التحقيق مع فخار وسوفغالم من طرف قاضي التحقيق لدى محكمة غرداية في مجموع التهم الجنائية الموجهة لهم يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2015.

والناشطين السالفي الذكر هما ضمن مجموعة تضم خمسة وعشرين معتقلا من أمازيغ المزاب، وكلهم نشطاء حقوقيين ينتمون لحركة المطالبة بالحكم الذاتي في أمزاب، وقد استغلت السلطات الجزائرية أحداث العنف التي أودت بحياة عشرات المزابيين قبل أشهر في ولاية غرداية لتقوم بحملة إعتقالات عشوائية لتصفية هؤلاء الحقوقيين المعتقلين منذ 09 يوليوز 2015 بدون محاكمة، ووجهت إليهم نفس التهم، ومنها المشاركة في عمل إرهابي والتحريض على الكراهية، وارتكاب أعمال تخريبية بغرض النيل من أمن الدولة والوحدة الوطنية والترابية، وتكوين عصابة إجرامية لارتكاب جرائم، والقتل مع سبق الإصرار والترصد، وتهديد وحدة الأراضي الوطنية، ونشر منشورات مضرّة بالمصلحة الوطنية، والمشاركة في تجمع مسلح وتجمع غير مسلح، والتشهير بمؤسسات الدولة، عملا بالمواد 87 مكرر و176 و255 و79 و96 و97 و146 من قانون العقوبات، وهي تهم خطيرة تصل عقوبتها إلى الإعدام.

يذكر أن بيانا لمندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر "سكوتي خضير" كان قد أورد أن النظام الجزائري بعد قرابة ثلاثة أشهر من الإعتقال التعسفي لخمسة وعشرين ناشطا حقوقيا أمازيغيا مزابيا، لا زال يواصل تجاهل النداءات والمطالب الحقوقية والأمازيغية الدولية بالإفراج عن المعتقلين الأمازيغ تعسفا، ويلجأ لسياسة الصمت لعدم وجود ما يقنع به الرأي العام العالمي بخصوص التهم الخطيرة الملفقة للمعتقلين، كما لم يجد ما يبرر به الجرائم الإنسانية وانتهاكاته المستمرة للمعاهدات والمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان التي اقترفها ضد شعب آت امزاب.

وشدد "سكوتي خضير" على أن وضعية النشطاء الحقوقيين الأمازيغ داخل سجن المنيعة خطيرة ويجب مواصلة العمل إلى حين تحقق الإفراج اللا مشروط للدكتور فخار كمال الدين وباقي المعتقلين الأربع، مجددا نداءه لكل الهيئات والمنظمات الحقوقية والنشطاء الحقوقيين والأقلام الحرة لكي تضغط أكثر على النظام الجزائري لتسريع إجراءات الإفراج.

إعداد
رشيدة
إمرزيك

ولكا عربية نور الباز، رئيسة الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية، في حوار مع «العالم الأمازيغي»

المرأة الأمازيغية هي الثقافة و التراث وهي صورة لحضارة جديرة بالتقدير

*** نبذة عن الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية، وما هي اهتماماتها ودواعي تأسيسها.**

** الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية «ثقافة و تواصل» اسم الجمعية يحتوي كل نشاطها و اهتماماتها فالمرأة الأمازيغية هي الثقافة و التراث وهي صورة لحضارة جديرة بتقدير كل الحضارات السالفة و القادمة.

وتقدم الجمعية خدمات ثقافية وتواصلية هدفها حماية التراث بما فيه من عادات وتقاليد امازيغية مع المحافظة على الكتابة التيفيناغية التي كادت تنقرظ .

وتهدف الجمعية الى حماية التراث الأمازيغي من الاندثار وتأطير النساء الامازيغيات عبر تنظيم ورشات مهنية في المجال الحرفي والغذائي الأمازيغي والجمعية ستسعى إلى المساهمة في اطلاق العديد من المشاريع في مجال الصناعات التقليدية لفائدة الأمازيغيات بهدف النهوض بالمرأة الريفية والمساهمة في التنمية الاقتصادية فضلا عن ربط جسور الثقافة والتواصل بين بلدان شمال افريقيا التى تجمعها نفس العادات والتقاليد.

*** أكدت في ندوة صحافية بمناسبة تأسيس الجمعية بأنها تهدف الى حماية التراث الأمازيغي من الاندثار وتأطير النساء الأمازيغيات عبر تنظيم ورشات مهنية في المجال الحرفي والغذائي الأمازيغي، هل هذا يعني ان الجمعية لا تسعى الى تأطير النساء سياسيا؟**

** سيدتي الجسم النحيف لا يستطيع التفكير بطريقة سليمة، همنا إحياء الروح الأمازيغية الثقافية، وبعث الأمل في المرأة و التأكيد على ضرورة وجودها في المجال الاجتماعي، كمحافظة و مؤتمنة على تراثنا وفي المجال الاقتصادي السياحي فمنتوجها هو المعرف الوحيد للصناعة القليدية بتونس. فلا السياسي يستطيع نسج قطعة صوفية ولا صاحبة الانامل الذهبية تستطيع نسج نص سياسيا اي صحيح كلاهما فن و لكن مختلف كل الاختلاف.

*** هل هناك جمعيات أخرى تدافع عن حقوق المرأة بتونس؟ وما أهم الحقوق التي تطالب بها؟**

الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية «ثقافة و تواصل» أولا لاتدافع على حقوق المرأة التونسية الأمازيغية باعتبار ان المراة في تونس لهاعدة مكتسابات رسمية فانونية حث عليها الدستور التونسي وقد تجاوزات بذلك كل نساء العرب.

ثانيا هنالك عدة جمعيات تونسيات متخصصة في المحافظة على حقوق المرأة مع العلم أن للمرأة التونسية وزارة خاصة بها .

*** ما موقع المرأة داخل مراكز القرار للدولة التونسية؟**

** تواجد المراة التونسية داخل مراكز القرار نستطيع تقديرها برتبة ممتاز. وترشح إمرأة تونسية للرئاسة دليل وجودها في المراكز العليا للقرارات..

*** كيف تعاملت المرأة التونسية مع الثورة التي عرفتها تونس وكيف ترين مستقبل الأمازيغية في تونس؟**

** مستقبلنا في ازدهار والدليل على ذلك التصريح القانوني لعدة جمعيات امازيغيات بعثن بعد الثورة، فنحن نستبشر خيرا، اما بالنسبة للثورة فالمراة مشارك فعال فيها.

*** كيف ترين وضعية المرأة المغربية؟**

** انشاء الله خير فالعلم نور و المراة أصبحت متعلمة و لها حقوق كما لها واجبات فاحترامهما يسهل لها الحياة.

*** ما هي الخيارات المتبقية لدى أمازيغ تونس من أجل إقرار حقوقهم اللغوية والثقافية، في ظل حسم دستور ما بعد الثورة لهوية تونس بإعتبارها عربية إسلامية؟**

** المثابرة على احياء موروثنا الثقافي بكل ما فيه من لغة و عادات و تقاليد و الصمود.

نَوال السَّعدَاوي: المرْأةُ التي هددتْ عرشَ الرِّجال

إنها القضية، تلك التي تجُزّ أغصان حياة الكتاب والمفكرين الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن قضايا الإنسان، فهم إلى الآخرة أقرب وإلى الزوال أدنى، لأن حملات التشهير المختلفة التي تصدر من خصومهم في الفكر، ومن الدولة التي يئست من تواجدهم المستمر على قيد الحياة، لم تبق على كمية هواء تكفيهم للتنفس بشكل طبيعي.

ولعل نوال السعداوي من صفوة النخبة التي عانت من شكلي الاضطهاد؛ ذاك الذي مارسته السلطة حين اعتقلتها بسبب نضالها في صفوف الحركة الماركسية أيام السادات. وذاك الآتي من التفكير النسقي في الدين الذي راد فيه إخوان مصر وسلفيوها وأزهريوها؛ فقد حكم عليها الأزهر بالكفر والردة، وخُصصت عشرات الحلقات في البرامج التلفزيونية الدينية، للتشهير بها والتحريض على قتلها، وقد قال عنها الداعية خالد عبد الله إنها تستحق الرجم والشنق والقتل، وتأسف على عدم تواجدها في بلد إسلامي، وإلا كان مصيرها ذلك المصير.

لهذا تجدها لا تتوقف عن الدعوة إلى الدولة المدنية، لأن الأخيرة تكفل للناس حرية التفكير في كل ما يحيط بهم، بما فيه الدين نفسه، الذي اعتبرته شأنا خاصا يتم بشكل عمودي بين السيد والعبد. ومع ذلك، فسهام نقدها ليست موجهة لخطاب الأديان فحسب، فهي مصرة على نقد الرأسمالية والنظام الأبوي ومتمسكة بقواعد التحليل الماركسي للظواهر المجتمعية.

لكن نقد الخطاب الديني هو الذي جعلها عرضة للمحنة، فقد رُفعت قضايا لتطليقها من زوجها الروائي المعروف شريف حتاتة، باعتبار أنها أصبحت -كما يعتقدون- مرتدة، تماما كما حدث مع نصر حامد أبو زيد.

والمؤكد من ذلك كله ، أنها امرأة مختلفة عن كل النساء؛ فهي رقيقة الحس، لكنها صلبة الإرادة. كثيرة الثقة بالناس، لكنها قادرة على استعادة نفسها حين تثبت الإدانة. سعيدة الحظ بارتقائها إلى مصاف أصحاب الكعاب الطويلة، لكنها سيئة الحظ بمجتمعها المنحدر إلى المراتب الدنيا من التردي الحضاري.

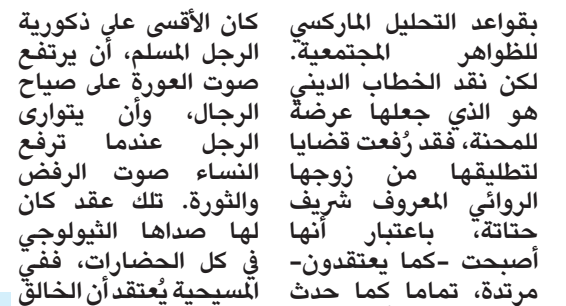

مبارك أباعزي

كان الأقسى على ذكورية الرجل المسلم، أن يرتفع صوت العورة على صياح الرجال، وأن يتوارى الرجل عندما ترفع النساء صوت الرفض والثورة. تلك عقد كان لها صداها الثيولوجي في كل الحضارات، ففي المسيحية يُعتقد أن الخالق صنف الرجال والنساء على نحو مختلف. وفي الصين يعتبرون لغة النساء كالسيف لا تتركه المرأة يصدأ. كما أن الإنجليز يقولون إن الصمت هو أحسن حلي المرأة، إلا أنها قليلا ما تتقلده، وفي الإسلام تعتبر ناقصة عقل، وفي أغلب الأمم ليست سوى موضوع للشهوة. وهذه التصورات كانت سائدة في كل الحضارات القديمة،

لكن أغلبها لم يعد سائدا في الوقت الحالي، بعد أن أثبتت المرأة جدارتها في كل الميادين. ولعل المؤسف في الأمر، أن الخطابات الإسلامية المتشددة تريد انتقدها الكثير من دعاة هذا الزمان، مثل عبد الحميد كشك، وأبو إسحاق الحويني، وخالد عبد الله، وغيرهم كثير، واتهموها بالكفر؛ فقد

لنا أن نعود لتكريس هذه التصورات بإحيائها لما كان زمن الرسالة، وليس بالبعيد ما قاله أبو إسحاق الحويني حين أكد أن المرأة مهما صعدت هي مقلدة وعامية، فالعلم في نظره إنما هو للرجال!

والحقيقة التي لا تُدارَى، هي أن التكفير نفسَه، يوجه لذوي المكانة الفكرية والمعرفية الكبيرة، أي أن التكفير في حد ذاته اعتراف بما تمثله نوال السعداوي في الذاكرة الثقافية للمصريين ولقرائها كافة، فهي في كل الحالات، لا تتدثر بمقالات معدودة لكي تكون سهلة المنال، فإنتاجها يتجاوز الخمسين كتابا، ومعظمها أثار ضجة حين إصداره، من قبيل «الإله يقدم استقالته»، و«سقوط الإمام»، و«الوجه العاري للمرأة العربية»، و«جنات وإبليس»، و«ملك وامرأة وإله» و«مذكرات طفلة اسمها سعاد»، و«مذكراتي في سجن النساء».

وهي، إلى حدود كتابة هذه الكلمات، مازالت تقْدم، بخطى واثقة، على تعرية الطابوهات الاجتماعية، وتغيير أنساق التفكير التليدة، وهدم المسلمات التاريخية التي تعشش في الذاكرة الجماعية منذ زمن طويل.

أغنية عن شمال إفريقيا في البوم جديد للفنانة الأمازيغية فاطمة تاشتوكت

صدر لجوهرة الأغنية الأمازيغية الفنانة فاطمة تاشتوكت البوم غنائي جديد تحت عنوان- «ama-zigh igan ahurri» أمازيغ إيكّان أحوري- وذلك تزامن مع مناسبة عيد الأضحى. وفي تصريح خاص. قالت الفنانة تاشتوكت « أعلم أنني تأخرت كثيراً في طرح الألبوم، كما أنني أتوصل بعشرات الرسائل تستفسرني عن الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير.. كل ما أود أن أقوله أنني أفضل أخذ وقت كافي لإختيار الأغاني ولكلمات الشعرية المتميزة عن البومات السابقة ، ويتضمن العمل (9) أغنيات منهم أغنية عن تاريخ اللغة والثقافة الأمازيغية بشمال إفريقيا، وأغنية عن حورية وحقوق المرءاة في المجتمع، ومواضع اخرى منها إجتماعية والرومنسية وذلك بعد غيابي عن انتاج أي عمل غنائي منذ سنة الماضية».

واضافت: ان الالبوم تم طرحه في السواق من إنتاج شركة ضولس للانتاج dolce production، وارجو ان ينال اعجاب جمهوري لانني بذلت فيه مجهودا كبيرا لكي يخرج بالشكل المناسب حيث التزم على إعطاء الجديد لجمهوري العزيز.

وعن حفلاتها الموسيقية قالت الفنانة : في صدد تحضر للمشاركة في جولة فنية في بعض المدن الاروبية خلال بداية السنة المقبلة بحول الله.بالاضافة الى برنامج الفني في المغرب.

وتعتبر الفنانة فاطمة تاشتوكت من أبراز الفنانات الشابات في مجال الأغنية الأمازيغية حيث فازت بمسابقة أحسن صوت غنائي في أحد الأداعات الخاصة بأكادير،وحاصلة على الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية لسنة 2010 التي يسلمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خلال مسيرتها الفنية أصدرت سبع البومات غنائية حيث كانت الانطلاقة الرسمية سنة 2007 وشاركت في عدد من المهرجانات والسهرات الموسيقية دخل وخارج الوطن.

المصادقة على تمكين المرأة من اصطحاب أبنائها إلى الخارج دون ترخيص أبوي

صادقت الاثنين 19اكتوبر لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب التونسي على مشروع قانون أساسي يتعلق باتمام القانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر.

ويلغي هذا القانون مظاهر التميز القائمة في اطار القانون الحالي في مجال منح الترخيص لاستخراج جواز سفر القاصر او سحب جواز السفر او الترخيص لسفر القاصر الى الخارج و ذلك من تمكين كلا الوالدين من منح الترخيص او سحبه دون تمييز وهو ما من شأنه تيسير تصريف شؤون الأسرة.

فن أحيدوس معاني ودلالات

*** مقدمـــــة: تعريف كلمة أحيدوس:**

أحيدوس مشتقة من الحدس أي الشعور الباطني للحالة النفسية لطرف آخر عن بعد، و عند الأمازيغ، عرفه الشاعر الباحث باسو جبور، و قسم الكلمة إلى شقين: « أخ» «إدوس» و الكلمة الأولى تعبير عن الصبر عند الوخز المفاجئ في أحد أعضاء الجسم، أما كلمة إدوس فمعناها في لغة الجنوب الشرقي عملية الرفس، و قد أرجع الباحث أصل هذه الكلمة المركبة إلى عمليات البناء التقليدي القديم الذي تعرف به المنطقة حيث يتم بناء القصور بطريقة اللوح بالاعتماد على رفس التربة المبللة مخلوطة بالتبن الذي يضم بعض الأشواك التي قد تصيب القدمين من خلال عملية الرفس. و قد نعثر على تعاريف أخرى لهذه الكلمة.

*** تمثلات فن أحيدوس:**

لا أحد يجادل في أن تاريخ الأمازيغ تاريخ حربي بامتياز، فمنذ تواجدهم ببلاد تمازغا تعرضوا لعدة غزوات و محاولات للاحتلال قبل مجيئ الإسلام (حضارات ما قبل التاريخ) و في مواجهة الفتوحات الإسلامية و خلال تعاقب كل الحضارات التي حكمت المنطقة ووصولا إلى مواجهة الاحتلال الفرنسي والإسباني. هذا التاريخ الطويل من الحروب زرع في ذاكرة هذا الشعب الأمازيغي قيم التضامن و التعاون و الصمود جعلته يبلورها على شكل رقصات جماعية تجسد المعركة و خططها وأدوار كل مقاتل في قالب فني يصعب فك رموزه لغير العارف في ميدان التاريخ و السوسيولوجيا.

*** معاني و دلالات بعض الحركات في فن أحيدوس:**

كان شكل أداء رقصة أحيدوس قديما في كل ربوع البلاد يؤدى على شكل دائري مغلق و هذا يدل على خطط حماية مجالهم من كل غزو أجنبي أو حماية مواشيهم بالحواجز الشوكية خلال عمليات الترحال الدائمة خوفا من غزوات اللصوص أو الوحش.....و هذه الخاصية اشتركت فيها كل قبائل الأطلس من تازة إلى أزيلال.

أما الشكل الحالي الذي اتخذته رقصة أحيدوس و الذي أخذ شكل هلال فلم يظهر سوى في منتصف القرن العشرين أي خلال فترة الاستعمار الفرنسي وبعده. و السبب في ذلك أن طبيعة هذا الاستعمار الحديث تختلف عن طبيعة الاستعمار الذي واجهوه قديما و الحروب القبلية التي اصطدموا فيها قبل دخول المستعمر الأوروبي، و كان بديهيا أن تتغير الخطط الحربية و بالتالي تغيير متمثلاتها في القالب الفني عند ممارسيها. فما يسمى ب»الريف» عند قبائل آيت وراين نسبة إلى الشكل الهلالي لتلال مقدمة جبال الريف التي نطل عليها أينما اعتلينا جبلا من جبال آيت وراين و الشكل الهلالي لأحيدوس عند آيت وراين راجع إلى خطة حصار العدو، حيث يهاجمون العدو جماعة من الخلف في اتجاه سفوح الجبال التي تشكل النصف الآخر من حاجز الحصار. أما في باقي مناطق الأطلس المتوسط، فإن شكل أحيدوس يكاد يكون على شكل خط أفقي ذلك أن القبائل الأمازيغية هناك، كانت في غالب الأحيان تنهج خطة الاصطفاف ضد العدو و على شكل حواجز بين جبلين.

لنعد الآن إلى تركيبة هذه الكتيبة المحاربة /الريف. هي مجموعة مقاتلة لكل واحد دورها أما لباسها فهو موحد باستثناء المخبر/(شامبيط) الذي يتميز بلباس يميزه بعض الشيء عن المجموعة، و يسمى في الأطلس المتوسط (أعلام)، وعند آيت وراين (أَمْنْدَاهْ) أي سائق المجموعة. و لفهم دوره الاستخباراتي أكثر يجب الانتباه إلى أن حركاته في اتجاه قارعي الدفوف هي التي تتحكم في تغيير حركة كل المجموعة أي تغيير الخطة الحربية وفقا لمستجدات المعركة. هناك وجه اختلاف يميز بين أحيدوس عند قبائل آيت وراين و مرموشة و بقية قبائل الأطلس و يتمثل في أن كل المشاركين في أحيدوس بالأطلس المتوسط يقرعون الدفوف جماعة أما آيت وراين و مرموشة فيقتصر القرع على اثنين أو ثلاثة من الرجال يتموقعون أمام المجموعة المتصافة و يعبرون ساحة الحفل/ المعركة مشيا وأحيانا جريا حيث يعتبرون بمثابة منسقين بين أمناه/الضابط وبقية أعضاء المجموعة/الجنود.

و من أوجه الاختلاف أيضا الأشعار التي ترددها المجموعة خلال عملية الرقص. ففي الأطلس المتوسط تؤدى رقصة أحيدوس بترديد بيت شعري، نصف المجموعة يردد شطرا و النصف الآخر يردد النصف الثاني أما عند آيت وراين فيتم ترديد عبارة (أَهَا يَوَا هَهَاوَا) فعند التأمل في طرق المقاومة عند قبائل الأطلس فنجد أن المعركة مصحوبة بحرب كلامية بالسب و الشتم أما عند آيت وراين فالمعركة تكون مصحوبة بإطلاق الصياح المختلف و إثارة الفوضى وسط القبيلة لتحريض أكبر عدد ممكن من المقاتلين للمشاركة. و لا تنبري القبيلة الأمازيغية للاحتفاء بالنصر في المعركة أي الفصل الأخير من رقصة فن أحيدوس إلا عند الانتقال إلى رقصة تاشطاوانت و هي رقصة سريعة وخفيفة عند قبائل الأطلس المتوسط مصحوبة بترديد عبارات (إيه أوا إيه أوا...).

أما عند آيت وراين فتعتبر كلمة «أَعَسْتُو» إيذانا بالانتقال من خطة حربية إلى أخرى أي من حركة في الرقص إلى أخرى، لتكون رقصة «تَاحْرِّدَالْتْ»/ العرجاء هي رقصة الاحتفاء بالنصر لدى القبيلة و تكون بالاعتماد في الوقوف على رجل واحدة و طي أخرى مرفوعة شيئا ما عن الأرض و هي بمثابة إهانة للعدو المنكسر الذي لا يقوى على المواجهة و لو كان العدو واقفا على رجل واحدة، متبوعة برقصة « أَلْ ث هوا» أي إصعد و انزل و معناها الحربي التمشيط الأخير لساحة المعركة.

*** الخاتمـــــة:**

يبقى فن أحيدوس أكبر مرجع لفك رموز ما عاشته القبائل الأمازيغية من حروب مع كل دخيل حاول الاستيلاء على مجالها و تغيير بنيتها و مقوماتها الأصلية. لذلك يجب الحفاظ عليه و حمايته من فقدان خصوصياته و التصدي لكل من يحاول تشويهه حماية للذاكرة الجماعية للأمازيغ وحفاظا على هويتهم، لذلك يكون من الأجدر للطلبة و الباحثين توجيه و تعميق أبحاثهم في هذا الميدان خدمة للهوية و الثقافة الأمازيغية.

* محمد بورمظان
باحث في التاريخ و التراث

"تامزيلت" حرفة تقليدية تصارع الانقراض في إغيل نومكون

"الفرق بيننا و بينكم أن حدادينا طوروا حداداتهم فحققنا الثورة الصناعية،بينما بقي حدادوكم في التقليد" أحد السياح الإنجليز لواحة مكون

-1 -معطيات عامة

تطلق "تامزيلتTamzilt " في اللغة الأمازيغية على الحدادة التقليدية كما تطلق على زوجة أو ابنة الحداد الذي يسمى "أمزيلAmzil "،وإن كانتا(زوجة وابنة الحداد) لا تمارسان هذه الحرفة،وتعتبر تامزيلت أو الحدادة التقليدية من الحرف العريقة بمنطقة الجنوب الشرقي عامة و إغيل نومكون تحديدا.

من الصعب تحديد التاريخ الفعلي لظهور هذه الحرفة بإغيل نومكون،إلا أن ارتباطها بحاجيات المجتمع المكوني الفلاحي في غالبيته العظمى،يرجح أن تكون بداياتها الأولى مع بداية الاستقرار البشري بالمنطقة والذي يعود إلى قرون خلت،وما يؤكد ذلك هو رواية موح أوعدي نايت عدي البالغ من العمر أكثر من 90 سنة،حيث يقول بأنه ورث هذه الحرفة عن أجداده الذين ورثوها بدورهم عن أجدادهم،ما يعني أنها تعود لأزيد من قرنين من الزمن على أقل تقدير.

وجدير بالذكر أنه ونظرا لما تتطلبه من مجهود بدني كبير،فإن تامزيلت بإغيل نومكون كما في غيره من مناطق الجنوب الشرقي اقتصرت على العنصر المائلة بشرته إلى السواد والذي يسمى محليا"أسوقيي Asuqiy وجمعه إسوقيين1)"Isuqiyen)،لما يتصفون به من قوة عضلية وبدنية،حيث يشكلون مجموعات بشرية مستقلة بذاتها تسكن دواويرا تحمل أسماء تنسب إلى مهنتهم"إمزيلنImzilen "(أي الحدادين) وفي حالة وجودهم كأقلية داخل دوار ما،فإنهم ينسبون إليه بإضافة صفتهم إلى اسم ذلك الدوار فنقول مثلا" إمزيلن ن أمجكاك Imzilen n Umjegag "،"إمزيلن نايت داودImzilen n ayt Dawd "... وما انتشار أسماء هذه الدواوير في دادس(دوار إمزيلن) وتنغير(تاوريرت ن إمزيلن) وإغيل نومكون(دوار إمزيلن) إلا دليل على أن هذه الحرفة كانت تشغل الكثيرين وأن الإقبال عليها كان كبيرا قبل أن تتراجع وتتجه نحو الانقراض لأسباب عدة كما سنرى.

والمثير للاهتمام أن "أمزيل" رغم الخدمات الجليلة التي كان يقدمها لمجتمعه من صنع أدواتهم أو شحذها وإصلاحها وما كان يبذله من مجهود في سبيل ذلك،إلا أن مهنته "تامزيلت" ظلت حرفة ينظر إلى صاحبها في المنطقة نظرة دونية تحقيرية(2)،والدليل على ذلك أن يقول أحدهم-مثلا- وسط مجلس من الناس وهو ذاهب لقضاء حاجته"Samhati Addugh ad frugh iwmzil "وترجمتها"استسمح فأنا ذاهب لأدفع للحداد أجرته" !

الدليل الآخر على دونيتها في المخيال المحلي أن الحداد لم يكن يتلقى مقابل عمله أجرة نقدية،بل كان عليه أن ينتظر موسم الحصاد"Tanbdut" ليتسلم حفنة من القمح أو الشعير يقول عنها عمي موح أوعدي(3)"إنها لم تكن تغني ولا تسمن من جوع"،في حين لم تستعمل النقود في التعامل بين الحداد و زبائنه إلا في وقت لاحق.

إن هذه النظرة الازدرائية اتجاه الحدادة التقليدية وضعف مداخليها كانا ربما السببين المباشرين لهجرة الكثيرين لها والإقبال على تعلم مهن أخرى،خاصة بالنسبة للشباب الذين يتضايق بعضهم من وصفه ب "أمزيل" نسبة إلى أجداده،في الوقت الذي لا يعير بعضهم الآخر اهتماما للأمر،بل ويفتخرون بمهنة أجدادهم،ما دفعهم إلى تطويرها وعصرنتها وولوج معاهد التكوين المهني لتتحول تامزيلت إلى حدادة عصرية،حيث يتوفر إغيل نومكون على مركب حرفي عصري للحدادة يقوم بدورات تدريبية من حين لآخر،والملاحظ أن نفس "العنصر الأسود" هو الذي يعمل بأغلب الورشات العصرية المنتشرة في دواوير إغيل نومكون،مما يؤكد ما قلنا سابقا من انتقال الحرفة من الأجداد إلى الأحفاد مع اختلاف الزمان والوسائل والظروف.

-2 -الحدادة المكونية قديما

أ-كيفية الحصول على الحديد

لما كان الحديد المادة الضرورية الأولى للحداد،فقد كان من اللازم أن نطرح السؤال التالي:من أين وكيف كان إمزيلن يحصلون على هذه المادة الأساسية لصناعتهم؟

لقد سعى حدادو مكون للحصول على هذه المادة من إشحيحن بمنطقة صاغرو،حيث يروي عمي موح أوعدي(أقدم حداد في المنطقة)،أنهم كانوا يسافرون على البغال والحمير لمدة يومين،يصلون إلى إشحيحن و يبيتون هناك وفي الصباح الباكر يقومون بجمع معدن الحديد المنتشر على سطح الأرض أو يقومون بالحفر للبحث عن حديد ذي جودة عالية ثم يقفلون راجعين نحو ورشاتهم لتبدأ عملية الصهر والتنقية،كانت حمولة البغلة تكفيهم لمدة تتراوح بين 15 إلى 20 يوما.

أما حدادو أيت زكري(إمزيلن نايت زكري) فكانوا يأتون بالحديد من مكان يدعى "تاداوت نلمعدTadawt n Lm3d" قرب "أقا نعسكر"،إلا أن حديد هذه المنطقة ضعيف الجودة، يضيف عمي موح.

ويواصل متحدثا عن مصادر الحديد في ذلك الوقت:"مع وصول الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة لم يعد الحديد الخام يستعمل بكثرة،بل أصبحنا نستعمل قضبانا حديدية غليظة عبارة عن أجزاء وبقايا آليات ومحركات ضخمة لم تعد صالحة للاستعمال،كان التجار ينقلون هذه القضبان"إفكاكن Ifeggagen" على الجمال والبغال من مراكش إلى بومالن أي كنا نشتريها عند تجار الحديد هناك،وفي مرحلة الاستقلال ستظهر القضبان الحديدية المساء المصنوعة من أوزال(أي الحديد) الخاصة بالبناء،ثم في مرحلة موالية ستصل إلينا القضبان المبرومة و التي نسميها لحديد نلهند".

ب-مراحل صهر و إعداد الحديد

يروي موح أوعدي عن مراحل صهر الحديد وإعداده قائلا:"يمر صهر الحديد الخام بعدة مراحل،أولها أنه يتم وضع الفحم في فرن صغير مبني بالطين يسمى"تافورنوت Tafurnut"متصل عن طريق أنبوب بمنفاخ جلدي كبير يسمى "إفولانIfullan " يتكون من جزئين متقابلين يصدران الهواء بالضغط عليهما بشكل متوالي،حيث يتولى "أدرّابAdrrab " و هو مساعد "المعلم" هذه المهمة،ليسلط المنفاخ هواءه على الفحم فيصير ملتهبا إلى درجة الاحمرار وبعدها يتم وضع قطع الحديد الخام على النار المتقدة إلى أن تصبح لينة فتسحب من الفرن وتدق إلى أن تتحول إلى مسحوق بحجم حبيبات الكسكس ثم يرجع ثانية إلى الفرن الملتهب لينساب إلى حفرة على شكل سائل لزج تتم تنقيته مما علق به من الأوساخ و الأتربة و الصدأ)تانيت-(Taniyt بواسطة كلاب نسميه "عبد النار"،وفي الأخير نصنع منه مكعبات أو كرات وقوالب حديدية خالصة،نقية وجاهزة للاستعمال.

كنا نخصص يوما كاملا أو أكثر لصهر الحديد وتصفيته من الشوائب،وعندما يصبح جاهزا-كما فصلت سابقا- ننقله إلى فرن آخر يسمى "أنوظUnud "،ننفخ عليه بإفولان حتى يلين فنقوم بقطع أجزاء صغيرة منه حسب الحاجة ثم يتم الطرق عليها فوق السندان لتأخذ الشكل المطلوب حسب الأدوات التي نريد صناعتها والتي لا بد أن تمر بحفرة الماء"تاقصرييت Taqsriyt" الموجودة بالقرب من الفرن "لسقيها"،لأن سقي الحديد يرفع من متانته وصلابته،فتكون تلك هي المرحلة الأخيرة".

ج-طريقة العمل في "أنوظ"

يمضي عمي موح أيت موح "قيدوم الحدادين" بواحة مكون والخبير في الحدادة التقليدية في سرد تفاصيل العمل في الورش (الذي يسمى محليا تحانوت أو أنوظ نسبة إلى الفرن الذي يلين فيه الحديد)،حيث يقول"كانت الأيام في الورش متشابهة و مملة ولا اختلاف فيها باستثناء الأيام التي كنا نذهب فيها لجمع الحديد،نقوم في الصباح الباكر فنقصد أنوظ(الورش) حيث يعمل "المعلم" رفقة "أدرّابAdrrab " واحد أو اثنين"إدرّابن Idrraben"،أحدهما يتكلف بالمنفاخ والآخر بصهر الحديد واستخلاصه من الشوائب ثم الطرق عليه إلى أن يصير جاهزا كما وضحت آنفا،بينما يراقب "المعلم" عملهما و يتدخل بين الفينة والأخرى لتوجيههما كلما تهاونا أو أخطآ،كما أنه قد يساعد في الطرق وتطويع الحديد،إلا أن دوره يبرز بشكل كبير في مرحلة تحويل الحديد الخالص إلى أدوات قابلة للاستعمال.

يتكلف "أدراب" بإحضار الفحم مقابل نصف المداخيل التي كانت عبارة في الغالب عن محاصيل زراعية،أما "المعلم"فباعتباره مالك أدوات العمل وصاحب الورش(تحانوت أو أنوظ)،فإنه يحصل على النصف الآخر من المدخول،والورش عبارة عن غرفة صغيرة مستقلة عن باقي أجزاء المنزل ومنفتحة على الخارج حتى يسهل على الزبناء ولوجها، وتحتوي على أدوات العمل والأدوات المصنوعة التي يضع "المعلم" علامة خاصة على كل واحدة منها تشير إلى أصحابها،أما" لمعلمين" الذين كانوا يستطيعون كتابة بعض الحروف فإنهم يكتبون عليها أسماء ذويها كي لا تتشابه عليهم"،وهذا ما عايناه في سوق أيت حمد بإغيل نومكون.

ولأدرّاب دور كبير في ربح الوقت والرفع من الإنتاج،إذ يحكي عمي موح أنه إذا كان وحيدا لم يكن يتجاوز 10 مناجل في اليوم حيث يضطر للقيام بكل شيء من البداية إلى النهاية(النفخ والصهر والتنقية والطرق والصناعة)،أما إذا كان رفقة أدرّاب فإن الإنتاج قد يصل إلى 20 منجلا في اليوم،إذ يتكلف بكل المهمات الصعبة،بينما يركز "المعلم" مجهوده في الصناعة.

كان الزبناء المنحدرون من الدواوير القريبة يأتون لتسلم أدواتهم من محل الحداد بأنفسهم،أما البعيدون فإن أمزيل هو من كان يتولى التجول على بغلته ليسلمهم بضاعتهم على أن يعود في موسم الحصاد لنيل أجرته !

-3 -الأدوات المستعملة و المصنوعات

كغيرها من الحرف التقليدية،فقد كانت لتامزيلت أدواتها الخاصة التي كان أهلها يسمونها "الماعون Lma3un"والتي لم يكن العمل بدونها ممكنا،فإضافة إلى إفولان الذي تم تعويضه ب "لافورج Laforj " وتافورنوت، نذكر من أدوات أمزيل:"تكونت Taggunt " أي السندان والمطرقة "إكيلم Iguilem " في حالة كان حجمها كبيرا،أما في حالة كانت صغيرة فتسمى "تكيلمت Tiguilmet"،و "المقطّاع" أو "أمغراسAmgheras " وهو عبارة عن آلة حادة تستعمل لقطع القضبان الحديدية،والمثقب ويسمونه"المرشمLmrchem "،يستخدم لوضع ثقوب الصفائح أو ما شابه،و "إغمدانIghmedan" عبارة عن ملقاط لسحب الحديد من الفرن،و "عبد النار" يستعمل لإزالة الصدأ والأوساخ العالقة بالحديد أثناء صهره،و "تيشيرنا Tichiran" وهي أشبه بمبرد يستعمل لوضع أسنان المناجل...

أما المصنوعات فهي متنوعة وموجهة أساسا للاستعمال الفلاحي-كما قلنا سلفا- وأهمها سكك المحاريث"تيمكراز ومفردها تامكرازت Tamkrazt"،yat Timkraz" والمعاول"Iylzzam إيلزام"وصفائح البغال "تسيلا Tisila"،والفخاخ المستعملة لصيد الأرانب البرية "تالقلعين Talqli3in مفردها تالقليعت Talqli3t"،والمناجل" إمكران Imgeran ومفردها إمكر Imger " والفؤوس "Ichuqar مفرده Achaqur "...وفضلا عن صناعة هذه الأدوات فالحداد كان يقوم "بأعمال الصيانة" والإصلاح و الشحذ.

-4 -تامزيلت حرفة في طور الأنقراض

شتان بين الأمس لما كان الحدادون التقليديون يعدون بالعشرات بل بالمئات وبين اليوم حيث أصبح الحفيد يجهل أسماء الأدوات التي كان جده يستعملها في حرفته،فأنى له أن يصنعها؟

هذا يؤكد بجلاء أن تامزيلت حرفة ماضية في الانقراض ليس في إغيل نومكون فقط،إنما في كل الجنوب الشرقي،وترجع أسباب ذلك حسب قيدوم الحدادين بإغيل نومكون إلى الزحف التكنولوجي موردا مثال تطور وسائل النقل وتراجع عدد البغال عكس ما كان عليه الأمر في السابق،وتراجع عدد البغال- حسب خا موح أوعدي- يعني أوتوماتيكيا ركود صناعة الصفائح(مثلا)،فضلا عن قلة صبر جيل اليوم وسعيه إلى الربح السريع،إذ لم يعد يقبل أن يواجه النار في ورش الحدادة لساعات طويلة لصنع منجل أو معول متاعب صناعته أكبر بكثير من ثمنه،وهذا يقودنا إلى الحديث عن التحول الذي وقع في المجتمع المكوني،حيث بدأ يتجه من مجتمع فلاحي إلى أنشطة أخرى كالتجارة والبناء والسياحة،وتراجع الاهتمام بالنشاط الفلاحي يعني ضمنيا تراجع الحاجة إلى خدمات أمزيل.

يضاف إلى كل ذلك ظهور ورشات للحدادة العصرية التي تعتبر "ضرة" للحدادة التقليدية،خاصة وأنها تصنع نفس الأدوات التي كانت حكرا على إمزيلن وبجودة أكبر وفي وقت أقل،وهذا ما يجعل الحدادة العصرية في مقدمة الحرف غير الفلاحية بواحة مكون بنسبة 68 في المئة(4).

ومن عوامل تراجع دور الحداد التقليدي وضعف توارث هذه الحرفة،العامل النفسي الذي سبق أن أشرنا إليه سابقا ويتجلى في نظرة الاحتقار التي ينظر بها إلى أمزيل مما يجعل امتهان تامزيلت مدعاة للازدراء والسخرية وبالتالي يفضل الكثيرون احتراف مهن أخرى حتى لا يبقوا "مجرد إمزيلن" !

إعداد:مصطفى ملو

"التنمية المحلية" هوية الدورة السابعة لمهرجان تمنار

احتضنت بلدية تمنار خلال يومي: 17 و 18 أكتوبر الجاري، الدورة السابعة لمهرجان تمنار، الذي تنظمه جمعية تابونزيكت بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المجلس البلدي لتمنار، المجلس الإقليمي للصويرة وبتعاون مع جمعيات المجتمع المدني لتنمار، و اختير لهذه الدورة شعار: «النهوض و الإرتقاء بالتراث و الثقافة المحلية».

وتتميز نسخة هذه السنة عن سابقاتها، ببرمجة متنوعة في إطار المسعى العام لتعميق تيمية المهرجان المتمثلة في "التنمية المحلية" التي شكلت عنوانا رئيسيا لهوية المهرجان منذ نسخته الأولى.

وعرف المهرجان تنظيم حفلين فنيين، شارك فيهما كل من مجموعة إثران تمنار، مجموعة تيدوكلا، الفنانة خديجة تعيالت، الفنان عبد الرحمان أوتمنار وحسن أوعدي، عواد تمنار، فيما عرفت السهرة الختامية مشاركة كل من مجموعة الحباب، مجموعة آيت الخير، مجموعة موسيقية من السينغال، والفنان صالح الباشا،إضافة إلى مشاركة الفكاهية «زوبا» التي نشطت فقرات هذه الدورة بعروضها الفكاهية المتنوعة. و إيمانا من جمعية تابونزيكت بضرورة تشجيع ودعم الطاقات الفنية بإقليم الصويرة، عرفت هذه الدورة مشاركة عدد من الفرق الغنائية المحلية التي عانقت لأول مرة جمهورها عن طريق إحياء السهرات الفنية المبرمجة.

وسيرا على عادة جمعية تابونزيكت في إطار الإهتمام بالطفل وتثقيف الأجيال الصاعدة، نظمت طيلة أيام المهرجان ورشات تربوية وتعليمية في مجال قراءة وكتابة اللغة الأمازيغية بحروف تيفيناغ بتأطير من أساتذة اللغة الأمازيغية، كما نظمت مسابقة محلية للكتابة بحروف تيفيناغ بمشاركة عدد من تلاميذ المدارس الإبتدائية بدائرة تمنار، وتوج الفائزون بجوائز قيمة لتشجيعهم في مسارهم الدراسي.

وعرف هذا المهرجان الذي أضحى من المواعد الفنية والثقافية بإقليم الصويرة، تنظيم دوري محلي للفرق الرياضية والذي توج بتكريم اللاعب «أعراب أقصري» المعروف في الوسط الرياضي بـــ «بشيشا»، تقديرا لعطاءاته ومساهماته في تطوير كرة القدم المحلية، وتمثيل منطقة تمنار أحسن تمثيل في الملتقيات الرياضية. كما برمجت خلال هذه الدورة فقرات وعروض من الفروسية التقليدية بمشاركة عدد من «السربات» بإقليم تمنار.

وفي الجانب الإجتماعي، فنسخة هذه السنة من المهرجان احتفت بروح المرحوم الرايس «مبارك فرماش أوتابيا»، و تأتي هذه المبادرة تكريما لفنان أثبت جدارته في تحقيق إشعاع قل نظيرة في مجال الفن الأمازيغي، وكان المرحوم «فرماش» ضمن جيل الرواد الذين حملوا مشعل الفن الأمازيغي منذ صغرهم، مما أكسبه تجربة فنية امتدت لأزيد من 25 سنة، جعلته أيقونة متفردة في عالم الفن الأمازيغي.

وقال رئيس جمعية تابونزيكت الأستاذ «مبارك إدفلان»، في تصريح للجريدة، إن نسخة هذه السنة تأتي «انسجاما مع تطلعاتنا لتعزيز جسر من التواصل بين جميع مكونات منطقة تمنار للنهوض بالتنمية والإرتقاء بالتراث والثقافة المحلية»، مضيفا «أننا نسعى دائما ومن خلال كل دورة للرفع من المستوى التأطيري للفعاليات العاملة في مجال العمل التنموي والفنون والتراث الأمازيغيين بصفة عامة...

تقرير مجلس الإدارة | BMCE BANK

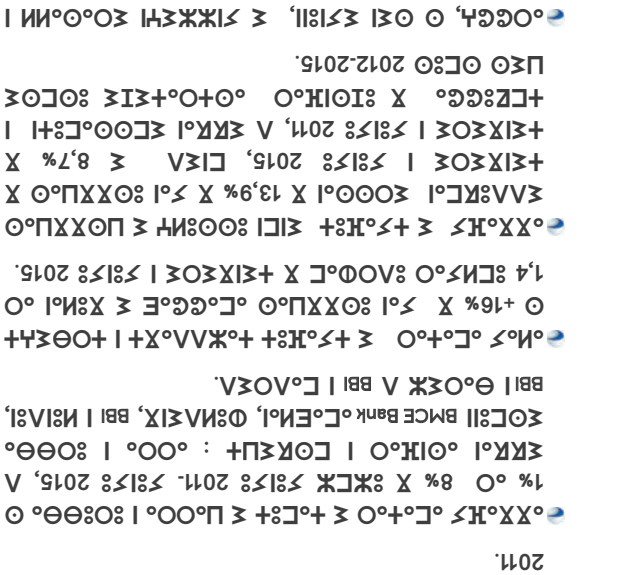

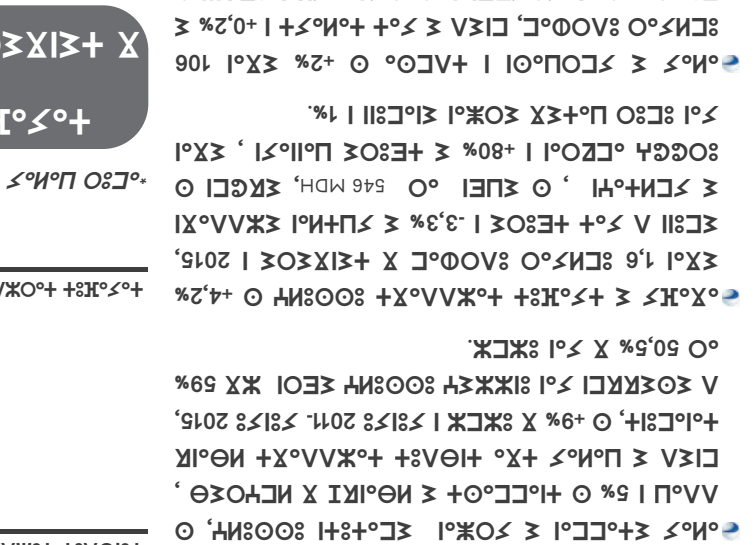

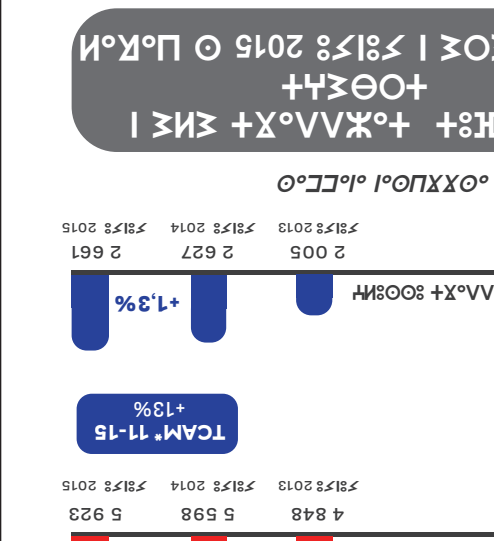

تطلعات السوق والاستراتيجية المتبعة من طرف مجموعة BMCE Bank

30 مارس 2015

التقرير السنوي والقوائم المالية المجمعة

لمجموعة BMCE BANK

برسم سنة 2014

BMCE BANK
Marketing & Communication
140, Avenue Hassan II
Casablanca
Tél : 05 22 66 88 99
Fax : 05 22 66 88 98
www.bmcebank.ma

Conception & réalisation : Medersat.com
Crédits photos : BMCE BANK